جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
University Of Echahid Hamma Lakhdar El Oued
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ل.م.د شعبة العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والخدمة العمومية

انعكاسات الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس ما بعد 2010.

إعداد الطالب:
عبد الفتاح سويد

إشراف الأستاذ الدكتور:
المكي دراجي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة
الهادي دوش	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
المكي دراجي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
الصادق جراية	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الوادي
مصطفى بلعور	أستاذ	مناقشا	جامعة ورقلة
عبد الحميد مشري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بومرداس

الموسم الجامعي:2022-2023

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
University Of Echahid Hamma Lakhdar El Oued
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ل.م.د شعبة العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والخدمة العمومية

انعكاسات الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس ما بعد 2010.

إعداد الطالب:
عبد الفتاح سويد

إشراف الأستاذ الدكتور:
المكي دراجي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
الهادي دوش	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
المكي دراجي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
الصادق جراية	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الوادي
مصطفى بلعور	أستاذ	مناقشا	جامعة ورقلة
عبد الحميد مشري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بومرداس

الموسم الجامعي:2022-2023

إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللّهِ فَلْيَتَوَكِّلِ الْمُؤْمِنُون.

آل عمران:160

شكـــــر وعرفان

لله الفضل والمنه والحمد على توفيقه وغفرانه

أتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان والعرفان

إلى أستاذي الفاضل البروفيسور **المكي دراجي** على تكرمه مشرفا وموجهاً لهذا العمل

وللأساتذة الاكارم أعضاء لجنة المناقشة على تصويبهم وتقديرهم

ولكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية

الإهـــــداء

إلى روح أبي وجدي رحمة الله عليهما اللذان شاء قدر الله أن لا يكونا حاضرين في مناقشتي

إلى أمي ..... براً وحنانً ودعاءً

إلى زوجتي سندي ..... وبنتايا قرة عيني اللتان ولدت معهما هاته الأطروحة

إلى كل عائلتي الكريمة

إلى كل من علمني حرفا وزودني علما

إلى كل حر يبحث عن الحقيقة

إلى شهداء طوفان الأقصى في فلسطين

عبد الفتاح سويد

عنوان الاطروحة: انعكاسات الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس ما بعد 2010.

الفصل الاول: الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي: تأصيل مفاهيمي ونظري

المبحث الاول: الديمقراطية مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

المطلب الثاني: ضبط التعريف الإجرائي لمفهوم "الديمقراطية" من حيث هي مقاسة

المبحث الثّاني: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: المفاهيم القريبة لمفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: أنماط وموجات الانتقال الديمقراطي

المطلب الرابع: موجات الانتقال الديمقراطي

المطلب الخامس: المداخل النظرية لدراسة الانتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: الاستقرار السياسي مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في تعريف الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: الاتجاهات المتضاربة حول مفهوم الاستقرار السياسي

الفصل الثاني: المرحلة الانتقالية والمسار التأسيسي في تونس ما بعد 2010

المبحث الاول: مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي ونمط تحول السلطة في تونس

المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الثالث: خصائص الانتقال الديمقراطي التونسي

المطلب الرابع: الدوائر الحاضنة لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الخامس: الفواعل الرئيسية وحدود دورها في عملية الانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني: مشروعية السلطة: بناء المؤسسات ومسار الانتخابات

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية

المطلب الثاني: مؤسسات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

المطلب الثالث: الانتخابات التأسيسية والمشهد الحزبي

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات التأسيسية (الدستو، الترويكا)

المطلب الأول: حكومات الترويكا والازمات السياسية

الخطة

المطلب الأول: مسببات الازمة السياسية

المطلب الثاني: وثيقة الدستور والتوافقات المجتمعية

المطلب الثالث: الآليات الدستورية لتحقيق الانتقال وتعزيز الاستقرار السياسي

الفصل الثالث: آليات توطيد الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي

المبحث الاول: الحوار الوطني كآلية لتوطيد الاستقرار السياسي

المطلب الأول: مسار الحوار الوطني

المطلب الثاني: مكونات الحوار الوطني

المطلب الثالث: مضامين الحوار الوطني

المطلب الرابع: نتائج الحوار الوطني

المبحث الثاني: المسار الانتخابي في تونس 2019/2014

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014

المطلب الثاني: المشهد الحزبي بعد انتخابات 2014

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019

المطلب الرابع: النظام الانتخابي وانعكاساته على المشهد السياسي

المبحث الثالث: التحويرات الحكومية والاستقرار المؤسساتي

المطلب الأول: التحويرات الحكومية والاستقرار الحكومي

المطلب الثاني: الاستقرار المؤسساتي لسلطة التشريعية

المطلب الثالث: الأزمة السياسية في تونس وانعكاساتها على الانتقال والاستقرار السياسي

الخاتمة

مقدمـــــة

مقدمــة:

لقد شكلت قضية الانتقال الديمقراطي حيزا كبيرا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، حيث طرحت أدبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم والمقاربات والمداخل المنهجية لفهم هذه الظاهرة، وتزامن هذا التراكم الاكديمي مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي انطلقت في جنوب أوروبا في منتصف سبعينيات القرن العشرين، واتسعت إلى العديد من دول أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا خلال الثمانينيات والتسعنيات، في ظل غياب العالم العربي الذي مثل حالة الاستثناء ضمن تلك الموجة، رغم حاجة الدول العربية للانتقال الديمقراطي. إلى أن جاءت لحظة الثورات العربية نهاية 2010 وبداية 2011.

ولأن عملية الانتقال الديمقراطي عملية معقدة ومفصلية وتتداخل في تشكيل مساراتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية ما يؤثر على أي تجربة ديمقراطية جديدة تريد بناء نظام ديمقراطي، حيث أن إفرازات المرحلة الجديدة قد تشهد قيام نظام ديمقراطي، أو تعثر وإنتكاسة في مسار الانتقال التي قد تقود إلى حالة من اللااستقرار السياسي، وإعادة انتاج التسلطية.

إن وتيرة التغيرات المتسارعة التي شهدتها الدول العربية بدءا من سنة 2011 خاصة في كل من تونس ومصر وليبيا، كان قد طرح علاقة الانتقال الديمقراطي وانعكاساته على حالة الاستقرار السياسي بشكل قوي فالنتائج التي أفرزتها تلك التغيرات الجذرية لم تكن متجانسة لا من حيث المضمون ولا من حيث الشكل، ومع أن هذه التحولات والانعكسات أثرت على الاستقرار السياسي في تلك البلدان، والتي يمكن إرجاعها إلى أسباب عديدة، الا أنه يبقى لطبيعة الانتقال الديمقراطي دورا مهما في تفسير حالة الاستقرار السياسي في تونس، وفشل العملية السياسية والانقسام المجتمعي الذي عرفته بعض الدول الأخرى كاليمن وليبيا وسوريا، لأن مرحلة الانتقال الديمقراطي مرحلة هشة ومعقدة نتيجة هشاشة المؤسسات وعدم استقرارها، إضافة إلى التجاذبات السياسية للنخب وتدافعها في المشهد السياسي الجديد، مع صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية والحركيات الاجتماعية التي تجسد السياق العام الذي تتم فيه عملية الانتقال الديمقراطي، ما ينعكس على حالة الاستقرار السياسي في البلاد.

وفي هذا السياق تكتسي التجربة الانتقالية التونسية أهمية لما اتسمت به من سلمية التغيير في بدايتها، وحياد المؤسسة العسكرية التي اتخذت موقفا إلى جانب قوى التغيير في بداية عملية الانتقال الديمقراطي ما انعكس ايجابا على حالة مسار عملية الانتقال الديمقراطي

رغم عدم قدرة النخب الجديدة على ملء حالة الفراغ الذي نشأ عقب استقالة الرئيس بن علي وتولى رئاسة الدولة رئيس البرلمان فؤاد لمبزع، ثم جرى توافق بين نخب النظام القديم المتبقية والمعارضة على عقد انتخابات والبدء في عملية الانتقال الديمقراطي، بداية بانتخاب مجلس تأسيسي، وتشكيل مؤسسات لإدارة المرحلة الانتقالية، لتنتهي بالمصادقة على دستور جديد للبلاد شاركت فيه كل النخب السياسية.

أهمية الدراسة: يمكن إبراز أهمية دراسة موضوع العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي في سياق التجربة التونسية من خلال:

- التطرق إلى طبيعة التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية، وفي تونس خصوصا ما بعد 2010، والتي طالبت فيها الشعوب برحيل النخبة الحاكمة، وتغيير النظام السياسي، والتزام المؤسسة العسكرية فيها الحياد، حيث دخلت تونس مرحلة جديدة، اتسمت بالمخاطر والصراعات والتحديات، التي كانت لها تداعيات على حالة الاستقرار السياسي، ما دفع بالفاعلين السياسيين لتبني العديد من مبادرات الحوار لتعزيز الحوار السياسي، وأهمها مبادرة الحوار الوطني 2013.

- من جهة أخرى تهدف الدراسة إلى التعمق في فهم عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، وذلك من خلال رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى الانتقال، والوقوف على مخرجات هذه العملية السياسية، وانعكاساتها على حالة الاستقرار السياسيى في تونس ما بعد 2010.

- محاولة تسليط الضوء على الشروط الاجتماعية والاقتصادية لعملية الانتقال الديمقراطي وتأثيرها على حالة الاستقرار السياسي.

- ركزت الدراسة على طبيعة التحولات السياسية ودراسة مسارها محاولة إبراز العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي من خلال فهم وتحليل الاحداث التونسية التي وصفت بالثورة.[1]

1- يجمع التونسيون على اعتبار تلك الأحداث ترتفع إلى درجة الثورة من خلال نجاحها في إبعاد سلطة سياسية وتغييرها بسلطة وبمسار سياسي جديد وعلى اعتبار أن الدستور وثيقة توافقية تعكس رؤى وتوجهات مختلف الفواعل المجتمعية والسياسية، فقد اعتبر تلك الأحداث ثورة ونصت دباجته على ".... اعتززا بنضال شعبنا من أجل الأستقلال وبناء الدولة والتخلص من الاستبداد استجابة لإرادته الحرة، وتحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة ، ثورة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي 2011...." الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، مؤرخ في 2014/02/31، الرائد الرسمي، عدد10، الصادرة بتاريخ 2014/02/04، ص316.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار موضوع انعكاس الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس ما بعد 2010 تقف وراءه العديد من الاسباب، الموضوعية والتي تمليها الدوافع العلمية والحاجة الواقعية، وأخرى ذاتية ترتبط بالاهتمامات البحثية للطالب.

المبررات الموضوعية: وتتحدد في:

- محاولة فهم عملية الانتقال الديمقراطي في تونس على اعتبار أن الانتقال الديمقراطي عملية تفاعلية وتنازعية في فترة زمنية معينة بين بنى غير ديمقراطية وبنى جديدة ديمقراطية، وعلى اعتبار أن هذه المرحلة تعتبر من أخطر المراحل مثلما تؤكده كل الادبيات السياسية، لأن النظام السياسي يكون فيها ذو طبيعة مختلطة.

- اعتبار الاستقرار السياسي انعكاس لحالة التوافق أو الصراع بين البنى في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

- محاولة فهم أهم الآليات والاجراءات التي ميزت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس باعتبار أن مخرجات العملية الديمقراطية لها انعكاسات سلبية أو ايجابية على حالة الاستقرار السياسي.

- تشخيص العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي من خلال التجربة التونسية.

- الوقوف على الأدوار الوظيفية للفاعلين السياسيين ومدى مساهمتهم لتحولات السياسية في تونس ما بعد 2010 وانعكاسها على حالة الاستقرار السياسي.

- محاولة تقديم صورة واضحة حول طبيعة الانتقال الديمقراطي في تونس ورصد أهم العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة فيه.

المبررات الذاتية:

- يعد هذا الجهد البحثي إستكمالا لمسار قد بدأه الطالب في مرحلة الماستر، ويتعلق أساسا بالإهتمام بالتحولات السوسيولوجية والسياسية في تونس من خلال مذكرة تخرج جاءت بعنوان دور المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي (دراسة الحالة التونسية 2011-2016).

أدبيات الدراسة:

إن جدة موضوع دراستنا التي تعرضت إلى " الانتقال الديمقراطي في تونس وانعكاساته على الاستقرار السياسي ما بعد 2010" ما زالت في طور النمو الكمي والكيفي، وبالتالي وجود دراسات بنفس متغيرات هذه الدراسة يكون من الصعب إيجاده وأول ما لفت إنتباهي هو دراسة ليون هورويتز بعنوان **مقاربات معاصرة حول الاستقرار السياسي**[1] حاول هورويز مناقشة مفهوم "الاستقرار السياسي" مركزا على الغموض والارتباك الموجود في أبحاث العلوم السياسية فيما يتعلق بتكوين المفهوم وجوانبه الإجرائية ومسألة تكميمه وقياسه. حاولت دراسة هورويتز تحديد المقاربات الرئيسية للاستقرار السياسي والتي تعتمد على معايير مختلفة لتحديد مستوى الاستقرار السياسي وأهمها: – المقاربة التي تركز على غياب العنف – المقاربة التي تركز على الاستقرار الحكومي – المقاربة التي تركز على دستورية وشرعية النظام السياسي – المقاربة التي تركز على غياب التغيير البنيوي. من الملاحظ أن دراسة هورويتز تناولت مفهوم الاستقرار السياسي من وجهة نظر سلوكية، بمعنى أنه يمكن تعريف المفهوم وقياسه من خلال تقنيات قابلة للتكرار والتحقق. على الرغم من وجود خيوط اتفاق مشترك في معظم الأدبيات حول المعنى الواسع الأساسي للمفهوم ، الا أن الالتباس يكثر بسبب عدم وجود اتفاق بشأن معنى المصطلحات المستخدمة لتعريف "الاستقرار"

وهذا هو النقد الذي قدمه ايلي مارغوليس لدراسة ليون هورويتز في ورقته المعنونة بـ **فهم الاستقرار السياسي**[2] يقترح ايلي مرغوليس فهماً جديداً للاستقرار السياسي. فالاستقرار السياسي حسب ايلي مارغوليس هو الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والبنى الرسمية مع الأدوار والبنى غير الرسمية داخل الكيان السياسي. فكلما اتسعت "الفجوة" زاد عدم الاستقرار. ويرى ايلي مرغوليس أن الاستقرار وعدم الاستقرار عبارة عن إمكانية وليس حدث. كما انتقد في دراسته ما قدمه ليون هورويتز خاصة المقاربات التي حددها والتي تركز في معظمها على الاستقرار السياسي "للدولة"، على الرغم من أن الدولة ليست سوى أحد الكيانات السياسية من بين العديد من الكيانات الأخرى فالمؤسسات الدولية والمنظمات الدينية والحركات الجماهيرية والشركات

1 Leon Hurwitz.Contemporary Approaches to Political Stability Comparative Politics, Vol. 5, No. 3, 1973, pp. 449-463.

2 J. Eli Margolis. Understanding Political Stability and Instability. Journal Civil Wars, 12, 2010, 326-345.

والمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية على سبيل المثال ، كلها تكافح من أجل استقرار علاقات القوة. ولهذا فالاستقرار السياسي أوسع وأشمل من " استقرار الدولة."

ودراسة انعام عبد الله محمد بعنوان **تأثير الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي لدولة الكويت منذ 2010**[1] مع أن الدراسة تناولت مفهوم الإصلاح السياسي وهو مفهوم واسع وغير دقيق قد يشير إلى استجابة النظام السياسي لأطلاق بعض التعديلات السياسية وتصحيح بعض السياسات الخاطئة وعادة يكون نتيجة لضغط من قوى إصلاحية ويمكن القول انه لا يستهدف تغير شكل النظام ككل وتحويله إلى نظام ديمقراطي مع أن بعض نماذج التحول الديمقراطي كانت في بدايتها كتجارب إصلاحية ثم تحولت نتيجة لظروف خاصة الى تجارب انتقال ديمقراطي. خلصت دراسة انعام عبد الله محمد التي تدرس تأثير الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الكويت إلى أن الإصلاح السياسي مفهوم عام وشامل ويلعب دوراً رئيسياً في عملية الاستقرار السياسي في الدول الريعية. ومع ذلك فقد اشارت الدراسة إلى أن، الاستقرار قد يتآكل بفعل عوامل متداخلة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. ومن هنا جاءت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة السماح بدور للطبقة الوسطى في الإصلاح الاقتصادي. وأهمية القضاء على الصراعات العرقية والطائفية حتى تتمكن الدول من تحقيق الاستقرار السياسي الناتج عن الإصلاح السياسي.

ومقال في دورية سياسيات عربية والتي تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، فى عددها 18 الصادر في جانفي 2016. والمعنونة بـ " **تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة** " وضمن هذه الدراسة ناقش الباحث التونسي حمادي الرديسي أطروحة أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة من دول الربيع العربي التي أنجزت تحولا ديمقراطيا حافظ على مقومات الدولة، وترى الورقة أن من السابق لأوانه في هذه المرحلة الجديدة الإجابة بصفة قطعية حول مدى نجاح تونس خلافا للبلدان العربية، وتؤكد الورقة أن مقومات نجاح التدعيم الديمقراطي في تونس ثلاثة:(التحاور السياسي، والتجانس المجتمعي والدولة العضوية)، لكن موضوع دراستنا لن يقتصر على عملية الانتقال الديمقراطي فقط بل سيعالج علاقة الانتقال الديمقراطي بالاستقرار السياسي.

1 Enaam Abdullah Mohamed. " The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010". Journal of Humanities and Applied Social Sciences Vol. 2 No. 2, 2020, pp. 101-114

ومن الكتب نجد كتاب **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** الصادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات في قطر سنة 2012 من طرف مجموعة مؤلفين، تطرقوا فيه إلى تحليل الثورة التونسية ومعالجة شتى أوجه الحراك التونسي من خلال خلفياتها وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تناولوا فيه دور الفاعلين من منظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية وجيش وإعلام، وصولا إلى التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

إن الدراسات السابقة الذكر ركزت على جوانب تكاد غير مكتملة بموضوع الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي، ولم تظهر هذه الدراسات تشخيص العلاقة بين عملية الانتقال الديمقراطي باعتبارها حالة تغيرية طارئة والاستقرار السياسي حالة ثابتة وهو ما تحاول دراستنا هذه التطرق إليه بفحص التجربة التونسية والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

إشكالية الدراسة: إن مرحلة الانتقال الديمقراطي تتطلب مجموعة من الشروط الموضوعية (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) التي تحدد طبيعة مسار الانتقال، ومدى قدرته على مجابهة التحديات التي قد تؤثر على الوضع السياسي، وعلى مستقبل الانتقال الديمقراطي بشكل عام وعلى حالة الاستقرار السياسي بشكل خاص، وعليه فإن هذا المسعى البحثي يحاول أن يطرح سؤال أساسي يدور حول العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي وذلك عبر التركيز على التجربة التونسية بعد 2010.

وعليه فإن الدراسة تطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت عملية الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2010 ؟

وتمخض عن هذا السؤال أسئلة فرعية نوردها في ما يلي:

- ماهي مخرجات المرحلة الانتقالية في تونس ما بعد 2010 ؟
- ما هي الأدوار الوظيفية للفواعل السياسية في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس؟
- هل ساهمت طبيعة النظام السياسي الذي افرزه دستور 2014 في تحقيق الاستقرار السياسي؟
- كيف أثرت الأزمة السياسية في عهد قيس سعيد على مسألة الشرعية؟

الفرضيات: تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات وهي:

– التجاذبات الإيديولوجية والاستقطاب الحزبي، وضعف التوافق بين النخب السياسية وحالة الانقسام بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في تونس، حال دون اجماع وطني مما انعكس على الاستقرار السياسي.

- انعكست طبيعة النظام السياسي في تونس– ازدواجية السلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية– على حالة عدم الاستقرار المؤسساتي.

- حياد المؤسسة العسكرية يعتبر عاملا حاسما في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

- لعب العامل الخارجي دور مهم في التأثير على الوضع السياسي في تونس بعد 2010.

الإطار المنهجي للدراسة:

ولذلك إرتأينا الإعتماد على مجموعة من المناهج، والإقترابات المختلفة وهي:

منهج دراسة الحالة: يقوم منهج دراسة الحالة على أساس الإهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المعمق في فردية أي وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة نظاما أو مؤسسة أو مجتمعا محليا....[1]

ويهدف إلى جمع المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وعلاقتها بالبيئة ثم تحليل نتائجها للوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات، وسيكون مناسبا لدراستنا هذا المنهج والذي سنركز فيه على الحالة التونسية وطبيعة الانتقال الديمقراطي فيها، وكيف انعكس على الاستقرار السياسي ما بعد 2010.

المنهج التاريخي: وهو منهج شديد الصلة بعلم السياسية، بإعتبار أن التاريخ هو سياسة ماضية في حين أن السياسة هي تاريخ حاضر، لأنه لا يمكن دراسة عملية الانتقال الديمقراطي، دون الرجوع إلى الخلفيات التي ساهمت في تحقيقها، وعليه فقد سمح لنا هذا المنهج برصد أهم الاسباب والسياقات التي أدت بتونس إلى الانتقال الديمقراطي وذلك من خلال تتبع مسار الأحداث.

1 محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، مركز المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1997، ص 56.

اقتراب الفرص السياسية: ويعتمد هذا الاقتراب على نجاح وفاعلية الجماعات والحركات الاجتماعية في تحقيق أهدافها بشكل عام وفي علاقاتها بالدولة، وتتحدد بشكل اساسي بناء على الفرص السياسية المتاحة لها أو التي تخلقها، وعندها يصبح جوهر التحليل هو تحديد أبعاد الفرص السياسية لتلك الحركات الاجتماعية واستراتيجياتها في استغلالها وتأثيرات ذلك كله على قوة الجماعة وأدوارها، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تحديد الأدوار الوظيفية للفاعلين في عملية الانتقال الديمقراطي ومدى مساهمتهم في توطيد الاستقرار السياسي من خلال المبادرات التى تبناها المجتمع المدني من أجل تحقيق هذا الاستقرار.

اقتراب الدولة والمجتمع: يعود هذا الإقتراب إلى إنتقادات "جويل ميجدال " للدراسات التي تناولت العالم الثالث، وخصوصا عملية التغيير فيها، حيث يرى بأن العملية السياسية هي رهان من يصنع القواعد ويمارس الضبط والقوة والإكراه وهي الدولة، في مواجهة المجتمع المدني والسياسي ممثلا في قوى المجتمع المنخرطة في العملية السياسية، أو التي لها مطالب وأجندات سياسية. وتم توظيف إقتراب علاقة الدولة والمجتمع من أجل تجاوز التحليل الكلاسيكي للسلطة الذي ينظر إليها من أعلى، وتمرر قراراتها إلى أسفل المجتمع. حيث تمكن هذه المقاربة من فهم ديناميات التفاعل بين السلطة ومختلف الهيئات الاجتماعية، والكيفية التي يعاد بها إنتاج السلطة وممارستها في سياق هذه العلاقة التعاقدية، أي كيفية التشكل الاجتماعي للشرعية السياسية.

حدود الدراسة: إن المشكلة التي سيعالجها البحث لها حدود مكانية وزمانية.

الحدود المكانية : إن هذه الدراسة ستركز على التجربة التونسية.

المجال الزماني: إن موضوع الدراسة يتمحور حول انعكاسات الانتقال الديمقراطي على الاستقرار السياسي في تونس فهو يعنى بالفترة الزمنية التي تلت أحداث 2010.

تقسيم الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة، والفرضيات المقترحة وحتى يتمكن بحثنا هذا من تحقيق الأهداف المذكورة سابقا فقد إرتأينا تناوله في ثلاثة فصول وفق الهيكلة التالية:

الفصل الاول: وهو عبارة عن دراسة مفاهيمية ونظرية عن الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي، حيث تضمن الفصل ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الاول إلى الديمقراطية من خلال

تعريفها وضبط التعريف الاجرائي لها. في حين تناول المبحث الثاني الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له، أما المبحث الثالث فتضمن مسألة الاستقرار السياسي.

أما **الفصل الثاني** جاء بعنوان المرحلة الانتقالية والمسار التأسيسي في تونس ما بعد 2010 وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الاول مسارات الانتقال الديمقراطي وتطرقنا في هذا المبحث إلى نمط الانتقال الديمقراطي في تونس ومراحله وخصائصه، إضافة إلى الدوائر الحاضنة له والفاعلين وحدود دورهم في العلمية الديمقراطية. أما المبحث الثاني والذي جاء بعنوان مشروعية السلطة: بناء المؤسسات ومسار الانتخابات التأسيسية تطرقنا فيه إلى المرحلة الانتقالية بعد رحيل النظام ومؤسسات المسار الانتقالي، وصولا إلى المسار الانتخابي التأسيسي والمشهد الحزبي الجديد، أما المبحث الثالث فخصص للمرحلة الانتقالية بعد الانتخابات التأسيسية وعالجنا فيه شرعية حكومات الترويكا والازمات السياسية، إضافة إلى الأزمة السياسية في المرحلة التأسيية من خلال المسببات والنتائج، إضافة إلى وثيقة الدستور والآليات التي جاء بها من أجل تعزيز الاستقرار وتحقيق الانتقال.

أما الفصل الثالث والاخير: عالجنا فيه آليات توطيد الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول الحوار الوطني كآلية لتوطيد الاستقرار السياسي وذلك من خلال الحديث عن مسار الحوار الوطني ومكوناته ومضامينه ومخرجاته، واعتباره كمصدر للاستقرار.أما المبحث الثاني فعالجنا فيه المسار الانتخابي في تونس من سنة 2014 إلى 2019 من انتخابات تشريعية ورئاسية إضافة إلى المشهد الانتخابي بعد الانتخابات، والتطرق إلى النظام الانتخابي وانعكاساته على المشهد السياسي. أما المبحث الثالث تناولنا فيه التحويرات الحكومية والاستقرار الحكومي، ثم الاستقرار المؤسساتي للسلطة التشريعية في العهدتين النيابيتن (2019/2014) و(2023/2019) ومعرجين على الأزمة السياسية الاخيرة في تونس وكيف انعكست على الانتقال والاستقرار السياسي.

لنلخص في خاتمة الدراسة لعرض النتائج والاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

صعوبة الدراسة:

- قلة الدراسات المتخصصة في دراسة الانتقال الديمقراطي وعلاقته بالاستقرار السياسي.

- حداثة الموضوع وعدم اتضاح معالم تشكله بصورة متكاملة بسب المخاض الذي تعرفه الساحة السياسية التونسية.

- شح المراجع الأكاديمية التي تناولت الحالة التونسية، في مقابل كثرة المراجع ذات الطبيعة الاعلامية وهو ما يفتقد للموضوعية في الطرح.

- مرور تونس بمرحلة أمنية وسياسية حرجة أثناء إعداد هذه الدراسة مما حال دون التمكن من مقابلة العديد من الفواعل الأساسية رغم ذهاب الطالب إلى تونس قصد إجراء تلك المقابلات.

الفصل الأول

الانتقال الديمقراطي

والاستقرار السياسي

تأصيل مفاهيمي ونظري

الفصل الأول: الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي: تأصيل مفاهيمي ونظري

يبحث هذا الفصل من الدراسة الجانب المفاهيمي والنظري بشكل من التفصيل والإيضاح للمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة خاصة فيما تعلق بمفهوم الانتقال الديمقراطي، والاستقرار السياسي حيث تختلف التعاريف الإجرائية بخصوص أي مفهوم معيّن باختلاف زوايا التحليل واختلاف البيئات التي صيغت فيها. ومنه، نجد صعوبة في ضبط التعريف الإجرائي لمفهوم الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي نظرًا لاختلاف البيئات التي صيغت فيها هذه التعاريف. وبالتالي يحاول هذا الفصل التطرّق لهذين المفهومين محاولا ضبط صورة محدّدة بداية مع التطرّق لمفهوم" الانتقال الديمقراطي" والمفاهيم المشابهة له، وكذا مفهوم الاستقرار السياسي والاتجاهات النظرية المفسرة له. لذلك تم تخصيص هذا الفصل لدراسة مفهومي الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي من خلال ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: الديمقراطية مقاربة مفاهيمية

المبحث الثّاني: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

المبحث الثالث: الاستقرار السياسي مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول: الديمقراطية مقاربة مفاهيمية

سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الديمقراطية :

المطلب الأول : تعريف الديمقراطية Democracy

يعتبر مفهوم "الديمقراطية" حسب "غالييW. B. Gallie " كغيره من المفاهيم الأخرى "المتنازع عليها أساسًا"، حيث اختلف الباحثون حول التعريف الإجرائي المناسب لهذا المفهوم،[1] ومردّ ذلك – من وجهة نظر "فرانك كنينغانFranc Cunningham " – أنّ المنظّرين الذين يكتبون حول الديمقراطية، إنما يكتبون حول ما يتعلّق بالمجتمعات التي ترى نفسها كذلك، ممّا يجعل نظرياتهم مرتبطة بالسياسة الديمقراطية الفعلية، حيث تجعل من المفهوم "مطعونا فيه"[2] نظرًا لاختلاف سمات الديمقراطية التي تتمتّع بها جلّ الأنظمة السياسية الوطنية الجديدة مع الأنظمة الديمقراطية في البلدان الصناعية المتقدّمة.[3]

يعود أصل كلمة "ديمقراطية" إلى اليونانية، فهو مشتّق من كلمة « Demokratein »، حيث يعني الشقّ الأوّل منها « Demos » المواطنين أو الشعب، في حين يشير الشقّ الثاني « Kratien » إلى الحكم، لتصبح العبارة "حكم الشعب".[4]

في هذا الصدد، يحاجج "روبرت دالRobert Dahl " بأنّ الديمقراطية هي الأداة التي تمكّن الأشخاص من حماية حقوقهم من خلال المشاركة في صنع القرار.[5]

كما يعتبرها "جون ستيوارت ملJohn Stuart Mill " على أنّها "مذهب المنفعة العامّة" باعتبار:[6] الأفعال هي خير بقدر ما تنزع إلى أن تعزّز السعادة، وهي شرّ بقدر ما تنزع إلى أن تورث الشقاء".

والديمقراطية حسب "مل" هي كل فعل يحقّق سعادة الناس جميعًا من خلال تحقيق المصالح العامّة. بينما يراها "كارل بوبرKarl R. Popper " على أنّها فكرة تقوم على

---

[1] David Collier and Steven Levitsky, « Democracy With Adjectives : Coonceptual Innovation in Comparative Research », **World Politics**, Vol. 49, No. 3, 3 Apr. 1997, p. 430=451.

[2] Frank Cunningham, **Theories of Democracy : A Critical Introduction** , (New York : Routledge, 2002), p.3.

[3] Collier and Levitsky, Op. cit, p.430.

[4] Ellen Griggssby, **Analyzing Politics : An Introduction to Political Science**, (New Mexico : WADSWORTH Cengage Learning, 4th ed, 2009),p.165.

[5] Steven Blockmans and Sophia Russack, **Representative Democracy in The EU : Recovering Legitimacy**, (London : Rowman and Littlefield International, 2019), p.9.

6 عادل مصطفى، **فقه الديمقراطية**، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص. 18، 19.

"مذهب المنفعة السلبي" Negative Utililarianism –وفقًا لتوجّهه التكذيبي في المعرفة العلمية– أيّ:[1] " أقلّ قدر ممكن من المعاناة للجميع"، بمعنى ضرورة حلّ المشكلات ودفع الضرر عن الفرد من خلال إعادة بناء المؤسسات. ذلك أنّ الدولة على حدّ تعبير "مل" لا تتغذّى ولا تشعر. حيث أنّ الاهتمام بالمجتمع ككلّ وصلاحه كغاية مرتبط بالذّات الفردة، والشكل السياسي يعتبر وسيلة لتحقيق ذلك حسب "جون ديوي" John Dewey.[2]

كما عرّفها "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter في كتابه "الرأسمالية، الإشتراكية، والديمقراطية" « Capitalism, Socialism and Democracy »:[3] "الطريقة الديمقراطية تتلخص في الترتيب المؤسسي للتوصّل إلى قرارات سياسية حيث يكتسب الأفراد السلطة اللازمة لاتخاذ القرار من خلال النضال التنافسي من أجل الفوز بأصوات الشعب"، ويركّز "شومبيتر" في هذا التعريف حول شرط الانتخابات التي تسمح للمواطنين بتخويل السلطة لذوي الكفاءة في اتّخاذ القرارات في إطار مؤسساتي.

إلّا أنّ "روبرت رايخ" Robert Reich يعتبر المال والأعمال المسيطران على آلية الحكم، نظرًا لسعي الحكّام للرّبح الخاص، لذا فإنه لتعزيز الديمقراطية يجب إجراء إصلاحات اجتماعية جوهرية.[4]

وفي هذا الصدد تضمّن تعريف "ديفيد هيلد" David Heild للديمقراطية مجموعة من العناصر، والمتمثّلة في:[5]

- ضرورة المساواة بين الأفراد بخصوص حقوقهم وواجباتهم في إطار "مبدأ الاستقلال الديمقراطي".

1 المرجع نفسه.

2 المرجع نفسه، ص 20–21.

3 Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, (USA : Taylor and Francis e-Library, 2003), p. 269.

4 نعوم تشومسكي، ترجمة: سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص. 252، 253.

5 علاء عبد الحفيظ، "قراءة نظرية: الديمقراطية المفهوم والأبعاد"، **المعهد المصري للدراسات: سياسية**، 20 مارس 2020، ص 1–23.

- تحقّق مبدأ "الاستقلال الديمقراطي" من خلال تمتّع الأفراد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحقوق السياسية من جهة أخرى، حيث لا يمكن توفّر إحداها دون الأخرى.
- السماح بمساءلة أجهزة الدولة.
- المساواة في المشاركة السياسية.

كما يرى البعض بأنّ الديمقراطية تتشكّل من خمسة عناصر: المشاركة، والتعدّدية، والتنمية، والحماية، والأداء.[1]

لكن كلّ هذه التعريفات بخصوص مفهوم "الديمقراطية" تتطلّب توضيحًا لبعض النقاط حسب "صامويل هنتجتون" Samuel Huntington:[2]

1- **تصوّر الديمقراطية في إطار الانتخابات:** يرى "هنتجتون" بأنّ هذا التعريف يعتبر تعريفًا محدودًا، حيث أنّ الانتخابات يمكن أن تفرز حكومات فاسدة، تتّسم باللّامسؤولية أو العجز عن خدمة الصّالح العام، ممّا يجعلها مرفوضة لدى الشعب دون أن تسقط عنها سمة الديمقراطية، حيث أنّ هذه الأخيرة تعتبر مبدأ عامًا، بيد أنّ هناك مبادئ أخرى تميّزها عن سمات بقية النظم.

2- **صناعة القرار من طرف منتخبين وغير منتخبين:** حال قام الشعب بانتخاب قادته السياسيين (قيام حكومة ديمقراطية مادام توفّر شرط الانتخابات) تصبح السلطة مقتسمة بين هؤلاء القادة المنتخبين وبين جماعات أخرى من المجتمع. بيد أنّه يمكن اقتسام هذه السلطة بين من انتخبهم الشعب وبين جماعة أخرى غير منتخبة لا تنتمي إلى الشعب، ومنه يتحوّل النظام السياسي إلى نظام غير ديمقراطي، حيث يصبح القادة المنتخبون مجرّد أداة في يدّ جماعة أخرى.

3- **استقرار/هشاشة النظام السياسي الديمقراطي:** يعتبر الاستقرار أو "الهيكلة المؤسسية" ومدى محافظة النظام السياسي على درجة منه، من بين سمات النظام السياسي الديمقراطي، حيث يعدّ الاستقرار بعدًا محوريًا في دراسة أيّ نظام سياسي.[3] كما تتفاوت النظم

---

[1] Ellen Griggssby, Op. cit, p.165.

2 صامويل هنتجتون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 68.

3 المرجع نفسه، ص. 69.

الديمقراطية في درجة الاستقرار هذه. إضافة إلى أنّ هذه السمة لا يمكن أن تقترن بالنظم الديمقراطية فحسب، وإنّما هناك نظم غير ديمقراطية بيد أنّها مستقرّة، وأخرى ديمقراطية في حالة لا استقرار.

4- **اعتبار الديمقراطية واللّاديمقراطية متغيّر ثنائي أم متغيّر متّصل:** يفضّل العديد من الدارسين إعتبار الديمقراطية على أنّها متغيّرا متّصلًا، ذلك باتّباع مؤشرات عديدة في التحليل لتحديد درجة ديمقراطية النظم من عدمها. أمّا الدّارسون الذين يتبنّون المتغيّر الثنائي-من بينهم "هنتجتون"- فإنّهم يعتمدون في تحليلاتهم على معايير مختلفة في دراسة النظم الديمقراطية وأخرى لدراسة النظم غير الديمقراطية. وحاجج "هنتجتون" بدراسة الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية،[1] وأنّ هناك حالات وسط كاليونان (1915- 1936) وتايلاند منذ 1980 وغيرها....

5- **غياب الشرط الانتخابي في النظم غير الديمقراطية:** منها النظم الملكية، وحكومات الأقلية، والنظم الاستبدادية الفردية، والنظم الفاشية والشيوعية والدكتاتوريات العسكرية...، إذ ميّز الباحثون بين النظم الشمولية التي ظهرت في القرن العشرين وبين النظم الشمولية التقليدية، حيث تتميّز النظم الشمولية الحديثة بالحزب الواحد، يتزعمه فرد واحد وإيديولوجية محكمة بوجود جهاز أمني سرّي مع تنظيمات حكومية تفرض سيطرتها.

أمّا النظم الشمولية التقليدية، فإمّا يتزعمها فرد واحد أو جماعة من القادة في إطار حزب ضعيف (يحمل عقلية وليس إيديولوجية على حدّ تعبير "هنتجتون")، كما أنّ حكومتها ذات تعددية سياسية محدودة.[2]

المطلب الثاني: ضبط تعريف "الديمقراطية" من حيث هي مقاسة

يسعى العلماء نحو التمييز التحليلي لتحديد أشكال الديمقراطيات التي نشأت فيما سبق من جهة، والتدقيق المفاهيمي من جهة أخرى استعاضة لمشكلة تمدّد مفهوم الديمقراطية الناتج عن الاهتمام بتطبيقه على حالات متنوّعة ليس لها صلة حسب المعايير العلمية. ممّا أدّى إلى صياغة مفاهيم اعتبرت أنواع فرعية للديمقراطية مثل: مفهوم "الديمقراطية الاستبدادية"، و"الديمقراطية الصورية"...[3]

1 المرجع نفسه، ص. 70.

2 المرجع نفسه، ص ص. 71، 72.

[3] David Collier and Steven Levitsky, Op. cit, pp. 430= 451.

كما أنّ صيرورة هذا المفهوم عبر التاريخ في إطار أصول مختلفة بين الديمقراطية في أثينا، أو مفهومها عند الإغريق والرومان، والقرون الوسطى، وعصر النهضة وما إلى ذلك من حقبات تاريخية لاحقة ساهمت في مزج كل التعاريف الإجرائية–غير المنسجمة في الغالب– بين الجانب النظري والممارساتي لمفهوم الديمقراطية.[1]

في هذا الصدد، حاول كل من "ديفيد كوليير" David Collier و"ستيفن ليفتسكي" Steven Levitsky في عمل تحت عنوان "الديمقراطية بصفات الابتكار المفاهيمي في البحوث المقارنة" **« DEMOCRACY WITH ADJECTIVES Conceptual Innovation in Comparative Research »** دراسة الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنّب تعدّد واختلاف مفهوم "الديمقراطية". وحسبهما من الصعب إحراز ذلك، الأمر الذي دفع بآخرين إلى ابتكار أنواع فرعية صغيرة من الديمقراطية، أو تحويل هذا المفهوم، كأن يتمّ تحويله من "النظام الديمقراطي" إلى "الدولة الديمقراطية". كما استعان هذان الباحثان في عملهما هذا بالتعاريف الإجرائية المعتمدة في البحوث التي تتمحور حول مفهوم التحوّل الديمقراطي دون السياسات الموضوعية.[2]

من هذا المنطلق، تعتمد استراتيجية "سارتوري" Giovanni Sartori على تنظيم المفاهيم وفقًا لفهم العلاقة بين تعريف المفاهيم والحالات التي تعكسها في نطاق سلّم يستند على "التباين العكسي" لعدد الخصائص وعدد الحالات، بالتالي تعكس المفاهيم ذات الخصائص المحدودة على أكثر عدد من الحالات ومنه تكون على رأس السلم، عكس المفاهيم التي تتضمّن خصائص كثيرة، فإنّها تنطبق على حالات أقلّ ومنه تندرج في أسفل السلّم، والتي تمثّل الأنواع الفرعية "الكلاسيكية" لمفهوم الديمقراطية. والهدف من هذا التمييز المفاهيمي هو التوصّل إلى التمييز بين درجات الديمقراطية المختلفة وبين أنواعها أيضا.[3]

وعليه كما سبق أن أشرنا يمكن تحويل مفهوم الديمقراطية ليقترن إمّا بمفهوم "الدولة الديمقراطية" أو" النظام الديمقراطي" كما هو موضّح في الشكل التالي:

1 روبرت دال، ترجمة: نمير عباس مظفر، **الديمقراطية ونقادها**، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 13.
[2] David Collier and Steven Levitsky, Op. cit, pp. 430- 451.
[3] Loc. cit.

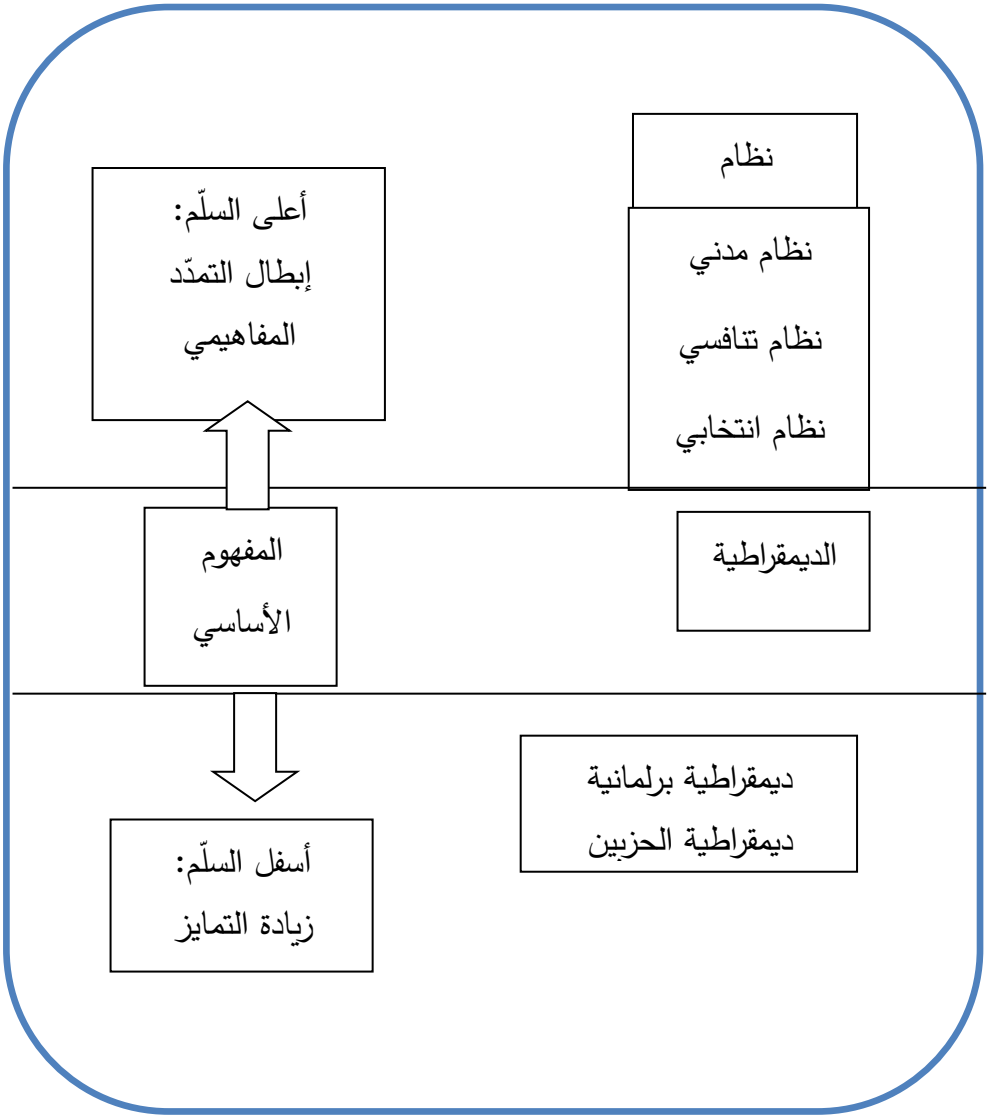

الشكل رقم 01: سلّم التعميم: زيادة التمايز مقابل تجنّب التمدّد المفاهيمي.[1]

حيث تتضاءل خصائص هذا المفهوم لتحدّ من التمدّد المفاهيمي ومنه تنطبق على حالات عديدة تتمثّل في نظم مدنية، أو نظم تنافسية، أو نظم انتخابية، فيتم إدراجها في أعلى السلّم.

[1] Loc. cit.

بينما تتعدّد الخصائص ويزداد التمايز لتقلّ عدد الحالات المرتبطة بالديمقراطية، سواء كانت ديمقراطية برلمانية، أو ديمقراطية الحزبين، أو الديمقراطية الاتحادية، ولقلّة هذه الحالات، فإنّها تتدرج أسفل السلّم.

تعتبر مثل هذه الحالات بمثابة طرق تنظيمية لخيارات الفرد في شكل نماذج دستورية للديمقراطية.[1]

كما هناك استراتيجيات أخرى تحدّد "أنواع فرعية متضائلة" لأشكال الديمقراطية والتي تصنّف ضمن الجزء الأعلى من السلّم نظرًا للخصائص الضئيلة التي تحتويها هذه الفروع. مثلًا نجد كل من بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، وغواتيمالا تشترك في المفهوم الأوسع للنّظام الانتخابي، كما تعتبر ديمقراطية حسب التعريف الأدنى الإجرائي. بينما تختلف هذه الحالات وفقًا للفروع الكلاسيكية لمفهوم الديمقراطية، أيّ تمثّل بريطانيا الديمقراطية البرلمانية، بينما تمثّل غواتيمالا الديمقراطية غير الليبرالية.[2]

إضافة إلى أنّ تحديد خصائص المفهوم مقابل عدد الحالات قد يساعد على تصنيف الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية حسب هذا السلّم والموضح في الشكل التالي:[3]

[1] علاء عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 1= 23.

[2] David Collier and Steven Levitsky, Op. cit, pp. 430=451.

[3] Loc. cit.

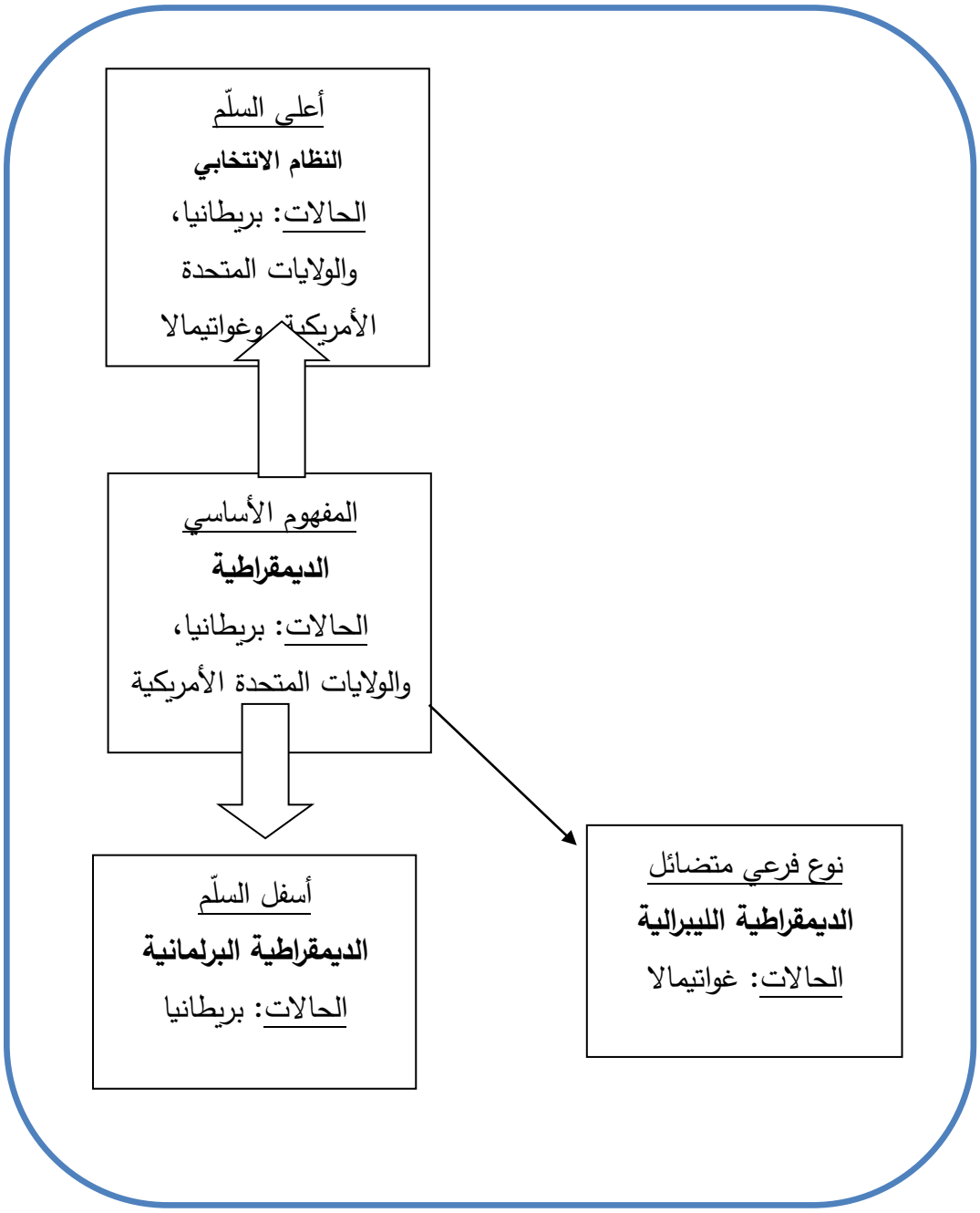

الشكل رقم 02: إدراج الحالات واستبعادها: سلّم التعميم مقابل انخفاض الأنواع الفرعية[1]

1 Loc. cit.

في نفس الصدد، نجد استراتيجية أكثر دقّة تهتمّ بمفهوم الديمقراطية بحدّ ذاته، فتحدّد من خلاله الدول الديمقراطية عن غيرها وفقًا ل"السمة المفقودة"، حيث يرفض بعض المفكرين الأنواع الفرعية، إذ أنّ إلغاء خاصية من الخصائص التي يتضمّنها التعريف الإجرائي للديمقراطية يؤدّي إلى إلغاء الطابع الديمقراطي لبعض الحالات من الدول.[1]

1-تتضاءل من خلال التعريف الأدنى الإجرائي		
(1 أ) سمة مفقودة: **حقّ التصويت الكامل** - ديمقراطية محدودة. - ديمقراطية ذكورية. - ديمقراطية القلّة.	(1 ب) سمة مفقودة: **حقّ الاقتراع الكامل** -ديمقراطية خاضعة للسيطرة. -ديمقراطية الحزب الواحد بحكم الأمر الواقع. -ديمقراطية تقييدية.	(1 ج) سمة مفقودة: **حرّيات مدنية** -ديمقراطية مدنية -ديمقراطية غير ليبرالية.
2-تتضاءل بسبب الحدّ الأدنى الإجرائي الموسّع		
السمة المفقودة: **حكومة منتخبة (التعريف الجذري للديمقراطية)** **تتمتّع بقدرة فعّالة على الحكم** -الديمقراطية المحمية (من طرف المؤسسة العسكرية). - ديمقراطية الوصاية.		

الشكل رقم 03: الأنظمة الديمقراطية الفرعية: أمثلة لأنواع فرعية متضائلة.[2]

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ غياب سمة من سمات التعريف الأدنى الإجرائي لمفهوم الديمقراطية يحول دون تحقّق هذه الصفة في النظام السياسي، ممّا يساهم في الحدّ من التمدّد المفاهيمي.

[1] Loc. cit.
[2] Loc. cit.

كما أشار "أدونيل غوليرمو" O'donnell Guillermo إلى أنّه جرّاء انهيار مختلف الأنظمة الاستبدادية يتمّ استعاضتها بأنظمة ديمقراطية وصفها ب"الديمقراطيات السياسية"، أيّ تعتمد على النظام الحزبي التعدّدي حسب صياغة "روبرت دال" Robert Dahl.[1] وتعاني هذه الدول في الغالب من أزمات جرّاء عجزها عن التنظيم الفعّال للحياة الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها من خلال بيروقراطيات ضعيفة، والتطرّف واستعمال العنف في المناطق الفقيرة... مثل البرازيل والبيرو والمكسيك، ممّا يحول دون نجاح عملية التحوّل الديمقراطي.[2]

وتساءل "أدونيل" حول ما إذا تمّ تطبيق خصائص "الديمقراطية" أو "الاستبدادية" على الدولة أم النظام؟ كما أشار إلى التعريف الذي اقترحه رفقة "شميتر" Schmitter بخصوص النظام : [3] " **مجموعة الأنماط، الصريحة أو غير الصريحة، التي تحدّد أشكال وقنوات الوصول إلى المناصب الحكومية الرئيسية، وخصائص الجهات الفاعلة التي تقبل وتستبعد من هذا الوصول، والموارد والاستراتيجيات التي يمكنهم استخدامها لكسب القدرة." ومنه، فإنّ خصائص الديمقراطية أو الاستبداد تنطبق على النظام والدولة معًا"**

بمعنى وجوب توفّر فعالية مؤسسية وقانونية شرعية، وكذلك تلتزم بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين لتتوفّر سمة الديمقراطية، وحال عدم توفّر هذه السمات، فغالبًا لا تتمّ عملية التحوّل الديمقراطي.

[1] Guillermo O'Donnell, « On The State, Democratization and Some Conceptual Problems », **Kellogg Institute**, April, 1993, p.4.
[2] Ibid, pp. 9, 10.
[3] Ibid, p. 13.

المبحث الثّاني: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

تطرّقت العديد من الدراسات السياسية المقارنة إلى مفهوم "التحوّل الديمقراطي"، محاولة ضبط هذا المفهوم وتحديد مراحل العملية التحوّلية. حيث تجعل هذه الأخيرة مفهوم التحوّل الديمقراطي" يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى نحاول ضبطها في إطار هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف الانتقال الديمقراطي Democratic transformation

يعتبر "الانتقال الديمقراطي" Democratic Transformation عملية معقّدة، تشتمل حسب "هنتجتون" على القيام بإسقاط النظام القائم غير الديمقراطي وإقامة بديل آخر يتّسم بالخصائص الديمقراطية، ومن ثمّ تدعيم أسس بنيته.[1]

كما عرّف كل من "جان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستيفان" Alfred Stepan مفهوم "التحوّل الديمقراطي المكتمل" completed democratic transition في كتابهما "مشاكل التحوّل الديمقراطي وتعزيز الاستقرار في جنوب أوروبا وأمريكا الجنوبية، وأوروبا ما بعد الشيوعية" **PROBLEMS OF DEMOCRATIC TRANSITION AND CONSOLIDATION Southern Europe South America, and Post-Communist Europe** على أنّه: [2] "**يكتمل التحوّل الديمقراطي حين يتمّ التوصّل إلى الإتّفاق الكافي بشأن الإجراءات السياسية اللّازمة لإنتاج حكومة منتخبة، حين تتولّى حكومة ما السلطة كنتيجة مباشرة للتصويت الحرّ الشعبي، حين تتمتّع هذه الحكومة بحكم الأمر الواقع بسلطة توليد سياسات جديدة، وعندما لا تضطرّ السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية المتولّدة عن الديمقراطية الجديدة إلى تقاسم السلطة مع هيئات أخرى بحكم القانون.**"

أمّا "تشارلز أدريان" Charles Adrian فيعرّف "التحوّل الديمقراطي" على أنّ:[3]

"**التحوّل من نظام لآخر أيّ تغيّر النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبنّاه النظام، وعليه التحوّل يعني تغيّرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاث في النظام وهي: البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيّرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه**

---

1 صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص. 68.

2 Juan J. Linz and Alfred Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe,** (London : The Johns Hophins University Press, 1996), p.3.

3 ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.9، ع.2، جويلية 2020، ص 420=433.

الأبعاد الثلاث ممّا يؤدّي لعجز النظام القائم عن التعامل معها في ظلّ الإطار والأسلوب القديم." ويمكن قياس تطوّر عملية التحوّل الديمقراطي من خلال ما حقّقته الدولة من ممارسات ديمقراطية.[1]

نستخلص من هذه التعاريف أنّ عملية التحوّل الديمقراطي عبارة عن مجموعة إجراءات طويلة المدى لاستعاضة النظم الاستبدادية بأخرى ديمقراطية من خلال توفّر مجموعة من الشروط، من بينها الانتخابات، وتكريس الممارسات الديمقراطية الأخرى سواء مؤسساتيًا أو قانونيًا.

وتمرّ عملية التحوّل الديمقراطي على حدّ تعبير "جيفري هاينز" Jeffrey Haynes بعدّة مراحل انطلاقًا بالتحرير السياسي من خلال عملية إصلاح الحكم الاستبدادي.[2] ويتضمّن التحرير مجموع التغييرات السياسية والاجتماعية، كتوفير حرية الإعلام، وتقديم الضمانات القانونية كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيّين، وتحسين توزيع الدخل، وكذلك تسامح المعارضة.[3] ثمّ تأتي مرحلة انهيار الحكم الاستبدادي، التي غالبًا ما تكون مطوّلة. لتليها مرحلة الانتقال الديمقراطي حيث تتمّ عملية انتخاب حكومة جديدة. لتستكمل بمرحلة تعزيز الديمقراطية أو ما يسمّى ب"ترسيخ المؤسسات الديمقراطية."[4]

وتعتبر هذه المراحل متكاملة دون إقصاء إحداها، كما يمكن أيضًا أن تتداخل، كأن يحدث التحرير السياسي بالتزامن مع مرحلة الانتقال.[5]

مثل ما حدث في عملية التحوّل الديمقراطي في تونس، حيث شهد نظام "بن علي" السابق حملة إقالة ضدّ مجموعة من الوزراء، من بينهم وزير الداخلية بعد المظاهرات الدامية (التي سميت بـ" ثورة البوعزيزي")، كما تمّ تقديم وعود لحلّ الأزمة، لكن استمرّت المظاهرات وتزايد الغضب الشعبي إلى أن انهار النظام في جانفي 2011.[6] وبدأت المرحلة الانتقالية قبل عملية انتخاب حكومة جديدة بحوالي تسعة أشهر. منذ شهر جانفي، انطلقت عملية وضع

---

1 أبوزيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي"، **المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية**، 14 أوت، 2018، ص 1=42.

2 Jeffrey Haynes, **Routledge Handbook of Democratization**, (New York : Routledge, 2012), p.2.

3 Juan J. Linz and Alfred Stepan, Op. cit, p.3.

4 Jeffrey Haynes, Op. cit, p.2.

5 Loc. cit.

6 ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، مرجع سابق، ص.427.

الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية، والاتّفاق حول إجراء واضح لمسار قيام النظام الديمقراطي الجديد، حيث تولّى "محمد الغنوشي" الرئاسة بصفة مؤقتة نظرًا لشغور المنصب. ليتمّ إجراء الانتخابات في 23 أكتوبر 2011، وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بفوز الإسلاميين عن "حركة النهضة" بالأغلبية المطلقة، ومن ثمّ تكوين تحالف "الترويكا" والذي يضمّ "حركة النهضة" و"المؤتمر من أجل الديمقراطية" و"التكتّل من أجل العمل والحرّيات"، كما تمّ انتخاب "المنصف المرزوقي" رئيسًا للجمهورية.[1]

وبعد اغتيالات وعنف سياسي تمّ القيام بحوار وطني تمخّض عنه تنحية "الترويكا" عن السلطة بشكل سلمي والتي أدت فيما بعد إلى إقرار الدستور الجديد في جانفي 2014.

وأخيرًا جاءت محاولة تعزيز وترسيخ الديمقراطية بعد إقرار الدستور وتنظيم انتخابات تشريعية في أكتوبر 2014، وفي نفس السنة تولّى "الباجي قايد السبسي" الرئاسة التونسية في ديسمبر 2014.[2] ليتمّ التداول على السلطة في انتخابات تالية.

1 المرجع نفسه، ص428.

2 المرجع نفسه والصفحة.

المطلب الثاني: المفاهيم القريبة لمفهوم الانتقال الديمقراطي

تتداخل العديد من المفاهيم وتتقاطع مع مفهوم التحوّل الديمقراطي، منها التي يعتبرها الباحثون كمراحل جزئية من عملية التحوّل ككلّ. يمكن تعريف البعض منها في ما يلي:

1- **التغيير السياسي:** Political Change يقصد به مجموع التحوّلات التي تطال البنى السياسية في المجتمع، أو التفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، أيّ التأثير على مراكز القوّة، حيث يتمّ إعادة توزيع السلطة داخل الدولة. ويمكن أن يطلق على التغيير السياسي السلمي مصطلح "الإصلاح".[1]

كما يرى الماركسيون الكلاسيكيون أنّ التغيّرات السياسية تحدث من خلال ثورات عنيفة يتمّ فيها حلّ التناقض بين النظام السياسي ونظام الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التحتية التي تمخّضت عن التغيّرات في أنماط التقنية والتّجارة.[2]

من هذا المنطلق يمكن اعتبار مفهوم "التغيير السياسي" جزء من عملية التحوّل الديمقراطي التي تطال العلاقة بين قوى السلطة والمجتمع. كما يمكن أن يتقاطع مع مفهوم "الإصلاح السياسي".

2- **الإصلاح السياسي:** Political Reform: جاء في وثيقة "الإسكندرية" التي صدرت عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" تعريف "الإصلاح السياسي" على أنّه:[3] **"جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كلّ من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردّد وبشكل ملموس عن طريق بناء النظام الديمقراطي."**

3- **الانتقال الديمقراطي:** Democratic Transition وهو الخروج من حالة الاستبداد إلى تفعيل حالة المشاركة السياسية للشعب في المجتمع. ومنه يرتبط بعملية التحوّل الديمقراطي

---

1 بلخضر طيفور، ميلود وضاحي، "منظور عقلاني لجوهر التغيير السياسي في العالم العربي: رؤية تفككية لترشيد آليات ومآلات التحول الديمقراطي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، م.5، ع. 1، 31 ديسمبر، 2019، ص 271=288.

2 ستيفن د. تانسي، نايجل جاكسون، ترجمة: محي الدين حميدي، **أساسيات علم السياسة**، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص169.

3 حميدة بعوني، "ضرورة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، م.2، ع.3، ص 154= 168.

كونه جزء من هذه الأخيرة، فنعني بـ"التحوّل" Transformation الإستمرارية ضمن مسار واضح تجاه تكريس الديمقراطية.[1]

4- **ترسيخ الديمقراطية:** Consolidation of Democracy هي عملية تتداخل مع المرحلة الانتقالية (بعد الانتخابات التأسيسية) من التحوّل الديمقراطي، وتستمرّ إلى ما بعد نهاية المرحلة الانتقالية، حيث تتوفّر خصائص وسمات نوعية تؤدّي إلى إمكانية تجسيد الديمقراطية في إطار مؤسساتي يسمح بتعزيز القيم الثقافية والسلوك الديمقراطي الحديث في المجتمعات، والذي يتطلّب تدخّل المجتمع المدني الذي يجسّد "متانة الديمقراطية". [2]

إذن تشترك كل هذه المفاهيم مع مفهوم "التحوّل الديمقراطي" في سمات أساسية، ممّا يجعلها تتداخل فيما بينها أو تعتبر كمراحل جزئية من عملية التحوّل الديمقراطي ككلّ، وذلك في إطار المفهوم الشامل المتمثّل في "الدمقراطية".

اتّضح من خلال مما سبق أنّ عملية التحوّل الديمقراطي عبارة عن: مجموع المراحل والإجراءات التي تتّبعها الدولة لتحقيق المفهوم الشامل وهو "الديمقراطية"، وهذه الأخيرة تختلف التعاريف الإجرائية بخصوصها بين التحديد المفاهيمي في إطار النظام، وبين التمدّد لتشمل حالات عديدة وأشكال فرعية مختلفة.

1 احمد مالكي، وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص27.

2 هشام عبد الكريم، "العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي"، **مجلة اتجاهات سياسية**، ع.2، جانفي، 2018، ص 2= 20.

المطلب الثالث: أنماط وموجات الانتقال الديمقراطي:

حاول الباحثون تحديد أنماط التحوّل الديمقراطي المختلفة من خلال دراسة مجموع الحالات عبر العالم، والتي تعتبر نموذجًا لبداية أيّ عملية تحوّل ديمقراطي. كما تمّ تحديد ثلاث موجات من هذه التحوّلات التي شهدها العالم عبر حقبات زمنية مختلفة، ويمكن أن تتّخذ عملية التحوّل الديمقراطي عدّة أنماط وأشكال، أهمّها:

1-**التحوّل من أعلى السلطة:** ويكون بضغط شعبي يتمخّض عنه مبادرة النخبة الحاكمة للقيام بتعديلات ديمقراطية وإصلاحات للنظام، وبالتّالي الدافع نحو التحوّل الديمقراطي في إطار هذا النمط ليس اقتناعًا بالمبادئ الديمقراطية، وإنّما لامتصاص الضغط الداخلي -كما يمكن أن يكون خارجيًا- وكذلك للحفاظ على سيطرته السياسية، كما تتميّز النظم العسكرية بمثل هذه الأنماط للتحوّلات. ويمكن أن تأتي المبادرة من طرف قيادة مدنية، وفي كلتا الحالتين تنتج "الديمقراطية المقيّدة"، حيث يحتفظ النظام من خلال هذا التحوّل على مصالحه وامتيازاته مع السماح بقدر من الحريات السياسية من خلال إضفاء الخصائص الليبرالية.[1]

وقد اعتبر "ميشيل ماكفل" Michall Macffaul أنّ هذا النمط من التحوّل نحو الديمقراطية في عالم ما بعد الشيوعية هو نوع من التحوّل نحو الديكتاتورية وليس نحو الديمقراطية.[2] حيث يعتبره مجرّد طريق بديل للنظام لتكريس وتمديد سيطرته وسلطته.

2-**التحوّل من خلال التفاوض:** (الإحلال الإحلالي Transformation Replacement) حيث يشترك في مبادرة التحوّل إلى الديمقراطية كل من النخبة الحاكمة والمعارضة معًا، والتي ينتج عنها اتّفاق حول المصالح الحيوية. وتأتي هذه المبادرة جرّاء الأزمات الاقتصادية والسياسية (ضغوط داخلية) أو بسبب المطالبة الخارجية بالانفتاح الديمقراطي (ضغوط خارجية).[3]

3- **التحوّل من الأسفل:** (التحوّل الإحلالي Replacement) يأتي هذا النمط من التحوّلات نتيجة للعنف والاحتجاجات والإضرابات العامة لمختلف التنظيمات الشعبية للضغط

---

1 إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي-الجزء الرابع-"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: دراسات سياسية**، 20 مارس، 2016، ص 1= 6.

2 Michall Mcfaul, « The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship : Noncooperative Transitions in The Postcommunist World », **World Politics**, 54, Januery, 2002, pp.212= 244.

3 ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، مرجع سابق، ص ص.420= 433.

على السلطة، عندها إمّا أن تقوم هذه الأخيرة بالاستجابة لمطالب الشعب، أو اختيار التخلّي عن السلطة.[1]

يبرز هذا النمط عادة في ظلّ ضعف النظام السياسي ليتمّ استغلال هذا العجز، كما يمكن أن يتمّ جرّاء وفاة الدكتاتور الحاكم. وغالبًا إلى ديمقراطية غير مستقرّة لغياب أيّ إتّفاق في هذه المرحلة.[2]

أخذ المسار الانتقالي في أوروبا الشرقية الوسطى ودول البلطيق نمط التحوّل من الأسفل، حيث توفّرت التعبئة المجتمعية التي باشرت عملية التحرير من خلال فرض إرادة الفواعل السياسية الجديدة على النخب الضعيفة من النظام القديم، فكانت عملية التحوّل هذه ثورية، تمّ فيها الالتزام بالمبادئ الليبرالية ممّا أدّى إلى تحويل النظام نحو الديمقراطية.[3] وكان هذا التحوّل إمّا من خلال المناقشات (بولندا والمجر) أو من خلال المظاهرات والإضرابات (تشيكوسلوفاكيا، واستونيا، وليتوانيا، وألمانيا الشرقية).[4]

5- **نمط التدخّل الأجنبي:** حيث يتمّ التحوّل من طرف تدخلات وضغوطات خارجية، سواء العسكرية منها مثل التدخّل الأمريكي في الصومال والعراق، أو من خلال نفوذ المؤسسات الدولية الاقتصادية المانحة، حيث أنّ الكثير من الدول الفقيرة والعاجزة عن تحقيق تنمية اقتصادية أصبحت تعتمد على القروض التي تتلقاها من هذه المؤسسات، فتقوم هذه الأخيرة بفرض قيود سياسية وضغوط من أجل تبنّي النهج الديمقراطي في هذه البلدان المستفيدة من القروض.[5]

إلّا أنّ هذا النمط يعتبر ضعيفًا جدًّا لا يرقى لترسيخ العملية الديمقراطية حال غابت الإرادة السياسية الداخلية. مثل ما حصل في أغلب دول أمريكا اللّاتينية، وآسيا، وافريقيا.[6]

يمكن أن تتمّ عملية تحوّل ديمقراطي واحدة من خلال إحدى هذه الأنماط، ومن المحتمل أن تتداخل عدّة أنماط في القيام بهذه العملية أو الشروع فيها.

---

1 المرجع نفسه والصفحة.

2 إيمان أحمد، مرجع سابق، ص 1=6.

3 Michall Mcfaul, Op. cit, pp.212= 244.

4 Loc. cit.

5إيمان أحمد، مرجع سابق، ص 1=6.

6 المرجع نفسه والصفحة.

المطلب الرابع: موجات الانتقال الديمقراطي

تعتبر "الموجة" حسب "هنتجتون" الفترة المحدّدة التي تتمّ فيها التحوّلات نحو الديمقراطية وتتجاوز بذلك عدد الانهيارات في الأنظمة الديمقراطية. كما أشار إلى "الموجة العكسية"، والتي يقصد بها ارتفاع عدد انهيارات الأنظمة الديمقراطية مقارنة بالتحوّلات نحو الديمقراطية.[1]

كما يعرّف "هنتجتون" مصطلح "موجة التحوّل الديمقراطي" بأنّها:[2]

"**عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محدّدة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتّجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية. كما تشمل الموجة عادة تحوّلًا ليبراليًا أو تحوّلًا ديمقراطيًا جزئيًا في النظام السياسي ولا يتحوّل إلى الديمقراطية تحوّلًا تامًّا.**"

في حين قسم "روبرت دال" Rohbert Dahl موجات التحوّل الديمقراطي في كتابه " الديمقراطية ونقّادها" إلى ثلاث موجات، حيث انطلقت الموجة الأولى حسبه خلال النصف الأوّل من القرن الخامس قبل الميلاد، أين حدث في هذه الفترة تحوّلًا في الأفكار والمؤسسات السياسية في إطار المجتمع الإغريقي والروماني، ومنه بدأت فكرة الديمقراطية في التبلور، والذي أسماه "دال" بالتحوّل الأوّل: إلى دولة– المدينة الديمقراطية، في إطار دولة المدن أصبح بإمكان المواطنين الذكور البالغين المشاركة في عملية الحكم من خلال امتلاكهم الموارد والمؤسسات اللّازمة لذلك، استعاضة لحكم غير الديمقراطيين سواء كانوا أرستقراطيين أو أوليغارشيين، أو كانوا ملوكًا أم طغاة. ممّا يشكّل ما يسمّى "المدينة الفاضلة"، حيث تتوفّر العدالة والفضيلة والسعادة. والتي تشكّل جميعها المنفعة العامّة.[3] ولعلّ هذا التصوّر يتطابق مع تصوّر "جون ستيوارت ملّ" الذي سبق وأشرنا إليه خلال محاولتنا تقديم تعريفًا للديمقراطية ضمن الفصل الأوّل.

أمّا الموجة الثّانية، فتتمثّل حسب "دال" في التحوّل نحو مبدأ الحكم الجمهوري، والتمثيل البرلماني، ومنطق المساواة:[4]

---

[1] Jorgen Moller and Svend-Erik Skaaning, **Democracy and Democratization in Comparative Perspevtive**, (New York : Routledge, 2013), p.66.

2 صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص73.

3 روبرت دال، مرجع سابق، ص. 27=31.

4 المرجع نفسه، ص47=53.

1- الحكم الجمهوري: يشترك مع الديمقراطية الإغريقية في المساواة بين المواطنين أمام القانون وغياب التبعية التي ميّزت العلاقة بين الأسياد والخدم. وهذا ما يجب أن يكرّسه دستور يعكس مصالح الفرد والجماعة، حيث ينص هذا الدستور على: " **نظام حكم مختلط يجمع بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية ويتكوّن بشكل من شأنه أن يؤمّن للعناصر المقوّمة الثلاثة الإتّفاق فيما بينها على تحقيق المنفعة والخير للجميع.**" وذلك لتفادي الفساد والدمار. ويعتبر الدستور البريطاني نموذجًا لنظام حكم متّزن ومتكامل. ووظيفة الشعب هنا ليست القيام بالحكم مثل الديقراطية الإغريقية، وإنّما القيام باختيار قادة يتولّون وظيفة الحكم الشامل. ولتحقيق العدل بين فئات الشعب، يجب –حسب "مونتسكيو"- الفصل الدستوري والمؤسساتي للسلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

2- التمثيل البرلماني: تطرّق "مونتسكيو" للدستور البريطاني، وأشار إلى ضرورة انتخاب ممثلين عن كافة أفراد الشعب، نظرًا لاستحالة اجتماع هذا الأخير في هيئة تشريعية واحدة، ممّا جعل هذه الفكرة تنتشر وسط الديمقراطيين والجمهوريين ليتحوّل مفهوم الديمقراطية من مبدأ دولة- المدينة الصغيرة إلى الدولة- القومية الكبيرة.

3- منطق المساواة: حيث تبنى الحكومات الديمقراطية على أساس أنّ كلّ فرد في المجتمع مؤهّل للمشاركة في عملية الحكم دون تمييز بين أفراد الشعب، والتي أطلق عليها "دال" باسم "مبدأ المساواة الفاعل".[1]

ويستكمل "دال في آخر فصل من كتابه هذا بسؤال: "هل يلوح التحوّل الثالث للحدود الديمقراطية وإمكانياتها الآن في الأفق؟" ويحاجج في هذا السياق أنّ هناك ثلاث تغييرات يمكن أن تؤدّي إلى تحوّل ديمقراطي ثالث:[2]

1- التغييرات في الظروف: والتي تؤدّي إلى تغييرات في عدد نظم الحكم "البوليباركي"* والذي يمكن أن يقتصر على أقطار محدّدة أو موسّعة عبر العالم.

2- التغيير في مدى الحياة السياسية: والذي يمكن أن يؤدّي إلى تغيير جوهري لحدود العملية الديمقراطية وإمكانياتها.

1المرجع نفسه، ص57= 60.

2 المرجع نفسه، ص 518- 519.

*يقصد "دال" بالبوليباركية: تنافس النخب ليختار الجماهير في ظلّه من يمثلهم للسيطرة على الساحة السياسية.

3- التغييرات في البنى والوعي: تكرّس حياة سياسية ديمقراطية أو قيام مجتمع ديمقراطي جديد من خلال المساواة في الموارد والطاقات بين المواطنين.

إلّا أنّ "هنتجتون" يرى أنّ الديمقراطية الإغريقية والرومانية تقصي عدّة فئات من المشاركة السياسية (كالنساء والعبيد)، كما أنّ مسؤوليات الكيانات الحاكمة محدودة، ويحاجج بأنّ الديمقراطية الحديثة هي ديمقراطية الدولة الأمّة.[1] ظهرت بتطوّر هذه الأخيرة، فحدّد في كتابه "الموجة الثالثة" تواريخ موجات التحوّل الديمقراطي والموجات المضادّة لها كما يلي:

الموجة	الفترة	الدول
الموجة الطويلة الأولى	1828-1926	أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، استراليا، نيوزيلاندا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية.
الموجة الأولى المضادّة	1922-1942	أوروبا الوسطى والشرقية، أجزاء من أمريكا اللاتينية.
الموجة القصيرة الثّانية	1943-1962	البلدان التي حرّرها/ احتلها الحلفاء الغربيون، أجزاء من المستعمرات الأوروبية السابقة، أمريكا اللاتينية.
الموجة المضادّة الثّانية	1958-1975	المستعمرات السابقة، وأجزاء من أمريكا اللاتينية.
الموجة الثالثة	1974-	جنوب أوروبا، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، افريقيا، البلدان الشيوعية السابقة (الشرق الأوسط باعتباره الاستثناء الرئيسي الوحيد).

الجدول رقم 01: "هنتجتون" وموجات الديمقراطية.[2]

1- **الموجة الطويلة الأولى من التحوّل الديمقراطي:** والتي تعود إلى إلغاء متطلبات الملكية في أمريكا كشرط للتصويت، ومنه منح هذا الحقّ لفئات أخرى أكبر.[3] لكن قيام

1صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص72.

[2] Jorgen Moller and Svend-Erik Skaaning, Op. cit, p.67.

[3] Jeffrey Haynes, Op. cit,p. 273.

المؤسسات الديمقراطية الفعلية كان في القرن التاسع عشر. وذلك حسب معيارين قام بتحديدهما "جوناثان سانشين" Jonathan Sunshine:[1]

- حقّ التصويت ل50% من الذكور البالغين.
- حصول مسؤول واحد على الأغلبية في برلمان منتخب أو في انتخابات شعبية دورية.

شهدت الولايات المتّحدة الأمريكية أوّل موجة للتحوّل الديمقراطي سنة 1828، في الانتخابات الرئاسية أين بلغت نسبة الذكور البيض الذين أدلوا بأصواتهم 50% في الولايات الجديدة التي يحقّ التصويت فيها للذكور. ثمّ انتشرت هذه التحوّلات الديمقراطية في الدول مثل: سويسرا، وفرنسا، وبريطانيا، وعدّة دويلات أوروبية قبل نهاية القرن من خلال نظام الاقتراع السرّي ومساءلة رئيس الوزارة والحكومات من قبل البرلمان...، وتحوّلت إيطاليا والأرجنتين إلى أنظمة ديمقراطية قبيل الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب هذه الأخيرة لحقت إيرلندا، وإيسلندا بركب الدول الديمقراطية... وغيرها من التحوّلات الجماعية الأخرى بحوالي أزيد من ثلاثين دولة في فترة مائة عام.[2]

2- **الموجة المضادّة الأولى:** تغيّر إتّجاه الدول من التحوّل نحو الديمقراطية إلى التحوّل نحو الحكم الشمولي، وذلك بخصوص ديمقراطيات جديدة نشأت قبيل أو بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. فانطلقت أوّل مجموعة مضادّة سنة 1922 من روما، بعدها سقطت ديمقراطيات لتوانيا، وبولندا، ولاتفيا، وأستونيا عن طريق الانقلابات العسكرية. كما وضع "هتلر" حدًّا للديمقراطية في ألمانيا سنة 1933، وفي النمسا بعدها بعام واحد، وأخيرًا جاء الدور على الديمقراطية التشيكية سنة 1938[3]، ونفس المصير شهدته اليونان، والبرتغال، والبرازيل، والأرجنتين، والأرغواي، واسبانيا، واليابان أيضًا. ذلك نظرًا لقيام الأيديولوجية الشيوعية والفاشية والعسكرية.

3- **الموجة القصيرة الثّانية من التحوّل إلى الديمقراطية:** والتي بدأت من الحرب العالمية الثانية من خلال احتلال الحلفاء الذي دفع إلى بناء ديمقراطية في ألمانيا الغربية، وإيطاليا، والنمسا، واليابان، وكوريا. كما اتّجهت كل من تركيا واليونان نحو الديمقراطية في

1صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص74.

2المرجع نفسه، ص74- 75.

3المرجع نفسه، ص77.

أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، أمّا في أمريكا اللاتينية، فعادت الأورغواي إلى نظامها الديمقراطي مجددًا. وفي أواخر الأربعينيات لحقت بها كل من البرازيل وكوستاريكا، وفي عامي 1945 و1946 أجريت الانتخابات في أربع دول في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وكولومبيا، والبيرو، وفنزويلا) لكن سرعان ما تحوّلت للدكتاتورية في أوائل الخمسينيات، كما أدّت نهاية الحكم الاستعماري الغربي لقيام دول جديدة لكن لم تبلغ مؤسساتها مرحلة الديمقراطية، وكانت بعضها ديمقراطيات ضعيفة مثل باكستان، وماليزيا، وأندونيسيا....[1]

4- **الموجة المضادّة الثّانية:** تميّزت التطوّرات السياسية في أواخر الخمسينيات بالطابع الشمولي، من خلال تدخّل الجيش في تغيير المسار الانتخابي مثل ما حصل في البيرو عام 1962، أو بسبب الانقلابات العسكرية في البرازيل والأرجنتين في عامي 1964 و 1966 على التوالي، وغيرها من الدول الأخرى في آسيا ومنطقة البحر المتوسط، كما شهدت ثلاث وثلاثون دولة افريقية استقلالها بين 1956 و1970، لكن أصبحت أنظمة شمولية، ممّا أدّى إلى فكرة استحالة قيام الديمقراطية في الدول النامية وبقي القلق قائمًا بشأن استمرار ديمقراطية الدول المتقدّمة.[2]

5- **الموجة الثّالثة من التحوّل إلى الديمقراطية:** انطلقت هذه الموجة مع بداية سنة 1975 بعد انهيار دكتاتورية البرتغال لسنة 1974، حيث قامت نظم ديمقراطية في ثلاثين دولة بكلّ من أوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. فاتّخذت هذه الموجة طابعًا عالميًا خاصة مع ظهور حركات ليبرالية كبرى في بعض النظم الشمولية. انهارت الأنظمة العسكرية وتمّ استعاضتها بانتخابات كرست قيام الحكومات المدنية.

أمّا اتّجاه الديمقراطية في افريقيا والشرق الأوسط، فكان محدودًا في الثمانينيات حيث ظهر الحكم الديمقراطي المدني في نيجيريا سنة 1979 لكن سرعان ما انهار بانقلاب عسكري سنة 1984، وفي سنة 1990 شهدت كل من السنغال، وتونس، ومصر، والجزائر، والأردن تحوّلًا ليبراليًا.[3]

---

[1] المرجع نفسه والصفحة.

2المرجع نفسه، ص 78=80.

3 المرجع نفسه، ص. 84.

وصف "هنتجتون" هذه الموجات من التحوّل الديمقراطي والموجات المضادّة لها بنمط[1]: "خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء"، ويفسّر "هنتجتون هذه الموجات بخمسة عوامل متمثّلة في "أزمة الشرعية"، حيث يصعب على الأنظمة الاستبدادية –خاصة المتخلّفة منها– تحقيق شرعية نظامها السياسي، كما تلعب "التنمية الاقتصادية" دورًا هامًا في توفير الأساس الذي ييسّر الانتقال إلى الديمقراطية. دون الإغفال عن "التأثيرات الدولية".[2]

كما أنّ "تغيّر موقف الكنيسة الكاثوليكية" تجاه الديمقراطية لعب دورًا هامًا في مسار التحوّلات الديمقراطية، حيث توجّهت نحو مواجهة الأنظمة الاستبدادية المحلية. إضافة إلى ما يسمّى ب"تأثير كرة الثّلج" (نظرية الدومينو)، حيث أنّ تحوّلًا ديمقراطيًا في الدول المجاورة يؤدّي إلى انتشار هذه العدوى من قارّة إلى أخرى.[3]

من هذا المنطلق يمكن تحديد عدد التحوّلات الديمقراطية مقارنة بعدد الانهيارات الديمقراطية في جلّ المراحل كما يلي:

الفترة	التحوّلات الديمقراطية	الانهيارات الديمقراطية	الفارق
1808– 1926 (الموجة الطويلة الأولى)	37	15	22
1922– 1942 (الموجة المضادّة الأولى)	3	18	15–
1943– 1962 (الموجة القصيرة الثانية)	43	12	31
1958– 1975 (الموجة المضادّة الثانية)	33	30	3
1974– 2010 (الموجة الثالثة)	120	46	74
1974– 1988 (تحديد الموجة الثالثة)	25	12	13
1989– 2010 (الموجة الرابعة)	95	34	61

الجدول رقم 02: عدد التحوّلات الديمقراطية والانهيار في فترات محدّدة.[4]

1 المرجع نفسه، ص. 85.

[2] Jorgen Moller and Svend-Erik Skaaning, Op. cit, p.68.

[3] Loc. cit.

[4] Ibid, p.73.

يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين انطلاقًا من هذا الجدول، تتمثّل في :

الملاحظة الأولى: في عدم توفّر موجة عكسية للموجة الثانية من التحوّل الديمقراطي حيث بلغ عدد التحوّلات الديمقراطية حوالي 33 حالة مقارنة بعدد الانهيارات التي قدّرت بثلاثين حالة.

الملاحظة الثانية: فتتمثّل في إدراج الموجة الرابعة ضمن الموجات التي ذكرها "هنتجتون" والتي لم تفصل بينها موجة مضادّة، لكن يمكن تحديد الموجة الثالثة في حدود سنة 1988 لتنطلق موجة جديدة رابعة بعد ارتفاع عدد التحوّلات الديمقراطية مقارنة بعدد الانهيارات، حيث يصل الفارق بينهما الى 61 حالة.

كما حاجج "ميشال مكفل" بأنّ التحوّلات في ظلّ الموجة الرابعة من الحكم الشيوعي إلى أنماط جديدة من النظام تختلف عن التحوّلات في ظلّ الموجة الثالثة. كما أنّ المسارات السببية تختلف بين هاتين الموجتين، ويجب الإشارة إلى أنّ الموجة الرابعة تتضمّن التحوّل من الشيوعية إلى الديمقراطية، كما تتضمّن أيضا التحوّل من الشيوعية إلى الدكتاتورية. وهذا راجع إلى اختلاف أنماط التحوّلات هذه، حيث برز العامل الخارجي في الموجة الرابعة الذي لم يكن ليؤثّر في الموجة الثالثة.[1]

لذا يسعى المفكرون لدراسة الدوافع الكامنة وراء هذه الموجات من التحوّل الديمقراطي من جهة، ومحاولة صنّاع السياسات لاكتشاف سبل الحفاظ على الديمقراطيات الجديدة وتكريسها.[2]

[1] Michall Mcfaul, Op. cit, pp. 213=243.
[2] Doh Chull Shin, « On The Third Wave of Democratization : A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Resaerch », **World Politics**, Vol. 47, N. 1, October 1994, pp. 135 =170.

المطلب الخامس: المداخل النظرية لدراسة الانتقال الديمقراطي

نجد ثلاث مداخل نظرية أساسية حاولت دراسة أهمّ الظروف التي تساهم في انطلاق العملية التحوّلية، وكذلك العوامل التي تعزّز استقرار الأنظمة الديمقراطية، تتمثّل هذه المداخل في: المدخل التحديثي، المدخل البنيوي، والمدخل الانتقالي.

1- المدخل التحديثي: يساعد التحديث حسب "ماكس فيبر" في تزايد انتشار التحوّل الديمقراطي، حيث أنّ التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعزّز تحرّر الأفراد واستقلاليتهم، ممّا يحفزهم على المطالبة باستجابة النخب الحاكمة لهم. فتوفّر الموارد المادية والثقافية والاجتماعية من شأنه إنشاء ودعم المؤسسات التي تتوافق والصالح العام وتعظيم اختيار الأفراد، أيّ تحقيق الديمقراطية.[1]

التنمية البشرية			
	البعد الاجتماعي والاقتصادي	البعد الثقافي	البعد المؤسساتي
العمليات التي تعزّز التنمية البشرية عناصر التنمية البشرية	تحديث/ عصرنة الموارد الاجتماعية والاقتصادية	تغيير القيمة قيم التعبير الذاتي	إرساء الديمقراطية الحريات المدنية والسياسية
المساهمات في التنمية البشرية	تعزيز قدرات الناس على العمل وفقًا لاختياراتهم	زيادة أولوية الناس للعمل وفقًا لاختياراتهم	توسيع استحقاقات الناس بحيث تعمل وفقًا لاختياراتهم
الموضوع الأساسي	توسيع نطاق الخيار الانساني (مجتمع إنساني متزايد)		

الجدول رقم 03: يمثل عملية التنمية البشرية.[2]

[1] Ronald Inglehart and Christian Welzel, **Modarnization, Cultural Change and Democracy**, (New York :: Cambridge University Press, 2005), pp.2, 3.
[2] Loc. cit.

بيد أنّ كل من "برزوورسكي"" Adam Prezeworski و"ليمونجي" Limongi يرون التنمية كأداة لتعزيز النظم الديمقراطية القائمة دون الأخذ بالنظم الدكتاتورية نحو التحوّل الديمقراطي، كما أنّ احتمال فشل التحوّل الديمقراطي يزداد في الدول الفقيرة ويتضاءل في الدول الغنية.[1]

نجد أنّ شيلي وتشيكوسلوفاكيا كانتا دكتاتوريتين سقطتا سنة 1989 بعد أن ارتفع مستوى دخل الفرد إلى أكثر من 4115 دولار، مقابل القليل من الدكتاتوريات الغنية التي تحافظ على استقرارها وبقائها.[2]

وحسب نظرية المباراة التي تخصّ الديمقراطيات القائمة، فيمكن تمثيل ذلك من خلال (F1) الذي يمثّل الرئيس الحالي الحاكم للبلد الديمقراطي، حال قرّر هذا الأخير إجراء الانتخابات فإنّه يفوز بالاحتمال e أو يخسر بالاحتمال e −1. أمّا إذا قرّر القتال من أجل البقاء في الحكم ليكون دكتاتوريًا، فإنّه يفوز بالاحتمال r أو يخسر بالاحتمال r −1. وإذا قام القتال حول الحكم، فإنّ كل من F1 وF2 يدفعان تكاليف الحرب (W)، ومنه الفائز في نهاية هذا القتال يحصل على كل الدخل (Y)، وتكون اللّعبة في هذه الحالة صفرية، وحال تمّت الانتخابات، فإنّ اللّعبة تكون غير صفرية لكن الفائز هو من يحصل على أكبر قدر من الدخل مقارنة بالخاسر.[3]

[1] Carles Boix and Susan C. Stokes, « Endogenous Democratization », **World Politics**, 55, July, 2003, pp. 517= 549.
[2] Loc. cit.
[3] Loc. cit.

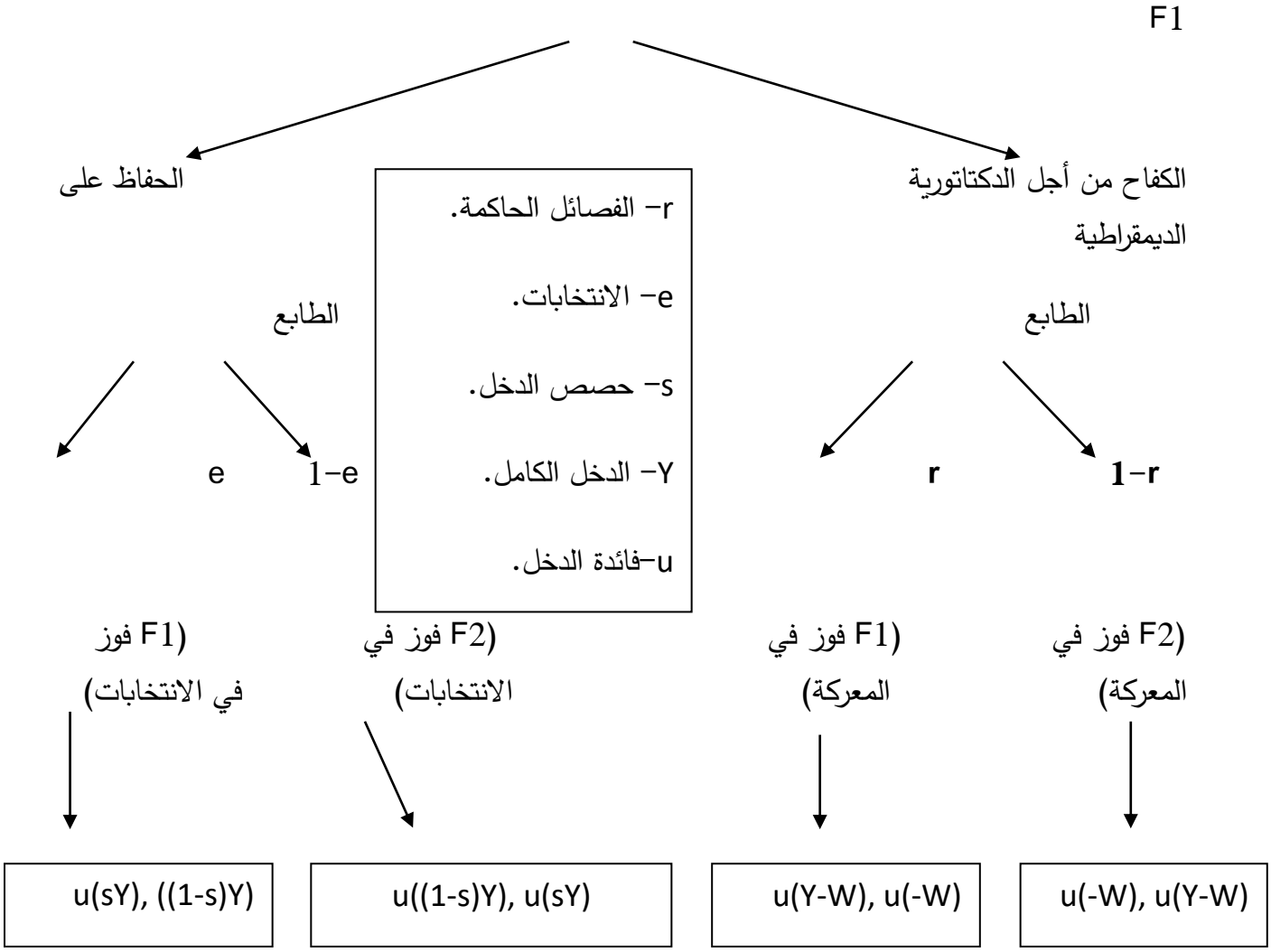

الشكل رقم 04: لعبة اختيار النظام (الديمقراطية القائمة على الوضع الراهن).[1]

بالتّالي كلما زادت فرص فوز الرئيس الحالي بالانتخابات مع تعظيم حصصه من الدخل، كلّما عجزت التنمية الاقتصادية عن إحراز الديمقراطية.[2]

غير أنّ هناك من يرى عدم وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ضف إلى ذلك، يرى كلّ من" كارلس بويكس" و"سوزان ستوكز" Carles Boix and Susan C. Stokes إلى أنّ "بروزوورسكي" قد تجاهل تأثير العامل الخارجي المتمثّل في القوى الدولية على بقاء الأنظمة الدكتاتورية رغم ثرائها، حيث قامت الولايات المتّحدة الأمريكية والإتّحاد السوفياتي بالضغط على السياسة الداخلية ضدّ أيّ تحوّل ديمقراطي للبلدان التي تقع ضمن

[1] Loc. cit.
[2] Loc. cit.

سيطرة كلّ منهما. لكن فيما يخصّ الولايات المتّحدة الأمريكية، ظلّت تفضيلاتها بين الديمقراطية أو الدكتاتورية بخصوص أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تتغيّر بتغيّر الإدارات الأمريكية والأحداث السياسية، لكن تبقى التنمية مؤثّر عميق على الدول الخاضعة للسيطرة السوفياتية، حيث تتحوّل إلى الديمقراطية في غضون ثلاث سنوات بعد أن بلغ دخل الفرد 12 ألف دولار.[1]

2- المقاربة البنيوية: كما أشرنا سابقًا، بأنه لا يوجد تعريف إجرائي موحّد لمفهوم الديمقراطية، ومنه بعض التعاريف التي تحدّد هذا المفهوم على أنّه:[2] "**نظام معيّن للعلاقات الاجتماعية يقوم على المشاركة، أفرزته التطوّرات المجتمعية التي حدثت في المجتمعات الصناعية، [...].**"

ومنه، تنطلق هذه المقاربة من فكرة مفادها أنّ التفاعلات بين بنى السلطة والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفع إلى تغيّر تاريخي نحو قيام الديمقراطية.[3]

وتتمثّل هذه القوى أساسًا في ملّاك الأراضي، والفلاحين، والبرجوازية، والدولة.[4] وأشار "بارنجتون مور" Barrington Moore في كتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" إلى أنّ المجتمع الإقطاعي الغربي سمح لبعض الجماعات بالتمتّع بحصانة من سلطة الحاكم، وتمتّعهم بحقّ مقاومة هذه الأخيرة حال كانت ظالمة، ذلك في إطار "العقد" الذي يكرّس حرية الأشخاص، والذي يشكّل "مركّب من الأفكار والممارسات" -على حدّ تعبيره- للمجتمعات الحرّة الحديثة.[5]

من هذا المنطلق، يرى "ديتريك روشماير" Dietrich Rueschmeyer أنّه يجب دراسة بنية تحالفات الطبقات وقوّتها النسبية لفهم كيفية تأثيرها على إمكانية تحقيق الديمقراطية. حيث

---

[1] Loc. cit.

2 بسّام الطيبي، "البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية"، في **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير. ابراهيم سعد الدين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص.75.

3 صبرينة حملة، "الإشكالية المنهجية في دراسة ظاهرة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدّد المداخل النظرية والتحليلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،ع.7، سبتمبر، 2015، ص ص. 374=393.

4 نسرين نموشي، "التحول الديمقراطي: مقاربة مفهومية ونظرية"، **دراسات قانونية وسياسية**، م.1، ع.1، جوان، 2018، ص ص. 41= 71.

5 بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ترجمة: أحمد محمود، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008. ص 475.

تعمل القدرة التنظيمية للطبقتين العاملة والمتوسطة على تغيير توازن القوى الطبقية التي تشكّل أهمية قصوى بالنسبة للديمقراطية، نظرًا لما يشكّل من ثقل موازنًا لقوّة الدولة.[1]

كما أشار "مور" إلى أنّ النزعة التوتاليتارية (الشمولية) للسلطة (مثلًا في الصين والهند) لم تسمح بقيام قوى اجتماعية مستقلّة معارضة للسلطة السياسية، ممّا حال دون تأسيس هياكل مؤسسية تكرّس الديمقراطية بنيويًا.[2]

لذا وضع مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية الديمقراطية:[3]

- توفّر التوازن بين الدولة والطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض.
- التحوّل نحو الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- رفض قيام تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية ضدّ تحالف العمّال والفلاحين.

3- المدخل الانتقالي: أثّرت موجة من التحوّلات الديمقراطية التي أعقبت الحرب الباردة على مداخل دراسة عملية التحوّل الديمقراطي. حيث لم يعد للمدخل البنيوي أهمية في هذه الفترة، نظرًا للتحوّلات الديمقراطية التي شهدتها مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى، وافريقيا، وآسيا، فلم تقتصر على المجتمعات الصناعية في أوروبا فقط، وإنّما امتدّت إلى المجتمعات الأكثر فقرًا والأقلّ تعلّمًا.[4]

من هذا المنطلق، حاجج "روستو" بأنّ قيام الديمقراطية يتمّ باختيار النخبة. ومنه انتقلت دراسات التحوّل الديمقراطي من التركيز على الشروط البنيوية إلى تصرفات النخبة السياسية ليكون السبب المباشر للنتائج السياسية هو العمل البشري.[5]

كما أشار إلى أنّه صحيح يوجد علاقة إحصائية تربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي، بيد أنّ العلاقة الارتباطية تختلف عن العلاقة السببية. حيث تراجعت التحوّلات الديمقراطية تاريخيًا في بلدان لم تكن مستبعدة عن هذه التحوّلات بالنظر من زاوية نظرية

---

[1] Dietrich Ruechemyer,and Evelyne Huber Stephens and Others, « Capitalist Development and Democracy », **Contemporary Sociology**, Junuary, 1992,pp. 243=248.

2 بسّام الطيبي، مرجع سابق، ص.82.

3 نسرين نموشي، مرجع سابق، ص ص.41= 71.

[4] Jeffrey Haynes, Op. cit, p.149.

[5] Ibid, p.150.

التحديث، في حين انطلقت عملية التحوّلات محدّدًا في دول متخلفة وفقيرة اقتصاديا. لذا لا يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية أو غيابها سببًا للتحوّل الديمقراطي أو تراجعه تاليًا.[1]

انطلاقًا من ذلك، يرى "روستو" أنّ التفاعل بين النخب هو الذي حقّق تلك الإنجازات الديمقراطية من خلال توصّلهم لاتّفاق مكّنهم من التعايش والتّعاون.[2]

كما نوّه "روستو" في دراسة قام بها تحت عنوان " عمليات الانتقال إلى الديمقراطية" Transitions To Democracy إلى تعدّد واختلاف العوامل الدافعة نحو التحوّل الديمقراطي، سواء داخلية أو خارجية، إضافة إلى أنّ هذا الأخير غير منتظم زمنيًا في كل البلدان.[3]

وفي نفس السياق، حاول "روستو" وضع نموذج يشرح فيه مراحل عملية التحوّل الديمقراطي:[4]

1- شرط خلفية واحدة Background Condition: ويقصد بها الوحدة الوطنية والهوية الشخصية للمواطنين في دولة ديمقراطية لا يحملون أيّ شكّ تجاه المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه. وتعتبر الوحدة الوطنية شرطًا أساسيًا يسبق باقي مراحل عملية التحوّل الديمقراطي مهما طالت الفترة الزمنية بينها، مثل ما حصل في اليابان، والسويد، وفرنسا، أو تركيا، وفي هذا السياق يلعب الاقتراب الاتّصالي لـ"دويتش" دورًا هامًا في هذه المرحلة نظرًا لأهمية الاتّصالات الاجتماعية في تحقيق الوحدة الوطنية في إطار "توافق الآراء".

2- المرحلة التحضيرية Preparatory_Phase: يبرز بداية صراع عنيف -كما قد يكون مسالمًا- بين مختلف الفئات، والذي ينتهي بانتصار إحداها، ممّا يؤدّي إلى فشل التقدّم نحو الديمقراطية أو تحقيق توازن ليمرّ المجتمع بالمرحلة التحضيرية هذه،[5] والتي أسماها "روستو" ب"الخصومة العائلية الساخنة".[6]

---

[1] Axel Hadenius, « Transitions To Democracy » **In : Development and Democracy : What Have We Learned and How ?.** Ole Elgstrom and Goran Hyden, (New York : Routledge, 2002), p.67.

[2] Ibid, p. 68.

[3] Dankwart A. Rustow, « Transitions To Democracy : Toward A Dynamic Model », **Comparative Politics**, Vol.2, No. 3, April, 1970, pp. 337= 363.

[4] Loc. cit.

5 نسرين نموشي، مرجع سابق، ص 41= 71.

[6] Dankwart A. Rustow, Op. cit, p. 337=363.

3- مرحلة اتّخاذ القرار Decision Phase : وهي المرحلة الحاسمة، تبدأ باتّخاذ أطراف الصراع السياسي قرار قبول التنوّع في إطار الوحدة، وتبنّي قواعد ديمقراطية متّفق عليها.[1]

4- مرحلة التعوّد Habituation Phase: وهي مرحلة تعوّد الساسة والجمهور الانتخابي على القواعد الديمقراطية التي تمّ تبنّيها. وتتضمّن هذه المرحلة ثلاث عمليات: تعلّم الساسة والمواطنين حلّ بعض القضايا ووضع ثقتهم في القواعد الجديدة، وعملية التجنيد التنافسي التي تكرّس الممارسات الديمقراطية، وتشكيل روابط فعّالة بين الساسة والناخبين من خلال تنظيم حزبي.[2]

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن عملية التحوّل الديمقراطي عملية معقّدة نظرًا لصعوبة ضبط إطارها النظري ومسارها الممارساتي، ذلك بالنسبة للباحثين والقادة السياسيين على التوالي. مردّ ذلك تعدّد الأنماط التي تُستهلّ بها هذه العملية، حيث تختلف من حالة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي. هذا ما لاحظه المفكرون والباحثون من خلال موجات التحوّل الديمقراطي التي شهدتها مختلف النظم السياسية عبر العالم. لكن يبقى محور هذه العملية متمركز حول الظروف التي تؤدّي إلى انهيار الأنظمة الاستبدادية من جهة واستقرار الأنظمة الديمقراطية أو نجاح عملية التحوّل الديمقراطي من جهة أخرى. حيث اختلفت الأطر النظرية بين تأثير العوامل التنموية والاقتصادية، وبين تأثير علاقات قوى السلطة بالبنى الاقتصادية والاجتماعية، أو تأثير تصرفات النخبة.

1 صبرينة حملة، مرجع سابق، ص 374= 393.

2 Dankwart A. Rustow, Op. cit, p. 337= 363.

المبحث الثالث: الاستقرار السياسي مقاربة مفاهيمية

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي مفهوما مضطربا في حقل الدراسات السياسية، ويرجع هذا الغموض إلى خلفيات الباحثين وإلى مرجعياتهم النظرية المختلفة. وعليه فإن تناول مفهوم الاستقرار السياسي يحتاج إلى توضيح تعددية مضامينه ورسم حدوده، وأن وجه التحفظ يكمن في أن هذه الضبابية ستجعل من النزول إلى الواقع أمرا صعبا، إن لم يتم تعريف المفهوم اجرائيا.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي: حيث يؤكد الكثير من الباحثين بأنه لا يوجد تعريف محدد ودقيق للاستقرار السياسي ومع ذلك يمكن الاعتماد على بعض التعريفات العامة والجزئية والتعامل معها بوعي منهجي ونقدي، "فآرنت ليبهارت" مثلا يرى أن مفهوم الاستقرار السياسي يتحدد في أربعة عناصر:[1]

(1) حفظ النظام

(2) النظام المدني

(3) الشرعية.

(4) الفعالية.

يبدو أن هذا التعريف لا يخلو من بعض المشكلات ذات الطبيعة المعيارية، وهي أن الاستقرار يقوم على النظام system-based وبمعنى أكثر تحديدا نظام ذو طبيعة ديمقراطية تتوفر فيه تلك العناصر الأربعة مجتمعة.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في تعريف الاستقرار السياسي تبنت العديد من المدارس تعاريف عديدة للاستقرار السياسي بناء على توجهاتها وخلفياتها الفكرية نذكر منها:

1- المدرسة السلوكية: وفقًا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار يتوافق مع عدم وجود عنف سياسي. النظام السياسي المستقر هو نظام السلام والطاعة للقانون الذي تكون فيه التغييرات السياسية والاجتماعية وعملية صنع القرار متوافقة مع الإجراءات المؤساتية، وليس نتيجة للعنف[2].

[1] Enaam Abdullah Mohamed, *The impact of political reformon the stability of the state of Kuwait since 2010* Journal of Humanities and Applied Social Sciences Vol. 2 No. 2, 2020 p. 101

2Op. cit, p.102.

من هذا المفهوم نستنتج أن الاستقرار السياسي يتنافى مع استخدام العنف مهما كانت الظروف لتحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح يجب أن يكون فقط بالوسائل المدنية.

2- **المدرسة البنيوية الوظيفية:** هذه المدرسة ترى أن الاستقرار السياسي يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة والاستجابة للتحديات التي تطرحها هذه البيئة، ويتناول غابرييل ألموند مفهوم الاستقرار السياسي من خلال منظور وظيفي فيشبه النظام السياسي بالكائن الحي الذي يميل إلى التكيف والتوازن والاستقرار.

3- **المدرسة النسقية:** وفقًا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار السياسي مرادف لحكم النظام. ويعني أيضًا القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة، فيشير الاستقرار إلى موضوعية المؤسسات والبنى في المجتمع، وكذا حيادية المؤسسة الخدمية والإنتاجية عن السلطة وتغيراتها، وانفصال هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل وفي الخارج[1].

في ضوء وجهات نظر هذه المدارس الثلاث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه: "عملية تغيير تدريجي منظم يتسم بانخفاض العنف السياسي وزيادة الشرعية والكفاءة في قدرات النظام".

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا بأنه "**عدم استخدام العنف من أجل تحقيق أغراض سياسية، ولجوء القوى السياسية والجماعات إلى الأساليب الدستورية لحل النزاعات، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب من البيئة الداخلية والخارجية للنظام** "[2].

ومن المتطلبات السياسية للاستقرار السياسي حسب "ماكس فيبر" الشرعية. وهي من أهم متطلبات الاستقرار السياسي. "نظام الحكم الشرعي هو النظام الذي يشعر فيه مواطنوه أن هذا النظام صالح ويستحق الدعم والطاعة ". قال "لوسيان باي": إن الاستقرار السياسي يتطلب مشاركة سياسية ويتطلب مشاركة عدد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية وهو نفس الاتجاه الذي تبناه صموئيل هنتنغتون.[3]

نستنتج من التعريفات السابقة أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي هو "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بكفاءة وفاعلية، وعدم قدرته على إدارة الصراعات داخل

1 Enaam Abdullah Mohamed, Op. cit, p.106.
[2]Op. cit, p.107.
[3] Ibid, p.108.

المجتمع وابقائها في دائرة السيطرة، مع ما يرافقه من استخدام للعنف السياسي من جهة، ونقص في شرعيتها وفعاليتها من جهة أخرى".[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات المتضاربة حول مفهوم الاستقرار السياسي[2]

تركز معظم الأدبيات حول الاستقرار السياسي على الدولة، رغم أن الدولة تمثل كيانا سياسيا واحدا من بين مجموعة من الكيانات الأخرى، على غرار المؤسسات الدولية، والمنظمات الدينية، والحركات الجماهيرية، والشركات والمنظمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية، فالصراع بين هذه الكيانات يدور حول استقرار علاقات القوة، والمقصود هنا الاستقرار السياسي بالمعنى الواسع وليس استقرار الدولة.

وللتوضيح أكثر، سنبدأ باستخدام مفهوم الاستقرار بمعنى استقرار الدولة من أجل تقييم الأبحاث السابقة، وبعد ذلك سيتم التركيز على "الكيانات objects" السياسية بدلاً من "الدول" في محاولة لتقديم مقاربة أوسع حول الاستقرار السياسي.

[1] Ibid, p.108.
[2] J . ELI MARGOLIS *Understanding Political Stability and Instability*, Civil Wars, Vol.12, No.3 (September 2010), p.326.

المطلب الرابع: الإشكاليات المنهجية في مقاربة الاستقرار السياسي

تجمع التحليلات الأكاديمية والمركزة على السياسات حول خمس تحليلات مختلفة لفهم استقرار الدولة، يلخص الجدول التالي هذه التصورات :

العنوان	تعريف الاستقرار
غياب العنف	غياب العنف داخل الكيان السياسي polity
غياب التغيير البنيوي	غياب العنف الذي يهدد السمات الجوهرية للكيان السياسي
غياب السيطرة	عدم قدرة الدولة على السيطرة على كيانها السياسي
وظيفية الدولة	الدرجة التي تفي بها الدولة بمسؤولياتها السياسية
المؤشرات والارتباطات	غير مؤكد.. ولكنه مرتبط احتماليا بالارتباطات البنيوية
نمط السلوك السياسي	درجة الانتظام في السلوك لكيان سياسي ما

جدول رقم: 04 مقاربات حول استقرار الدولة[1]

تناول **ليون هورويتز** (Leon Hurwitz) في أحد مراجعاته لمفهوم الاستقرار السياسي خمس مقاربات، وقد وجد أن مقاربتي "غياب العنف" و "غياب التغيير البنيوي" أكثر صلابة من حيث تحديد مفهوم الاستقرار السياسي. ومع أن مقاربة "غياب العنف" تبدو بديهية وبسيطة، فبالنسبة **لهورويتز** الأمر بسيط للغاية بحيث يتم اختزال الاستقرار إلى العنف، مما يجعل المقاربة أقرب للتشبيه (analogy) أكثر من كونها تعريفا. علاوة على ذلك، فإن هذا التشبيه يجلب القليل من الوضوح كونه يستبدل مفهوما معقدا بمفهوم آخر معقد أيضا. ان عملية تعريف (Conceptualizing) العنف أمر صعب مثل تعريف الاستقرار[2].

كما يطرح **هورويتز** مشكلتان تتعلقان بقياس العنف. تتعلق الأولى بكيفية تصنيف العنف إلى فئات قابلة للقياس، فقد انتقد **هورويتز** ما رآه تقسيمات مريبة وتصنيفات اعتباطية في تحديد القيم وقد تساءل عن:

1J . ELI MARGOLIS, Op. cit, p.327.
2 Op. cit, p.327.

كم عدد الأعمال اللازمة(احتجاجات، مسيرات، أعمال عنف، إضرابات، اعتقالات) التي يسمح بتصنيف وقياس العنف داخل دولة ما.

وترتبط المشكلة الثانية في قياس بيانات العنف التي يسجلها الصحفيون والتي تتطلب تفسيرا. كم عدد الهجمات "المتفرقة"؟ وكيف ينبغي للمحللين ترميز روايات الصحفيين عن الاحتجاجات "الجماهيرية" أو الاعتقالات "الواسعة"؟[1]

يشير **هورويتز** ضمنيًا إلى نقدين أوسع نطاقًا. الأول هو الافتراض بأن استقرار الدولة يجب أن يكون قابلاً للقياس والتكميم. والثاني هو أن "غياب العنف" يعني ويساوي حدوث الاستقرار بديناميكية الاستقرار. فلا يستطيع العلماء فهم الاستقرار من خلال أحد مظاهره أكثر من فهم الأطباء للمرض من خلال أحد أعراضه فقط. يمكن أن يكون حدوث حدث ما (Incidence) أداة بحث مفيدة، لكنه بديل ضعيف لمفهوم ما.[2]

على مستوى أوسع في تقسيم **ديفيد كارمنت** (David Carment)، هذه مسألة حجم بين المنظورات على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي – بين الديناميكيات البنيوية والقريبة – يرى "غياب العنف" استقرار الدولة كنتيجة للتفاعل على المستوى الجزئي أو القريب. بعبارة أخرى، نتيجة ديناميكية تقريبية بدلاً من المفهوم نفسه، والأهم من ذلك، أن "غياب العنف" لا يتطابق مع الاستخدام الشائع ولا المنطق السليم. التغييرات السريعة اللاعنفية في حكومتي إيطاليا أو اليابان، على سبيل المثال، توصف عادة بأنها "غير مستقرة". وبالمثل، فإن النقاد قلقون بشأن استقرار المنظمات الحكومية – فقد تغير مدير الاستخبارات الأمريكية، على سبيل المثال. خمس مرات في أربع سنوات – دون قلق بشأن العنف. بالتأكيد، يتطلب الاستقرار شيئًا أكثر من مجرد "غياب العنف"[3].

وترى المقاربة الثانية الذي يستعرضها **هورويتز** أن استقرار الدولة هو "غياب التغيير البنيوي". أي أن الكيان السياسي يكون مستقرا طالما أنه يحتفظ بتلك العناصر التي يتم تعريفها من خلالها، طالما أن بنيتها تظل سليمة. وقد انتقد **هورويتز** هذا الرأي ووصفه بأنه ثنائي، ولا يتوافق مع درجات الاستقرار. كتب **هورويتز** وقال بأنه: "ستكون الدولة إما خالية من التغيير

1 Op. cit, p.327.
2 Ibid, p.327.
3 Ibid, p.327.

البنيوي، وفي هذه الحالة يتم تصنيفها على أنها" مستقرة "، أو يتم تغيير أنماطها الأساسية وبالتالي يتم تحديدها على أنها "غير مستقرة".[1]

من الواضح أن هذه الخطوط الجريئة لا تتطابق مع الواقع. المواطنون لا ينامون في حالة مستقرة ويستيقظون في حالة غير مستقرة. بدلاً من ذلك، يعيشون خلال أسابيع، وأشهر، وحتى سنوات من عدم اليقين، حيث تحافظ حالتهم وبيئتهم على درجات من الاستقرار وعدم الاستقرار – درجات من "التغيير البنيوي" – درجات تغفلها هذه المقاربة.

ويتجاهل Hurwitz القلق الثاني: وهو يتحدد "غياب التغيير البنيوي " في علاقة الدولة بالحدث بدلاً من علاقة تلك الدولة بالمجتمع. وهذا يسبب مشكلتين. **أولاً:** يلفت الانتباه إلى الأسباب المباشرة على حساب الأسباب البنيوية، فالقشة التي تكسر ظهر البعير لا تعمل لوحده، فالتركيز الحصري عليها يعتبر مضللا. **ثانيًا:** إن الرأي القائل بأن الحالة مستقرة حتى يغير حدث ما هويته فهو يفصل ذلك الحدث عن الدولة بشكل مصطنع. غالبًا ما ينشأ هذا الحدث في الدولة ولا يمكن فصله عنها. فالاستقرار وعدم الاستقرار ليسا من العوامل الخارجية للدولة أو المجتمع. بدلاً من ذلك، يجب أن تركز المفاهيم على العلاقة بين الدولة والمجتمع.[2]

فالدراسات الحديثة في هذا السياق تعالج هذه المشاكل على سبيل المثال، لا يعني الاستقرار غياب التغيير الهيكلي، بل هو قدرة الكيان السياسي على إدارة التغيير،[3] وهذا يسمح للمقاربة بالقبول بالدرجات وإعادة تركيز المفهوم على مرونة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ومع ذلك هناك مشكلتان أخريان تعوقان هذين المقاربتين الأولين، يسمي **هورويتز** الأولى بمشكلة "التمايز" 'differentiation' ، إنها مشكلة التجميع المفرط[4]، "غياب العنف" و"غياب التغيير البنيوي" كلاهما يصنفان الدول بشكل صارم ثم يعاملان الدول الموجودة في نفس الفئة مثل بعض، وهذا غالبًا ما يؤدي إلى تجاهل الاختلافات الكبيرة بين الدول، وفي قلب هذه المشكلة يوجد ارتباك في النتائج والعملية. وحقيقة أن نتائج نظامين سياسيين متطابقتين لا تدل على أن عملياتهما تفعل ذلك. على سبيل المثال قد تتجنب كل من كندا وكوريا الشمالية التغيير البنيوي، لكن هذا لا يعني أنه يمكن تصنيفها على أنها "مستقرة" دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي(ديمقراطي/ شمولي).

1 Op. cit, p.328.
[2] Ibid, p.328.
3Enaam Abdullah Mohamed, Op. cit, p .114.
4 Ibid, p.115.

تتعلق المشكلة الثانية بالسببية، لا تقدم أي من المقاربتين ادعاءً سببيًا واضحًا. هنا لا يؤدي غياب العنف أو التغيير البنيوي إلى الاستقرار، كون غياب العنف هو الاستقرار. ما الذي يسبب هذا الغياب إذن؟ من خلال عدم تقديم فرضية سببية، فإن هذه الأساليب تتجنب كل من قابلية الاختبار والتنبؤ –

إلا أن المقاربة الثالثة للاستقرار تشبه في بنيتها المقاربتين السابقتين. إنه يعرّف عدم الاستقرار كمضاد، بأنه "غياب السيطرة". من وجهة النظر هذه، فالمجتمع بدون قانون هو مجتمع بلا استقرار. هذه المقاربة تعاني من بعض المشاكل: **أولاً:** ينصب تركيز هذه المقاربة حصريًا على الدولة إلى الحد الذي لا ينظر فيه إلى المجتمع على الإطلاق، فإنه يلقي به فقط كموضوع للسيطرة. **ثانيًا:** تتجاهل الجوانب غير القسرية في العلاقات بين الدولة والمجتمع، مثل الشرعية. ثالثًا، تركز المقاربة على الضوابط الرسمية فقط، مع أن الضوابط غير الرسمية قد تكون بنفس أهمية الضوابط الرسمية، فالأعراف الاجتماعية تستطيع الحفاظ على النظام مثل القانون.

لكن الأكثر إثارة للاهتمام هي المشكلة التي تتقاسمها هذه المقاربة الثالثة مع المقاربتين الأولين. الثلاثة يعرّفون مفهومًا على أنه غياب الآخر أي غياب العنف، غياب التغيير البنيوي، غياب السيطرة، مما يجعلها تعاريف ناقصة فضلا عن كونها متضادات (تعريف بالخلف) . قد يكون من المعقول الادعاء بأن الاستقرار نادرًا ما يرتبط بغياب العنف أو التغيير الهيكلي أو فقدان سيطرة الحكومة إن وجد. لكن هذه ادعاءات حول ما هو ليس استقرار. وهو مفيدً بشكل غير مباشر فقط في تحديد معنى الاستقرار.[1]

أما المناهج الدائمة الأخرى فتكمن وراء مراجعات هورويتز. على وجه الخصوص، فهناك نوعان آخران لا يزالان مؤثرين اليوم: "وظيفية الدولة" و "المؤشرات والارتباطات"، ومن خلال الكثير من أدبيات فشل الدولة، ترى مقاربة "وظيفية الدولة" أن الدول تكون مستقرة عندما تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها – توفير الأمن والفرص والخدمات العامة لمواطنيها. هنا الاستقرار هو وظيفة الدولة. على الرغم من شيوع هذه المقاربة، إلا أنها تعاني من بعض المشاكل، إذ يحدد تشارلز كول Charles Call عدة انتقادات اولها:[2] "الأبوية"، وهي النظرة التي تتمحور حول النظرة المركزية للغرب حول ما يجب أن تكون عليه الدولة أو ما يجب أن

1 J . ELI MARGOLIS,Op. cit, p.329
2 Enaam Abdullah Mohamed, Op. cit, p.118

تبدو عليه وظيفة الدولة، فالأنظمة التي تنحرف عن هذا النموذج – تلك التي تحمل تقاليد حكم محلية خاصة بها، أو الحكم غير الديمقراطي، على سبيل المثال – يتم تصنيفها على أنها مختلة، وغير مستقرة. تنبع هذه المشكلة من افتراضين: **أولاً:** أن النموذج الغربي للحكم (الديمقراطي) هو النموذج المستقر بشكل حصري. **ثانيًا:** أن كل الأنظمة الديمقراطية ستكون مستقرة، مع أن ليس هناك أدلة تجريبية كافية لتأكيد هذا الحكم العام.

المشكلة الثانية هي: ما يطلق عليه Call "مشكلة التعريف"، وهي نوع من "التجميع الفائق لأنواع متنوعة جدًا من الحالات" يشبه إلى حد بعيد تمايز Hurwitz. وهذا أوضح ما يكون في نظرة المقاربة إلى عدم الاستقرار. فمثلا لا كوريا الشمالية ولا أفغانستان، تلبي وجهة نظر "وظيفية الدولة" للاستقرار. لكن استخدام هذه الحقيقة لتجميعها معًا غير مفيد من الناحية المفاهيمية ، كلاهما مختلفان تمامًا، وهما شائعان فقط لدرجة أنهما جزء من "البقية" الممثلين للإعفاء من الحالة الغربية المعيارية لهذه المقاربة.[1]

أخيرًا، يحددCall مشكلة الحل الفردي، فهذه المقاربة لا تسعى فقط للتشخيص، ولكن تسعى لتقديم وصفات جاهزة فإذا كانت الدول غير مستقرة بسبب إنها لا تعمل وفقًا للمنطق، فإن الوصفة السياسية الضمنية واضحة: ساعدهم على العمل في أفضل الأحوال، هذه الإجابة مخيبة للآمال وفي أسوأ الأحوال، فإنها تخاطر بسياسة تسعى إلى جعل "هم "أشبه بـ" نحن "وضمن هذه المشكلة يوجد خطئان على الأقل. كلاهما ينمو من مشاركة "مساعدة الدول على العمل" 'help states function' المتشابهة مع الدعوة التي تم تناولها مسبقًا لزيادة سيطرة الدولة – الافتراض بأن مؤسسات الدولة الأقوى ستزيد من استقرار الدولة. **أولاً:** يؤدي هذا الافتراض إلى رؤية الاستقرار الذي يركز حصريًا على الدولة ويختزل المجتمع إلى دور ثابت، وهو دور لا يؤديه بشكل جيد. **ثانيًا:** كما يشير Call، فهو غير دقيق من الناحية التجريبية. غالبًا ما تستضيف المناطق غير المستقرة دولًا مفترسة، حيث السياسات التي تقوي مثل هذه الدول من المرجح أن تخفض الاستقرار بقدر ما تزيده.

ما وراء انتقادات كول تكمن مشكلة أخيرة في مقاربة "وظيفة الدولة" للاستقرار، وهي مشكلة مبنية على وجهة النظر الضمنية للمجتمع باعتباره ثابتًا. وتعتبر قضية وظيفة الدولة

1 J . ELI MARGOLIS,Op. cit, p.329

نفسها بالضرورة متغيرًا مستقلاً، وتحافظ على ثبات الآخرين مثل المجتمع. ففي العديد من مقاييس ومؤشرات فشل الدولة، يكون هذا الافتراض واضحًا[1]، حيث يقيسون الدول كما لو أن كل مجتمع لديه نفس خط الأساس الاجتماعي الثابت، أو نقطة الانهيار التي سيصمد فوقها الاستقرار ودونها سيتعثر.

من الواضح أن المجتمعات متنوعة، وتستجيب بشكل مختلف لمستويات وأنواع وظائف الدولة المختلفة. فنفس المستوى المنخفض لوظيفة الدولة الذي يرى انه هو سبب عدم الاستقرار في دولة ما لكنه قد لا يعطل الاستقرار في دولة أخرى.[2]ونتيجة لذلك، فإن "وظيفة الدولة" ليست قابلة للمقارنة إذ أن تصورها محدود ومحصور بحالة محددة، مما يقلل من قيمتها المفاهيمية.

أخيرًا المقاربة الخامسة لاستقرار الدولة تجريبي، إذ أنه يسعى إلى تحديد المفهوم بشكل أقل مما يسعى لاكتشاف المؤشرات الرائدة والارتباطات الخاصة بحدوثه.

أكبر مشكلة في كيفية تصور conceptualize "المؤشرات والارتباطات" للاستقرار هي أنها لا تصورها conceptualizeعلى الإطلاق، فبدلاً من المفهوم يقدمون إما أمثلة أو أدلة. في حين أن الأمثلة إشكالية، فإن القرائن مفيدة. فالأمثلة هي تعريفاتهم لتلك الأحداث التي يسعون إلى إيجاد مؤشرات وارتباطات لها. واختيارهم هو محاولة ضمنية لتصور conceptualize الاستقرار. كما هو الحال في دراستين تمثيليتين، قد تشمل أمثلة عدم الاستقرار في هذه "التغييرات المعاكسة للنظام، والحرب الثورية، والحرب العرقية، والإبادة الجماعية"،[3] أو"الاغتيالات، والانقلابات، والأزمات الحكومية، والمظاهرات المناهضة للحكومة، وأعمال الشغب، والإضرابات، وعمليات التطهير، وأنشطة حرب العصابات.، والثورات. [4]

هناك مشكلتان في مقاربة الاستقرار حسب المثال المذكور أعلاه **أولاً**: لا يضع أي حدود مفاهيمية، ويستقر على فكرة الاستقرار، وهي لا تختلف عن وجهة نظر القاضي بوتر ستيوارت Justice Potter Stewart's الشهيرة عن المواد الإباحية: يجب أن يعرف المحللون الاستقرار عندما يرون ذلك.[5] وقد تمثل أعمال الشغب والثورات بالفعل حالة من عدم الاستقرار، ولكن هذه المقاربة لا تفسر لماذا.

1 Enaam Abdullah Mohamed, Op. cit, p.120.
2 Op. cit, p.121.
3 Op. cit, p.122.
4 J . ELI MARGOLIS), Op. cit.330.
5 Enaam Abdullah Mohamed, Op. cit, p.124.

ثانيًا: لا يختلف كثيرًا عن "غياب العنف" ويشترك في العديد من قيود هذا الرأي، لا سيما الخلط بين الحدوث والديناميكية. فلا يقتصر الأمر على افتراض أن الديناميكية يجب أن تؤدي إلى الحدوث – أن كل حالات عدم الاستقرار تظهر نفسها – ولكن الديناميكية لها حدث محدد مسبقًا – فكل عدم استقرار يظهر نفسه من خلال الأمثلة السلوكية التي يتم قياسها، مثل: أعمال الشغب أو الإضرابات، أو الحرب الأهلية. فكلا الافتراضين إشكالية.

فكل "المؤشرات والارتباطات" تكتشف أيضًا الاستقرار من خلال القرائن والمؤشرات والارتباطات نفسها. أقل أهمية كمتغيرات مقارنة كنوافذ في ديناميكية الاستقرار، فهذه عمليات تحقق مفيدة لأي تصور conceptualization، حيث يقدم الجدول التالي تقييمًا مقارنًا لمفاهيم الاستقرار هذه.

	غياب العنف	غياب التحول البنيوي	غياب السيطرة	وظائفية الدولة	المؤشرات والارتباطات
تفسير سببي واضح	X	X	X	0	0
فرضية قابلة للاختبار	X	X	X	0	0
يحتمل أن تكون تنبؤية	–	–	–	0	0
العلاقة بين الدولة والمجتمع	–	X	X	X	X
ديناميكية وليست نتيجة	X	–	X	0	X
المفهوم وليس التماثل أو التضاد	X	–	X	0	X
التمايز	X	X	X	X	X
لا عرقية (غير متحيزة عرقيا)	0	0	0	X	0
الدرجات وليست الانقسام الثنائي dichotomy	0	X	0	0	0
احداث الاستقرار السياقية	X	0	X	X	X
ليس عالمي					

الجدول رقم: 05 تقييم مفاهيم استقرار الدولة[1]

[1] J . ELI MARGOLIS Op, Cit,p.331.

وفي الأخير نخلص إلى أنه يمكن الاستنتاج أن الظروف والعوامل التي تجري خلالها عملية التحوّل الديمقراطي تختلف، لذا تتمحور مختلف الدراسات السياسية المقارنة حول محاولة ضبط إطار نظري يشمل هذه العوامل والظروف، والتي حاولنا التطرّق إليها في هذا الفصل، وذلك بعد تحديد الأنماط التي من الممكن أن تنطلق من خلالها هذه العملية، وكذلك عرض موجات التحوّل الديمقراطي التي شهدها العالم لغاية يومنا هذا.

وأن حالات التحوّل الديمقراطي تختلف من بلد لآخر نظرًا لاختلاف هذه العوامل والظروف، كما تتكامل هذه الأخيرة في التأثير على انطلاق العملية التحوّلية واستمرارها ونجاعتها.

أما عن مفهوم الاستقرار السياسي فهو مفهوما مضطرب في حقل الدراسات السياسية، ويرجع هذا الغموض إلى خلفيات الباحثين وإلى مرجعياتهم النظرية المختلفة لهذا لا يمكن أن نجد تعريف محدد للاستقرار السياسي.

الفصل الثاني

المرحلة الانتقالية التأسيسية

في تونس ما بعد 2010

الفصل الثاني: المرحلة الانتقالية والمسار التأسيسي في تونس ما بعد 2010

اتسمت مرحلة ما بعد 2010 بمجموعة من الأحداث التي أثرت على المشهد السياسي التونسي، وعليه سيتم الوقوف على تلك الأحداث وأهم خصائصها، والتطرق للأطراف الفاعلة في تلك التحولات من أجل فهم طبيعتها ودراسة مسارها، وصولا إلى وثيقة الدستور والحكومات المتعاقبة، والأزمات السياسية التي مرت بها تونس في المرحلة الانتقالية.

لهذا سيحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس.

المبحث الثاني: مشروعية السلطة: بناء المؤسسات ومسار الانتخابات التأسيسية.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات التأسيسية (الدستور والحكومات الشرعية)

المبحث الأول: مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس

مر المسار الانتقالي في تونس بعدة مراحل وميزته عدة خصائص سنتطرق لها ببعض التفاصيل فيما يلي:

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي ونمط تحول السلطة في تونس

الفرع الأول: الحدث التحولي في تونس في يوم 17 ديسمبر 2010 أقدم الشاب محمد البوعزيزي على عمل يائس وهو احراق نفسه نتيجة المضايقات وحالة الظلم والقهر التي كان يعيشها كل شباب تونس. إلا أن هذا الحادث أصبح العامل المؤسس للتحول السياسي في تونس، حيث تسبب تلاقي الغضب الشعبي مع تنامي الحراك السياسي والاجتماعي ودخول الشباب الحقل السياسي ومع حالة العزلة التي تعيشها السلطة والتفكك الأمني في اندلاع احتجاجات مجتمعية شاركت فيها كل الفئات وتمس كل البلاد.[1]

ومن خلال ما حدث دخلت الأحزاب السياسية على الخط من خلال اصدار بيانات المساندة، ومبدية حالة من التعاطف مع عائلة البوعزيزي، وبدأ المجتمع المدني في التشكل في سيدي بوزيد من خلال تشكيل لجنة المواطنة والدفاع عن ضحايا التهميش، وتضم جميع الأحزاب السياسية القانونية وغير القانونية دون الأحزاب الموالية للنظام إضافة إلى ممثل عن عائلة البوعزيزي، وممثلين عن العاطلين عن العمل والنقابات المهنية، وهو ما شكل خلية عمل تناقش الشعارات وبرنامج التحركات وكيفية التواجد الاعلامي خاصة في الفايسبوك.[2]

بعد أسبوع من التظاهر شهدت الحركة الاحتجاجية توسعا جغرافيا وتوسعا في قاعدتها السياسية، وتغيرا في شعاراتها ومطالبها، حيث امتدت الاحتجاجات إلى جل مدن ولاية سيدي بوزيد، وهو ما شكل منعطفا في مسار الاحتجاجات. إضافة إلى مشاركة هيئات المجتمع المدني ما أعطى للحركة الاحتجاجية بعدا آخر، ومع رفع شعارات تطالب بمحاسبة عائلة الطرابلسية وشعار "يسقط جلاد الشعب "، وهو ما يعني أن الحركة الاحتجاجية تخلصت من طابعها المحلي بولاية سيدي بوزيد.

---

1 حكيم حمودة، **تونس الاقتصاد السياسي للثورة**، ترجمة عبد العزيز الجربي، ط1، تونس، 2016، ص176.

2 عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، قطر، 2012، ص 216.

وأدى انضمام الحركة النقابية للاحتجاجات إلى نقلها من إطار تضامني مع العائلة إلى حركة اجتماعية تحمل مطالب الشغل والسخط على السياسات الحكومية.[1]

توسعت الاحتجاجات وشملت مناطق أخرى من الوطن بدخول النقابات والأحزاب السياسية ضمن الحركة الاحتجاجية، خاصة مع استعمال الرصاص الحي من طرف البوليس التونسي وسقوط الشهداء، ما شكل حالة من التضامن من المدن الاخرى. كمدينة صفاقس وصولا إلى العاصمة التونسية وهو ما اعتبر نقطة تحول هامة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، على اعتبار أن بداية الاحتجاجات تبلورت في شكل تظاهرات شبابية ومطلبية في ولاية سيدي بوزيد ثم تبنيها من قبل الهيئات النقابية في العاصمة وهذا الأمر جعل الاتحاد التونسي للشغل بين خيارين إما الاستجابة لمطالب النقابيين أو البقاء في تحالف مع النظام. وهو ما كان له الاثر في ميلاد الانتقال الديمقراطي في تونس، خاصة مع مشاركة احزاب المعارضة، وكان وصول الاحتجاجات للعاصمة التونسية الاثر في توسعها وانتشارها في كامل ولايات الجمهورية.[2]

ويبدو أن تعاطي السلطات مع الحركة الاحتجاجية منذ انطلاقها كان أمنيا والدفع بالتعزيزات الأمنية الضخمة إلى هذه المناطق لقمع الاحتجاجات إضافة إلى الاعتقالات والتعتيم الاعلامي والاقتصار على الصحافة الوطنية التابعة للسلطة في نقل الأحداث.[3]

ومع تسارع الأحداث ومشاركة كل القوى في الاحتجاجات الأمر الذي زاد من قوة وتصلب الحركة الاحتجاجية التونسية، إضافة إلى استعمال الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، عندها وجه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي خطاباته للشعب التونسي إلا أنه لم تفلح في تراجعه بل زادت من عزمه على مواصلة الحركة الاحتجاجية، بل وصلت لمرحلة اللاعودة، فتعالت فيها الشعارات ذات المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالحريات والشغل لتتصدر الشعارات التي تجعل الاطاحة بالرئيس والنظام السياسي هدفا رئيسيا يتضمن كافة المطالب الاساسية الاخرى.[4] الأمر الذي أدى بالرئيس بن علي إلى تكليف الجيش بحماية المباني

1 عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 223.

2 المرجع نفسه، ص 239.

3 المرجع نفسه، ص 241.

4 المرجع نفسه، ص 277.

الحكومية، وهو ما فهم على عجز للقوات الأمنية للنظام السياسي على احتواء الازمة.[1] وأعطى الرئيس أوامر للجيش بقصف حي الزهور في القصرين ، وهذا حسب ما أعلنته لجنة التحقيق، والهدف من ذلك هو إخماد الاحتجاجات بأي ثمن، إلا أن الجيش لم يستجب لذلك.[2] إضافة إلى قيامه بحماية بعض المحتجين في ولاية سيدي بوزيد حين احتموا بعربات الجيش. وهو ما اعتبر مؤشرا عن امكانية تحييد الجيش في الصراع مع السلطة الحاكمة،[3] ومع إكمال الجيش انتشاره في كامل البلاد والتزام أفراده سلوكا مغايرا عن القوات الأمنية ، من خلال تجنبه الصدام مع المتظاهرين وهذا ما أدى بشبه الاجماع عند الشعب بأن الجيش لن ينظم للسلطة في معركتها مع المحتجين.[4]

ومع تزايد زخم المظاهرات شكل يوم 14 جانفي 2011 تاريخا هاما حيث تم الاعلان عن مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي تونس ودخول البلاد مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي، بدأت بالحركة الاحتجاجية والمطالب الاجتماعية في سيدي بوزيد المطالبة بالشغل وتحسين المستوى المعيشي، وانتهت بمطالب سياسية رفعت شعارات تغيير النظام والمطالبة برحيله. وهو ما تم يوم 14 جانفي حيث تم الاعلان عن تنحي الرئيس بن علي وشغور منصب الرئاسية.

الفرع الثاني: نمط انتقال السلطة بين الفصل 56 و57 من الدستور يتحكم في قضية شغور منصب رئيس الجمهورية حسب دستور تونس فصلان[5] وهما: الفصل 56 والفصل 57. فقد نص الفصل 56 على ما يلي: " لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الاول ما عدا حق حل المجلس...وأثناء مدة التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية، تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر، ولو تعرضت إلى لائحة لوم، ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته".[6] أما الفصل 57 فقد

---

1 عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 267.

2 المرجع نفسه، ص 274.

3 المرجع نفسه، ص 280.

4 المرجع نفسه، ص 286.

5 طعن في شرعية رئيس تونس المؤقت، متحصل عليه: https://bit.ly/3DNpICm يوم 2021/08/21.

6 منعم برهوم، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**، مجمع الاطرش للكتاب المختص، ط1، تونس، 2014، ص ص34=43.

نص على " عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو للعجز التام، يتولى فورا رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه 45 يوما، وأقصاه ستون يوما. ويؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة اليمين الدستورية أمام مجلس نواب الشعب، وعند الاقتضاء أمام مكتب المجلس. ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة الترشح للرئاسة، ولو في صورة تقديم استقالته. ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة المهام الرئاسية، على أنه لا يحق له أن يلجأ إلى الاستفتاء، أو أن ينهي مهام الحكومة، أو أن يحل مجلس النواب، أو أن يتخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل 46"

إلا أنه بعد مغادرة بن علي البلاد، ظهر الوزير الاول محمد الغنوشي رفقة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، معلننا توليه رئاسة الجمهورية معتمدا على الفصل 56 من الدستور. وهو ما اعتبر في نظر الكثير من خبراء القانون الدستوري طعن في الدستور، ومحاولة للالتفاف على مكاسب الثورة التونسية، معلنين عن رفضهم تولي الوزير الاول رئاسة الجمهورية، ورافق ذلك رفض شعبي، تمثل في المظاهرات والمسيرات التي تلت خطاب الغنوشي، مطالبة بـ احترام الدستور ورحيله،[1]وفي خضم هذه الأحداث تدخل المجلس الدستوري وحسم الأمر، معلنا شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة دائمة، ما يعني نقل صلاحيات الرئاسة المؤقتة إلى رئيس مجلس نواب الشعب فؤاد المبزع عملا بالفصل 57 من الدستور.[2]

الفرع الثالث: الفراغ التشريعي وحكومة الغنوشي مع تولي فؤاد المبزع رئيس البرلمان منصب رئيس الجمهورية، كلف محمد الغنوشي الوزير الأول بمهمة تشكيل حكومة جديدة، تضم أحزاب المعارضة، وقد تشكلت حكومة دعيت بأنها: " حكومة وحدة وطنية" برئاسة محمد الغنوشي وضمت ممثلين لثلاثة أحزاب معارضة هي: الحزب الديمقراطي التقدمي، حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد كما ضمت وجوه نقابية قريبة من الإتحاد التونسي للشغل تمثلت مهمتها في الإعداد خلال الستة الأشهر الموالية لانتخابات رئاسية مبكرة.[3] إلا أن تركيبة هذه الحكومة أثارت غضبا شعبيا بسبب احتوائها علي وزراء من رموز نظام بن علي، وهذا ما دفع

1 منعم برهوم، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مرجع سابق، ص35.

2 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 297.

3 هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل قصة شغف تونسية–نقابيون في الثورة**، دار محمد علي للنشر، ط1، 2016، ص112.

المحتجون المنتمون للمناطق الداخلية إلى تنظيم احتجاجات واعتصامات في ساحة القصبة مطالبين بسقوطها. فاستقال وزراء التكتل، وتحت ضغط قواعده غير الإتحاد موقفه وانسحب من تشكيل الحكومة، وساهم في تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة، وأدي هذا الحراك المجتمعي إلي تحوير حكومي يوم 27 جانفي 2011 ترتب عنه رحيل وجوه التجمع التي كانت بيدها وزارات سيادية.[1] إلا أن الاحتجاجات الشعبية زادت من حدتها ففي 25 فيفري 2011 حيث تظاهر الآلاف في ما عرف بالقصبة الثانية، مطالبين باستقالة حكومة الغنوشي وبانتخاب مجلس وطني تأسيسي، وقد أفضت تلك المظاهرات إلى:[2]

- تكليف الباجي قائد السبسي بتشكيل حكومة جديدة تتكون من كفاءات وطنية.
- تولي الحكومة تسيير شؤون البلاد إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.
- إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- تعليق العمل بدستور 1959.

ومع تولي الباجي القايد السبسي رئاسة الحكومة بدأت تونس مرحلة جديدة في الانتقال الديمقراطي، فقد شكل عجز دستور 1959 عائقا ما أدى إلى تعليقه، وتم إصدار المرسوم المنظم للسلط العمومية في 23 مارس 2011، بعد أن وقعت الدولة التونسية في حالة فراغ دستوري ومؤسساتي نتيجة حالة الأمر الواقع التي فرضتها الثورة.[3]وتم العمل من خلال تأسيس الهيئة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي عملت على اقتراح العديد من القوانين التي ساهمت في المسار الانتقالي خاصة قانون الانتخابات الذي بموجبه تم اجراء أول انتخابات بعد الثورة في تونس وبدأ التأسيس للمسار من خلال شرعية المجلس التأسيسي والمؤسسات المنبثقة عنه وهذا ما سيتم التطرق إليه في المباحث اللاحقة.

المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس إن المتتبع والدارس للحدث التونسي يلاحظ أن خلفيات التحولات السياسية في المشهد السياسي تعود بالإساس إلى تراكمات مرتبطة بالسياسات المتبعة منذ الاستقلال، تجاه المجتمع من ترسيخ للاستبداد السياسي، وانتشار للفساد

1 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص113.

2 المرجع نفسه، ص113-114.

3 منعم برهوم، مرجع سابق، ص53.

وتهميش للمناطق الداخلية، وليست وليدة اللحظة الثورية وعليه يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي التونسي مر بأربع مراحل مفصلية وصولا إلى الاطاحة بنظام بن علي وهي:

- **المرحلة الأولى:** الاحتجاجات التي برزت في مناطق قفصة المنجمية سنة 2008 وانتشرت في مناطق أقصى الجنوب على الحدود الليبية ما عرف حينها بأحداث بن قردان في أكتوبر 2010[1]، وكذلك الانتفاضات المحلية في العامين السابقين ما يعرف بانتفاضات الخبز، إلا أن الانتفاضة الاخيرة كانت مختلفة، ودامت مدة زمنية أكثر حتى انظمت إليها باقي المدن التونسية.[2]

- **المرحلة الثانية:** وهي تلك الاحتجاجات التي اندلعت في سيدي بوزيد عقب إقدام الشاب البوعزيزي على إحراق نفسه يوم 17 ديسمبر 2010، وانضمام مناطق الوسط الغربي المحاذية لسيدي بوزيد.[3] إضافة إلى التحاق شرائح اجتماعية موسعة للاحتجاجات حاملة معها تجارب وتطلعات مختلفة بل متناقضة أحيانا.[4]

- **المرحلة الثالثة:** بدأت بانتقال الأحداث إلى المدن الساحلية الكبرى وهى(سوسة، وصفاقس، وبنزرت) ودخولها على خط الاحتجاجات.

- **المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة الحاسمة في المد التحولي وتمثلت بدخول منطقة تونس الكبرى في صلب الأحداث، وتحويل بعض الأحياء إلى مناطق محررة غابت فيها الدولة، ومدن أخرى فيها جموع منفلتة، قامت بأعمال تخريبية حيث أحرقت البنايات الحكومية وخصوصا مقرات الأمن، وانتهت بفرار الرئيس بن علي يوم 14 جانفي 2011. [5]

ومن خلال هذه المراحل تلاحظ الدراسة:

- أن المعطى القبلي ساهم في توسيع دائرة الاحتجاج.

---

1 المولدي الأحمر، **العمق المدني والشعبي للثورة التونسية، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات،** في مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت، ص 134.

2 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 191.

3 المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص 134.

4 مهدي مبروك، **ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية**، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت ص 167.

5 مهدي مبروك، مرجع سابق، ص167.

- أن الاحتجاجات انطلقت من الهامش نحو المركز.
- تميزت الاحتجاجات بانتشار أفقي من خلال انضمام الفئات المجتمعية المختلفة المطالبة بإسقاط النظام.
- وانتشار عمودي من تطور المطالب ورفع الشعارات من حاجيات اقتصادية ومعيشية إلى مطالب سياسية تنادي برحيل النظام.

المطلب الثالث: خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس ما يمكن إجماله أن الانتقال الذي حدث في تونس تميز بعدة خصائص نذكر منها:

- **العفوية:** ما ميز الانتقال الديمقراطي في تونس هو تفاجؤ النظام السياسي للحدث وأن ما حدث هو غير مخطط له بل هو صدمة للنظام وللنخب التونسية، لأن الكل لم يكن يعلم بذلك، ولأنه لم يكن يوجد مخطط لذلك.[1]
- **الطابع الاحتجاجي:** هو أن الاحتجاجات في تونس بدأت اجتماعية ، امتزجت فيها الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الناقمة على الفقر والبطالة من جهة مع المطالب السياسية الرافضة للذل والنظام الاستبدادي والقمع السياسي الممارس على الشعب.[2]
- **غياب القيادة:** كانت الاحتجاجات في تونس منظمة رغم عفويتها، ولم يكن للحراك قيادة واضحة سواء كانت فردية أم حزبية، رغم وجود ناشطين ميدانيين حزبيين وغير حزبيين فيها، مما ساهم في تنظيمها أكثر، ومع التحاق قيادات حزبية ونقابية بالانتقال الديمقراطي، رغم أنهم لم يقودوها حتى رحيل الرئيس، حينها بدأ النقاش والحوار بين القيادات الحزبية حول المسار الانتقالي في تونس،[3] وغياب القيادة أدى إلى تمكين كل الاطياف المجتمعية من المشاركة فيها وعدم تفرد أي جهة بالانتقال الديمقراطي.
- **السلمية:** تميزت الاحتجاجات في تونس بأنها كانت سلمية وغير عنيفة، رغم أنها صادفت عنفا من طرف النظام السياسي، وهو ما شكل لها دافعا أساسيا في تمسكها بسلميتها من جهة ،

1 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 55.

2 المرجع نفسه، ص 56.

3 المرجع نفسه، ص 57.

ومن جهة أخرى دفع بالتحاق فئات مجتمعية وقوى جديدة متضامنة مع بعضها البعض مما عزز من قوتها وتنوع قواها السياسية.[1]

- **طبيعة المطالب:** بدأت الاحتجاجات في تونس بمطالب اجتماعية ، إلا أنه بمجرد انتقال الحركة الاحتجاجية إلى المدن الكبرى والتحاق القوى المجتمعية المختلفة(وهذا في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال كما تم الإشارة إليها سابقا) تحول الحراك من حركة احتجاجية اجتماعية إلى حركة سياسية رافعة شعارات تطالب بإسقاط الحكومة ثم النظام السياسي بأكمله.[2]
- **ثورة الهامش على المركز:** بدأ الانتقال الديمقراطي من المناطق الداخلية المهمشة (سيدي بوزيد وما جاورها) التي لا تدخل في حساب التنمية التي يقتصر معظمها على المناطق المركزية أي المدن الكبرى، والهامش لا يقتصر على المدن الداخلية فقط، بل نجد الهامش داخل المركز نفسه، فالكثير من الاحياء الشعبية في المدن الكبرى تمثل الهامش في المركز نفسه، وكانت هذه القوى في هذه الأحياء هي التي قادت الاحتجاجات وطالبت بتغيير النظام.[3]

المطلب الرابع: الدوائر الحاضنة لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس المتأمل في الأحداث التونسية منذ انطلاقها في سيدي بوزيد إلى رحيل نظام بن علي، يلاحظ تعدد فئات المجتمع التي ساهمت في نجاح المسار، وأن الحدث احتضنته ثلاث دوائر[4] مختلفة من خلال تجنيد وتعبئة مواردها البشرية، رغم غياب الكاريزما القيادية وعفوية الحدث وهي:

- **الدائرة الاولى:** وهي البنية التقليدية أي العائلات والجماعات القرابية، وتعتبر مساندة الأهالي للاحتجاجات عاملا حاسما في تطور الأحداث وسيرورتها.
- **الدائرة الثانية:** وهم النقابيون، فبعد تعاطف الأهالي وتجمعهم أمام مقر المحافظة سرعان ما انظم إليهم كوكبة من النقابيين والناشطين المحليين، وهو ما ساهم في نقل الاحتجاج تدريجيا

1 المرجع نفسه والصفحة.

2 المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص 136.

3 رضا الزواري، **الثورة التونسية ثورة الهامش على المركز**، 2012، ط1، صفاقس تونس ، ص 116.

4 مهدي مبروك، مرجع سابق، ص 173.

إلى تضامن نقابي وحزبي أوسع مع عائلة البوعزيزي، وهو ما حول الحدث إلى أزمة كبرى لا يمكن السيطرة عليها.[1]

- **الدائرة الثالثة:** وهم الحقوقيون، مع التحاق المحامين بعائلة البوعزيزي بغرض المواساة والتعاطف ورفع حالة التظلم، بدأت معها شهادات التوثيق للانتهاكات وهو ما أدى بالاحتجاجات إلى كسبها بعدا اخر، حيث كان أول خروج للمحامين من ولاية القصرين بتاريخ 2010/12/22، مما ساهم في لعب الدور البارز في التحركات الشعبية.[2]

من خلال ما سبق تلاحظ الدارسة:

أن حدث الانتقال الديمقراطي في تونس انتقل من كونه مطلب أهلي في بداية الاحتجاجات إلى مطلب نقابي، وذلك بانضمام النقابيين والناشطين المحليين، ثم انتقل إلى مطلب مجتمعي يخص كل التونسيين مع التحاق المحامين بالاحتجاجات.

المطلب الخامس: الفواعل الرئيسية وحدود دورها في عملية الانتقال الديمقراطي أجمع المتابعون لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس منذ بدايته إلى إسقاط نظام بن علي، أن هذا الانتقال كان دون قيادة سياسية واضحة، بل أنه فاجأ كل النخب السياسية من أحزاب ومجتمع مدني وتنظيمات وحتى النظام السياسي نفسه. ومع ذلك يرى البعض أن الأحزاب والتنظيمات السياسية راسخة في تونس وأنها ساهمت في صناعة المشهد التحولي وشاركت كل مساراته، بأفرادها وكوادرها، دون تنظيمها وهيكلتها الرسمية، أو قياداتها الفعلية للمشهد.[3]

الفرع الأول: الأحزاب السياسية: لم تكن الأحزاب التونسية على موعد مع الانتقال الديمقراطي، إلا أنه لا يمكن القول أنها لم تشارك فيه، فقد كانت أنشطة منتسبيها واضحة في كل المدن من خلال صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير. ويمكن توضيح مساهمتها من خلال التمييز بين تيارين من خلال الموقف من مجريات الانتقال الديمقراطي، حيث يتميز الاول بخطابه الثوري والراديكالي، أما الثاني فتميز بالطرح الاصلاحي.

---

1 عزمي بشارة، مرجع سابق ص 203.202.

2 الحنيفي الفريضي، **قوى الثورة التونسية المحاماة نموذجا**، مجمع الاطرش، تونس، ط1، 2019 ، ص 71.

3 عبد اللطيف الحناشي، **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، مجموعة من المؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ط1، ص 183.

1- **الاتجاه الجذري:** مثل هذا الخطاب حزبان أساسيان وهما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمال الشيوعي، حيث تبنى **حزب المؤتمر** منذ 2005 خطابا يدعو إلى القطيعة مع نظام بن علي، واعتبر أن لا حل في التعامل معه، إلا الانتفاضة الشعبية، واعتبر الحزب في خضم الأحداث، وقبل رحيل بن علي.[1] أن تونس تؤسس لمرحلة ما بعد بن علي، ودعا الشباب وكل القوى لتكثيف الاحتجاجات السلمية بمطلب واحد وهو رحيل بن علي، وربط رحيله بعودة السلم لتونس.[2]

أما **حزب العمال الشيوعي** فأعتبر أن حركة الاحتجاجات التي انطلقت من سيدي بوزيد لن تتوقف وهي مرشحة إلى الامتداد لان مطالب الاحتجاجات هي مطالب كل المدن، وهي مشاكل عامة،[3] واعتبر الحزب أن نظام الحكم بحاجة إلى تغيير جوهري وشامل، قصد وضع حد للاستبداد والفساد. وأخذت مواقفه أكثر تطرفا مع الأحداث والمظاهرات، واعتبر أن البلاد دخلت مرحلة جديدة، مشروطة برحيل بن علي وحل مؤسساته وتشكيل حكومة وحدة وطنية واجراء انتخابات تؤسس لدستور جديد وجمهورية جديدة، ومع تطور الأحداث واستعمال العنف من طرف النظام، ناشد الحزب المعارضة السياسية بنزع الشرعية عن النظام والانخراط في المقاومة من أجل تحطيم الدكتاتورية.[4]

2- **الاتجاه الاصلاحي:** سنستعرض في هذا الاتجاه موقف حزبين، وهما الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد اللذين انخرطا في الحكومة المؤقتة، **فالحزب الديمقراطي التقدمي** طالب الحكومة بعد اندلاع الأحداث بإطلاق كل المعتقلين وفتح حوار مع الحكومة، كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية في النظام السياسي من خلال ندوة وطنية حول الاصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها كل الأحزاب السياسية، والهيئات المدنية.[5] واعتبر الحزب أن الانتقال الديمقراطي الذي حدث في تونس يعبر عن " أزمة ثقة عميقة تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد

1 عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 219.

2 المرجع نفسه، ص 220.

3 المرجع نفسه، ص 222.

4 المرجع نفسه، ص 223.

5 المرجع نفسه، ص 225.

والحكم الفردي " واعتبر أن الحل يكمن في إقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني. وتجدر الإشارة إلى أن الحزب شارك في حكومة محمد الغنوشي المؤقتة التي تلت هروب بن علي.[1]

أما عن **حركة التجديد** فإنها لم تختلف في مواقفها عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي، حيث طالب الحزب الحكومة بمراجعة الخيارات والسياسات في قضايا التنمية والتشغيل. وتوجهت إلى رئيس الجمهورية بنداء من أجل اتخاذ قرارات تضمن سلامة المواطنين وعدم استعمال القوة والاسراع في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.[2] ودعته ايضا إلى عقد اجتماع تشارك فيه كل القوى دون استثناء من أجل تشخيص الازمة، ومع تطور الأحداث دعت الحركة القوى الفاعلة إلى اتخاذ مواقف حاسمة وتوحيد الصفوف لمواجهة القمع، والاسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي للخروج من الازمة وبلورة بديل لنظام الحكم.[3]

ويتضح مما سبق ذكره أن الجماهير كانت أكثر جذرية من النخب السياسية في مطالبها بإسقاط النظام.

الفرع الثاني: النقابات ومنظمات المجتمع المدني سنتطرق لموقف الاتحاد التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين ودور الشباب في الأحداث.

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: يعد الاتحاد فاعلا رئيسيا في الحياة السياسية منذ الاستقلال وطرفا فاعلا في إدارة الصراع الاجتماعي مع السلطة، وكانت العلاقة بين النقابة ونظام بن علي محل نقد واستنكار من الكثير من النقابيين مما عرضهم للتهميش والطرد من النقابة وهذا ما يفسر مشاركة الاطر النقابية الوسطى والجهوية في الاحتجاجات والمظاهرات منذ بدايتها، دون مشاركة المكتب الوطني للنقابة الذي كان عند اندلاع الأحداث خارج الحراك الشعبي بل كان ضده.[4] ما يعني أن الاتحاد التونسي للشغل لم يكن داعما للحركة الاحتجاجية في بدايتها، ومن خلال بياناته الاعلامية كان يعمل على مهادنة السلطة، ففي بيانه الاول عند اندلاع الأحداث

1 عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 227.

2 المرجع نفسه، ص 229.

3 المرجع نفسه، ص 230.

4 عميرة علية الصغير، **الثورة التونسية في عامها الثالث**، في مجموعة مؤلفين: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص 78.

تحدث عن حق الشغل والتشديد على ضرورة تجنب الحلول الأمنية، ودعا إلى عقد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر.[1]

وبقيت القيادة النقابية تتابع الأحداث من خلال الحياد واللاموقف، في حين كانت النقابات الجهوية ومناطق الداخل التي بدأت بها الأحداث، تنظم المظاهرات وتعطي للاحتجاجات الاجتماعية منحى سياسيا مع باقي الفواعل الاخرى.

وأمام تطور الأحداث وتوسع الاحتجاجات أفقيا من خلال انتشار الثورة في كامل التراب التونسي وعموديا من خلال انتقال الشعارات من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية تنادي برحيل النظام، لم يكن من السهل على قيادة الاتحاد اتخاذ موقف من الأحداث، ومع زيادة الضغط تغير موقف الاتحاد وسمح للمكاتب المحلية بتنظيم إضرابات محلية. وهكذا توالت الاضرابات إلى أن أعلن الاتحاد في بيانه يوم 13 جانفي: " أن ما يحدث في تونس هو ثورة شعبية وأن الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي يتحمل المسؤولية ".[2]

ومع هروب الرئيس بن علي قبل الاتحاد مبدأ المشاركة في الحكومة المؤقتة، إلا أنه اشترط أن تكون الحكومة خالية من شخصيات محسوبة على النظام السابق، ولكن تشكيلة الحكومة ضمت أفراد من النظام السابق، ما أجج الحركة الاحتجاجية، وأدى بتراجع الاتحاد عن قرار المشاركة فيها.[3]

ويعد تغير موقف الاتحاد العام التونسي للشغل علامة فارقة في مساره، ليحتل موقعا فاعلا أكثر في إدارة الوضع السياسي الانتقالي، مما كان له الاثر في إسقاط النظام السياسي لبن علي وحتى حكومة الغنوشي. وقد أدى الاتحاد التونسي للشغل دورا مهما بعد الأحداث من خلال تبنيه مواقف وتحركات من أجل الحفاظ على منجزات الانتقال الديمقراطي، وشكل مظلة شرعية للقوى السياسية في ظل غياب القيادة السياسية.[4]

---

1 عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 231.

2 عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص 79.

3 عفيفة المناعي، **الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج دعم البحث العربي، 2016، مبادرة الاصلاح العربي، ص 7.

4 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 187.

2- **النقابة الوطنية للمحامين:** التحق المحامون بالثورة التونسية في بداياتها من خلا الدفاع عن الموقوفين، والمشاركة في الاحتجاجات وتنظيمها، وبرز دورهم أكثر من خلال مشاركتهم في المظاهرات بزيهم الرسمي، إضافة إلى تنظيمهم وقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية مطالبين بإطلاق الحريات، واستقلال القضاء، ومعبرين عن تضامنهم مع مطالب الشعب، وهو ما عرضهم للاعتداء من طرف قوات الأمن، ما أدى بالهيئة إلى الانضمام إلى الاضراب العام يوم 14 جانفي[1].

لم يكتف المحامون بدورهم الرسمي فقط في مناصرة الشعب، بل تعدت أدوراهم إلى تبني مطالب الثوار من خلال تحويلها إلى عرائض وتقديمها للمحاكم، ويجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المحامين كان لهم دور أساسي من خلال تتبع رموز الفساد، وملاحقة الذين أجرموا في حق الشعب برفع الشكاوى، والعرائض القانونية أما القضاء[2]. إضافة إلى دورهم الإرشادي والإجابة عن الأسئلة التي كانت تطرح بخصوص نظم الحكم والعدالة الانتقالية ، وعن مفهوم المجلس التأسيسي والمؤسسات الدستورية، وهو ما ساهم في بلورة فكرة انتخاب مجلس تأسيسي فيما بعد والذي انبثقت عنه مؤسسات المرحلة الانتقالية ودستور البلاد[3].

من خلال ما سبق يتضح أن دور المحامين لم يقتصر على مشاركتهم في الاحتجاجات والمظاهرات بل برز دورهم أكثر بما يتوافق مع مهنتهم، وهو المرافعة عن الموقوفين، وكذا ملاحقة رموز الفساد والاستبداد من خلال تقديم الشكاوى للمحاكم، إضافة إلى الدور التوعوي الذي قاموا به في توعية الشباب عن دور المجلس التأسيسي والهيئات الدستورية.

ويمكن القول أن عملية الانتقال الديمقراطي في تونس شارك فيه الجميع، من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ونقابات عمالية ومهنية، وساهم كل بطريقته وبإمكانيته، رغم أن حدث الانتقال ميزته العفوية وعدم وجود القيادة السياسية له كما أشرنا سابقا.

الفرع الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس اتسمت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في تونس منذ تأسيس الدولة بسيطرة السلطة

1 عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 236.

2 عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص 81.

3 الحنيفي الفريضي، مرجع سابق، ص 74.

المدنية على المؤسسة العسكرية، نتيجة دورها الثانوي في الحركة الوطنية، وهو ما جعل الرئيس بورقيبة يقلص من حجم المؤسسة العسكرية ويفقدها دورها، خاصة مع موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية في الستينيات، وهذا ما أدى إلى إبعاد المؤسسة العسكرية عن دوائر صنع القرار في النظام السياسي، واقتصرت مهامها في الدفاع عن السيادة الوطنية، ومساندة السلطة الحاكمة في الازمات التي واجهت البلاد، ومع تولي بن علي الحكم وهو ذو الخلفية العسكرية، أعاد تسمية مجلس الدفاع الوطني الذي شكله بورقيبة ليصبح مجلس الأمن القومي وضم لتشكيلته اثنين من ضباط الجيش،[1] وشغل الضباط مناصب وزارية في الدولة محسوبة على المدنيين حتى أصبحت تشكيلة مجلس الأمن القومي كلها عسكرية في أواخر الثمانينيات، وأصبح الجيش أكثر تأثيرا في الشأن العام[2].

إلا أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية ونظام بن علي لم تدم طويلا، بسبب حادثة الانقلاب المزعومة والمفبركة– وهذا باعتراف المسؤولون المشاركين في التحقيق بإنه لم تكن أي مؤامرة ولا اجتماع بين ضباط الجيش وقادة النهضة– ومن بعد تلك الحادثة توترت العلاقة بين نظام بن علي والمؤسسة العسكرية، وتبنى بن علي سياسة الإهمال والتهميش والتحجيم مع المؤسسة العسكرية، وإبعادها عن الشأن العام، وحصر دورها في قضايا الدفاع المدني، في مقابل ذلك قام بتقوية الاجهزة الأمنية ومنحها صلاحيات واسعة، حتى أنه ضاعف من ميزانية وزارة الداخلية، ما نسبته 165% من ميزانية وزارة الدفاع،[3] وبدأ التركيز على الأمن الداخلي والحرس الجمهوري على حساب الجيش، ما جعل من تونس دولة بوليسية.[4]

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجيش لم يكن متدخلا في الشأن السياسي بل مر بمراحل تهميش وتحجيم في عهد بن عل، وأنه ظل مهتما بالمهام المنوطة به، ومع اندلاع الأحداث في

---

1 شاران غريوال، **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، ورقة مقدمة في إطار مشروع إعادة النظر في العلاقات المدنية– العسكرية 2014–2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2016، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، ص 3.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 شاران غريوال، مرجع سابق، ص3.

4 إبراهيم اسعيدي، **دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص 5.

تونس وامتدادها على كامل البلاد، وتحول مطالبها من اجتماعية إلى سياسية، من أجل إسقاط النظام، والذي حاول توظيف كل وسائل القمع التي بحوزته من أجل البقاء، وإجهاض الحركة الاحتجاجية. وأمام التدهور الأمني، وتسارع الأحداث، وقع نشر الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين بهدف حماية المنشآت والبنى التحتية.[1]

ومع تسارع الأحداث بدأت القوات العسكرية تأخذ مواقعها داخل تونس العاصمة وضواحيها، وما تم ملاحظته أن قوات الجيش لم تكن معها أسلحة ثقيلة، ما يعني أن ليس لها القدرة على الحسم الميداني، إضافة إلى إنزال مصفحات تابعة للحرس الوطني ونشر القوات الخاصة في العاصمة، وهو ما فهم على أنه توجس لنظام السياسي في تسليم العاصمة إلى الجيش، مخافة مسايرته الحركة الاحتجاجية، ويكون له الدور الحاسم في تغيير الوضع السياسي القائم،[2] ويوم قبل رحيل بن علي صدرت أوامر للجيش بالانسحاب من العاصمة، وهو ما تم تفسيره على سيطرة علاقة الشك بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، إلا أن الجيش اعاد بسط قواته داخل تونس وضواحيها وبعتاد عسكري ميداني، وبعد هروب بن علي قامت القوات المسلحة بإعلان مطار تونس منطقة عسكرية، وإغلاق المجال الجوي التونسي، وهو ما جعل الجيش في مواجهة الحرس الوطني خاصة بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي، ومع انتشار عمليات القنص والفوضى والنهب التي تسببت فيها بعض الاجهزة الأمنية، وانهيار المنظومة الأمنية قام الجيش بالتعاون مع لجان الأحياء في استرجاع الأمن وهو ما تم بالفعل وأصبح الجيش يضطلع بالمهام الأمنية في العاصمة وكامل التراب الوطني.[3]

ويتضح مما سبق أن انحياز الجيش إلى الشعب كان خيارا حاسما في نجاح الثورة، وأسهم في الحفاظ على الدولة وعلى الجيش ذاته، واعتبار أن عصيان الجيش لأوامر السلطة السياسية نوعا من الانقلاب العسكري، إلا أنه لم يؤدي إلى تغيير النظام، بل الثورة هي التي أطاحت

1 نور الدين جبنون، **دور الجيش في الثورة التونسية**، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت، ص 343.

2 المرجع نفسه، ص 344.

3 المرجع نفسه، ص 346 .

بالنظام، رغم أهمية موقفه في نجاح الثورة التونسية.[1] حيث كان له الدور الإيجابي وأجبر السلطة السياسية على التنحي واستجاب لمطالب الجماهير المطالبة برحيلها[2].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجيش كان له دور أساسي في حماية الثورة التونسية، وقد صرح رئيس أركانه بأن الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور. حيث قام الجيش خلال الفترة الانتقالية التي تلت سقوط نظام بن علي بتأمين العملية الانتخابية، وبروزه كفاعل سياسي وأمني في البلاد.

1 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 291.

2 عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016، ص74.

المبحث الثاني: مشروعية السلطة: بناء المؤسسات ومسار الانتخابات التأسيسية

بعد سقوط نظام بن علي واجه التونسيون تحدي عدم مواءمة المنظومة القانونية والدستورية لإدارة المرحلة الجديدة وبروز عدة إشكاليات نذكر منها:

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية بعد الاطاحة بنظام بن علي وجدت النخبة التونسية نفسها أمام تحد مؤسساتي بشأن التكيف السياسي والقانوني لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وهو ما أدى إلى تعدد التصورات بخصوص الاستحقاقات السياسية، والمؤسسات الدستورية اللاحقة، وعلى أساس وجود توجهين رئيسين، **فالتوجه الاول** اعتبر ما وقع انتفاضة فحسب، وبالتالي دفع نحو إعادة تدوير النظام السياسي القائم والبقاء ضمن الشرعية الدستورية القائمة ممثلة في دستور 1959، ضمن مفهوم الشغور الوارد بالفصل 57 من الدستور. أي حصر الاستحقاق الانتخابي في تصوّر جزئي يتمثل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية في أجل أدناه خمسة وأربعون يومًا، وأقصاه ستون يومًا من تاريخ تولّ رئيس مجلس النواب مهمّة رئيس الدولة بصفة مؤقتة[1].

أما **التوجّه الثاني** الذي قاده الشارع السياسي، ودفع بضرورة تأسيس مشروعية جديدة، تتوافق مع الواقع السياسي والقانوني الجديد، وذلك بوضع مجلس تأسيسي منتخب يضع الإطار الدستوري، ويؤسس للانتقال إلى نظام سياسي جديد، من أجل إعادة بناء المؤسسات وتجديد المشروعية الدستورية والسياسية على أسس ديمقراطية جديدة،[2] وضمن هذا السياق رُسمت خريطة المسار الانتقالي ضمن خطّين رئيسيين[3]:

- مواكبة الانتقال بضمان الإدارة الانتقالية للمرحلة مع تفكيك مؤسسات النظام السياسي القديم.
- تأسيس الانتقال ببناء النصوص والمؤسسات الجديدة والدائمة.

---

1 عبد الرزاق المختار، **في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا**. مجلة سياسات عربية. العدد 30، يناير 2018، ص 52.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 المرجع نفسه والصفحة.

وهنا يمكن الإشارة إلى حالة الاتفاق بين النخب السياسية التونسية باختلاف توجهاتها الايديولوجية (الاسلامية والعلمانية) أو موقفها من النظام السابق(موالية أو معارضة له) على تمسكها بالمرجعية الدستورية كآلية للانتقال السلمي للسلطة من النظام القديم إلى النظام الجديد، ضمن المناخ التعددي الجديد. حتي تضمن حالة من الاستقرار السياسي وعدم الوقوع في الفراغ السياسي للبلاد.

ولتجاوز ذلك تم إقرار مجموعة من الهيئات والمؤسسات الانتقالية، ضمن الشرعية الدستورية وأخرى تتمتع بالشرعية الثورية بهدف الحفاظ على المسار الانتقالي.

المطلب الثاني: مؤسسات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس شهدت تونس خلال هذه المرحلة إحداث مجموعة من الهيئات والمؤسسات بهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي نذكر منها:

1- اللجنة العليا للإصلاح السياسي: في 17 جانفي 2011 تم الاعلان عن تأسيس هذه اللجنة والتي اسندت لها مهمة إعداد النصوص القانونية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي كتنقيح المجلة الانتخابية وقانون تنظيم الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات.[1]

2- المجلس الوطني لحماية الثورة: وقع انشاؤه في 11 فيفري 2011 بعد اللقاء الذي جمع الأحزاب والهيئات والجمعيات يوم 25 جانفي من نفس السنة. أين وقع الإعلان عن تأسيسه انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية، وطالب في بيانه التأسيسي تكليفه بإعداد التشريعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، وتولي المراقبة على أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولي تصريف الاعمال.[2]

3- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: أحدثت هذه الهيئة بموجب المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011.[3] نتيجة انصهار اللجنة العليا للإصلاح السياسي التي أحدثتها حكومة الغنوشي، والمجلس الوطني لحماية الثورة الذي شكلته القوى الثورية، أوكلت لها وظيفتان تتمثل الاولى في دراسة النصوص التشريعية

---

1 غازي الغرايري، **مؤسسات الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 3 سنوات**، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تونس، 2014. ص 16-17.

2 البيان التأسيسي لمجلس حماية الثورة، متحصل عليه: https://ar-ar.facebook.com/cnpr.tn يوم 2020/11/16.

3 الجمهورية التونسية، المرسوم 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق بإحداث الهيئة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، السنة 154، عدد 13 الصادر في 1 مارس 2011

المتعلقة بالتنظيم السياسي والاصلاحات التي من شأنها تحقيق أهداف الثورة وترسيخ المسار الديمقراطي،[1] والثانية متعلقة بعمل الحكومة ونشاطها من خلال المساءلة والمراقبة.[2] ومن بين أهم مهامها إصدار المرسوم المتعلق بإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي، ومراسيم أخرى متعلقة بتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية الإعلام.

وقد غلب على عمل الهيئة التوافق بين مختلف مكوناتها رغم الحساسيات الفكرية والسياسية المكونة لها، وبعض التصادم أحيانا حين علقت حركة النهضة عضويتها من الهيئة، ومع ذلك لم يؤثر في عملها إلى حين 13 أكتوبر 2011 حين قامت بحل نفسها وتقديمها لتقريرها النهائي لرئيس الجمهورية.[3]

ومن خلال ما سبق نستنتج:

- أن الغاية من تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي هو إعادة التوازن للمشهد السياسي وعملية نقل السلطة ضمن الاطار الدستوري.
- إنهاء الإشكال الحاصل حول من يملك شرعية تسيير المرحلة الانتقالية.
- تكيف النخب التونسية وتوفيقها بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية أسهم في تحقيق حالة الاستقرار السياسي وسلاسة في نقل السلطة رغم الفراغ المؤسساتي وسقوط النظام.

4- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: تم إحداث هذه الهيئة بمقتضى المرسوم 27 المؤرخ في 18 أفريل 2011[4] في صيغتها الاولى، والتي تولت بموجبها تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتشكلت الهيئة من ستة عشرا عضوا تم انتخابهم من طرف الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وكانت الصيغة الاولى للهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤقتة بحكم مقتضيات المرسوم المؤسس لها حيث انتهت مهامها بانتهاء مهمتها وهى انتخاب اعضاء المجلس الوطني التأسيسي، إلا أنه بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وبموجب الصلاحيات الممنوحة له ضمن أحكام الفصل 25 من القانون التأسيسي عدد 6 المؤرخ

---

1 أنظر الفصل الثاني من المرسوم 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق بإحداث الهيئة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، السنة 154 ، عدد 13 الصادر في 1 مارس 2011.

2 غازي الغرايري، مرجع سابق، ص 23.

3 منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**، ط1، تونس، 2014، ص 173.

4الرائد التونسي، المرسوم عدد 27 لسنة 2011، المؤرخ في 18 أفريل 2011.

في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية والذي نص على أنه: "يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا يحدث بموجبه هيئة عمومية مستقلة دائمة تكلف بإدارة وتنظيم الانتخابات والاستفتاءات والإشراف عليها ويضبط ذات القانون تركيبة وتنظيم الهيئة المذكورة."[1]

وبناء على ذلك صادق المجلس الوطني التأسيسي على إحداث هيئة انتخابية دائمة وحدد مهامها وهيكلتها .

ومن خلال ما سبق تم الانطلاق في المسار الانتخابي التأسيسي للمرحلة الانتقالية وذلك من أجل بناء مؤسسات تتمتع بالشرعية الانتخابية، واستكمال المسار الانتقالي من أجل تحقيق حالة الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: الانتخابات التأسيسية والمشهد الحزبي تبنت النخب التونسية المسار التأسيسي في تشكيل المرحلة الجديدة بداية من انتخابات المجلس التأسيسي وصياغة الدستور إلى بناء مؤسسات دستورية، إلا أن ذلك المسار واجهته تحديات وعقبات، نذكر منها:

- **قرار تأجيل الانتخابات وانعكاساته على المشهد السياسي:** يكاد يجمع أغلب الأطراف في تونس أن مصير البلاد مرتهن بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، للخروج من حالة الفراغ الدستوري والحكم المؤقت، والانتقال إلى مرحلة الشرعية الانتخابية بعد الشرعية التوافقية.[2] وفي يوم 2 مارس 2011 أعلن رئيس الجمهورية التونسية المؤقت عن تعليق العمل بدستور 1959 وحل مجلسي النواب والمستشارين والإعلان عن إجراءات انتخاب مجلس وطني تأسيسي، وتم اختيار يوم 24 جويلية كموعد لإجراء الانتخابات، وهو ما نص عليه القرار رقم 582 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.[3] إلا أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعلنت يوم 22 ماي2011 عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل 16 أكتوبر 2011، متعللة بوجود عدة إشكالات من شأنها التأثير في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية،

1 الرائد التونسي، قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011، المؤرخ في ديسمبر 2011.

2 عبد الواحد المكني، **المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس**، ط1، 2012، تونس ، ص 29.

3 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، أمر رقم 582 لسنة 2011، ص 744، عدد 37.

والوقت الضائع في ظل حالة الفراغ المؤسساتي والوضع الأمني الهش.[1] وهو ما نتج عنه حالة من الانقسام في الرأي العام بين الأحزاب السياسية بين مؤيد ومعارض للقرار على النحو الآتي[2]:

- عارضت حركة النهضة قرار التأجيل وربطت ذلك بدخول البلاد حالة عدم الاستقرار، وهو ما جعلها تعلق عضويتها بصفة مؤقتة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي.
- اتخذ الحزب الديمقراطي التقدمي الموقف المعارض نفسه.
- رحب حزب العمال الشيوعي بقرار التأجيل واعتبره خيار عقلاني وموضوعي.

ومن خلال المواقف يتضح أن الموقف من تاريخ الانتخاب يستند إلي مدى جاهزية الأحزاب من عدمها.

وبعد أسبوعين من الحوار والجدل أعلن الوزير الأول الباجي قايد السبسي تحديد يوم 23 أكتوبر 2011 موعدا جديدا لإجراء الانتخابات، وهو ما يعني أن الحوار والتوافق السياسي هو السائد في إدارة المشهد السياسي بدل التفرد والصدام.

وللمزيد من إضفاء حالة الاستقرار السياسي على أول انتخابات بعد إسقاط النظام تم الاتفاق على صياغة وثيقة سياسية بين الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية والهيئة المستقلة للانتخابات اطلق عليها مدونة السلوك الانتخابي.[3]

الفرع الثاني: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: جرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011 تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهو ما شكل بداية مرحلة جديدة في بناء المؤسسات الانتقالية والتأسيس للسلطة والشرعية السياسية ، وقد أوكل للمجلس مهام محددة كما ورد في الفصل الثاني من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم المؤقت للسلط[4] والمتمثلة في:

- وضع دستور للجمهورية التونسية.
- ممارسة السلطة التشريعية.

---

1 منعم برهومي، مرجع سابق، ص73.

2 عبد الواحد المكني، مرجع سابق، ص 32.

3 للمزيد أنظر، المرجع نفسه، ص 59=61.

4 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 97، المؤرخ في 20و23 ديسمبر 2011، ص 3111.

- انتخاب رئيس الجمهورية.
- الرقابة على عمل الحكومة

وقد بلغ العدد الإجمالي للقوائم المرشحة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي 1662 قائمة منها 1518 قائمة داخل تونس و144 قائمة انتخابية بالخارج1 والجدول الاتي يوضح توزيع القائمات المترشحة:

	داخل تونس	خارج تونس
القوائم الحزبية	830 قائمة	66 قائمة
القوائم المستقلة	655 قائمة	72 قائمة
القوائم الائتلافية	34 قائمة	7 قوائم

جدول رقم:06 تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني لتأسيسي.

وبلغ عدد المترشحين 11686 مترشحا بهدف انتخاب 217 مقعدا أي بمعدل 50 مترشحا على كل مقعد، ويعكس هذا العدد الكبير مدى رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام.[2] وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 52%.

1- **نتائج الانتخابات:** يشير الرسم البياني إلى نتائج الانتخابات التونسية المرتبطة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي من خلال القوائم الفائزة وعدد المقاعد المتحصل عليها:

1 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 14، 21 فيفري 2012، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ص 546-547.

2 عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج**، 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 15.

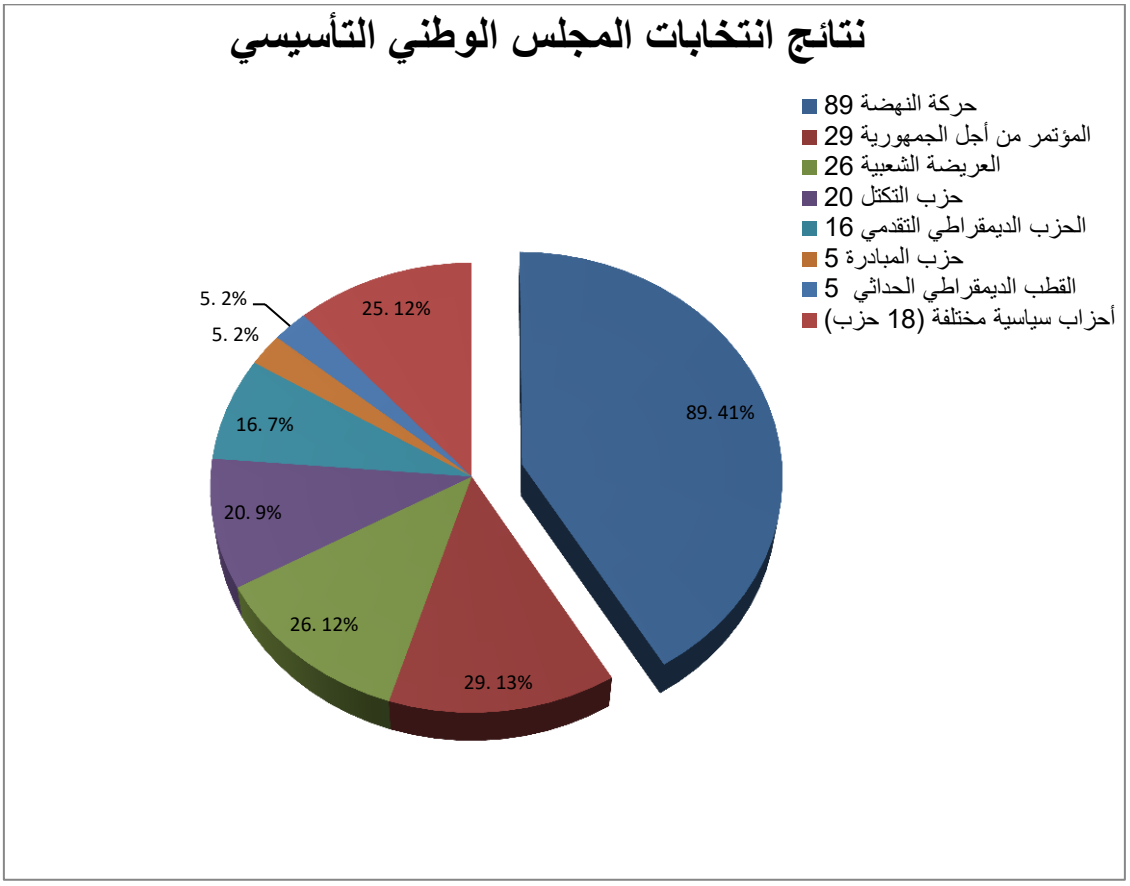

الشكل رقم: 05 نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي

2- قراءة في نتائج الانتخابات: بعد قراءة لنتائج الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني التأسيسي نلاحظ ما يلي:

- بلغت نسبة المشاركة 52% ومثلت منها 90% من المسجلين إراديا وهو ما يعكس رغبة الفرد الناخب المسجل إراديا ومشاركته في العملية الانتخابية على عكس المسجل آليا.
- فوز حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي ب89 مقعدا أي بنسبة 41% من نسبة المشاركة، ويعود ذلك للعديد من الاسباب نذكر منها رغبة التونسيين التمسك بهويتهم العربية والاسلامية وإحداث قطيعة ثقافية مع النظام السابق.
- حصول حزب المؤتمر من أجل الجمهورية على 29 مقعدا وحل في المرتبة الثانية وهو ذو توجه علماني معتدل، ما يعكس توجه الناخب التونسي نحو القوى المعتدلة.
- حصول قائمة العريضة الشعبية على 26 مقعدا رغم أنها قائمة مستقلة ولا يوجد لها جسم تنظيمي وإطار حزبي تنشط ضمنه، وهو ما يفسر السلوك الانتخابي للناخب، بالتصويت على القوائم والأفراد بحكم الانتماء، والقرابة خاصة في المناطق التي فازت بها العريضة الشعبية،

وهو ما يدعم فرضية نجاح الثورة التونسية في بداياتها، وكيفية انتشارها وأن البنية القبلية والعشائرية هي المتحكمة وخاصة في منطقة سيدي بوزيد.

- خسارة الأحزاب المحسوبة على المنظومة القديمة (المبادرة وآفاق تونس والحزب الدستوري الجديد) وحصولها على 10 مقاعد من أصل 217 مقعدا، أي ما نسبته 4.6% من مجموع المقاعد، وهو تعبير واضح من التونسيين على رغبتهم في إحداث القطيعة مع النظام السابق سياسيا.
- خسارة القطب الديمقراطي الحداثي[1] والأحزاب اليسارية ذات الخطاب الإقصائي المتطرف وفوز الأحزاب الأخرى العلمانية ذات الخطاب المعتدل (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) وهو ما يعكس خوف الناخب التونسي من حالة التصادم والاستقطاب والبقاء ضمن ثنائية التيار العلماني الإسلامي، محاولا منع الاحتكاك والانقسام، والذهاب نحو التصالح والتوافق بين المعتدلين من كل التيارات وهذا ما سنلاحظه في إدارة المشهد السياسي بعد الانتخابات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السلوك الانتخابي للناخب التونسي في هذه الانتخابات تحكمت فيه عدة معايير، رغم أنه من الصعب تقديم تفسيرات وتحليلات عن سلوك الناخب من خلال النتائج فقط نذكر منها:

- تفضيل الناخب التونسي الأحزاب التي تبنت خطابا يتبنى قضايا الهوية خاصة العروبة والاسلام.
- معيار العلاقة مع النظام السابق من حيث الاقتراب أو الافتراق من أجل انتاج قطيعة مع المنظومة السابقة.
- معيار الخطاب التوافقي للأحزاب السياسية، حيث أن الأحزاب الثلاثة الفائزة رغم اختلاف ايديولوجياتها إلا أنه تبنت خطابا تصالحيا يؤسس للوحدة الوطنية، وهو ما يمكن تفسيره في ميل الناخب التونسي للاستقرار السياسي، بدل الانتماء الايديولوجي.[2]

---

1 تكتل يساري علماني يضم 12 حزبا أبرزها حركة التجديد(الحزب الشيوعي التونسي سابقا) والحزب اليساري الاشتراكي أسس خطابه على علمانية متطرفة وكرس خطابه في مواجهة الإسلاميين.

2 وحدة تحليل السياسات، **الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011، ص 4-5.

الفرع الثالث: المجلس التأسيسي الوطني يعد المجلس الوطني التأسيسي أول مؤسسة سيادية منتخبة، وبذلك تم تأسيس أول سلطة في المرحلة الانتقالية ذات شرعية كاملة، تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير سلطة المجلس ذاته[1]، وبدأ المجلس الوطني التأسيسي أشغاله يوم 22 نوفمبر 2011 أي شهر بعد الانتخابات، ويرجع هذا التأخير إلى الحوارات والنقاشات حول إدارة المرحلة بين الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي عرف بالترويكا، والذي حكم تونس في المرحلة الانتقالية، وباشر المجلس أعماله التأسيسية وهي:

- انتخاب مصطفي بن جعفر رئيسا له وهو أمين عام حزب التكتل.
- المصادقة على قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية. [2]
- انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية وهو أمين عام حزب المؤتمر.
- منح الثقة لحكومة حمادي الجبالي وهي حكومة ائتلاف مشكلة من الأحزاب الثلاثة الفائزة (حركة النهضة، حزب التكتل، حزب المؤتمر).[3]

الفرع الرابع: المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات تميز المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل حكومة الترويكا بعدة متغيرات أهمها:[4]

- انتقال الأحزاب السياسية من حالة التشتت والتعدد إلى الانتظام والتكتل ضمن أقطاب سياسية بارزة على أساس الموالاة أو المعارضة أو الانتماء الأيديولوجي الترويكا الحاكمة، وأحزاب المعارضة الليبرالية(الاتحاد من أجل تونس) وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية).
- حيادية المؤسسة العسكرية في خضم تلك الأحداث مما طمأن الجميع حول استبعاد فرضية الانقلاب العسكري التي تتميز بها الدول العربية.
- تراجع شعبية الترويكا بسبب بطء الإصلاحات ومكافحة الفساد والفشل في مواجهة التهديدات الإرهابية، إضافة إلى حالة الانشقاقات الداخلية خاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل.

---

1 توفيق المديني، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 346

2 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية،20-23 ديسمبر 2011، عدد 97، قانون تأسيسي عدد 6، ص3111.

3 عميرة علية الصغير، **الثورة التونسية في عامها الثالث**، في الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1، بيروت، 2014، ص70.

4 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص 7.

- تجاوز الأحزاب السياسية وخاصة المحسوبة على المعارضة، معطى خلفياتها المرجعية والإيديولوجية واختلاف برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتشكل تحالفات سياسية أساسها معارضة حكومة الترويكا، والمطالبة باستقالتها ونسف المسار التأسيسي.
- بروز أحزب جديدة في المشهد السياسي، وأهمها حزب نداء تونس والذي يتشكل من بقايا الحزب الدستوري المنحل.
- انتقال الأحزاب المعارضة التونسية من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي، إلى خارجه من خلال تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات وهذا ما شكل تهديدا على عملية الانتقال الديمقراطي، والاستقرار السياسي، لأنه تم استبدال المعارضة الديمقراطية ضمن نتائج الانتخابات، وداخل المجلس التأسيسي، إلى معارضة أخرى والمتمثلة في الضغط من خلال الشارع وهو ما يعني عدم الرضا عن العملية الانتخابية في مرحلة انتقالية، تحتاج إلى احترام المؤسسات السياسية.
- انحياز الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الحراك الحزبي والاجتماعي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهنا يتبين أن الاتحاد لم يخف توجهه الأيديولوجي اليساري.
- الاستقطاب الحاد في المجتمع السياسي التونسي بين معارض للترويكا ومؤيد لها كاد أن يعصف بالتجربة الانتقالية ويعيدها لحالة الصفر، وهنا انتقلنا من حالة التنافس على البرامج إلى حالة الاستقطاب الحاد الأيديولوجي.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات التأسيسية (الدستور والحكومات الشرعية)

سنتطرق في هذا المبحث إلى ما بعد انتخابات المرحلة الانتقالية والتي انبثقت عنها حكومات شرعية، إضافة إلى دستور

المطلب الأول: شرعية حكومات الترويكا والأزمة السياسية تعد حكومة الترويكا أول حكومة انتخابية في تونس بعد إسقاط نظام بن علي، حيث تولت إدارة المرحلة الانتقالية، التي اتسمت بالأزمات السياسية والتوترات بين البنى الجديدة والبنى القديمة.

الفرع الأول: حكومات الترويـكا: وهي الحكومات المتعاقبة على حكم تونس أثناء فترة حكم الثلاثي الحاكم (هي حكومة الترويكا الأولى بقياد حمادي الجبالي، وحكومة الترويكا الثانية بقيادة علي العريض) حيث تحصل الائتلاف على ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي، وحصلت الحكومة على ثقة 159 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضوا وتحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس 217[1].

وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الإيديولوجية للأحزاب الثلاثة، فقد تمكنت من تشكيل حكومة ائتلاف أحدثت قطيعة مع مرحلة الحزب الواحد في النظام السابق، ولكن رغم تشكيل حكومة الائتلاف والقيام بخطوة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، إلا أن أداء الحكومة عرف تراجعا، وعدم استجابة لمطالب الشعب التي رفعت في الثورة، ويعود ذلك لعدة عوامل. ولفهما يمكن تقييم أداء حكم الترويكا وإدارتها للمرحلة من خلال التركيز على ثلاثة مسارات للتحليل منها ما هو متعلق بالترويكا ونخب النظام القديم والقوى المعارضة والسياق الداخلي والخارجي لتونس في تلك المرحلة:

1- **أحزاب الترويكا الحاكمة:** تتشكل الترويكا الحاكمة من تحالف ثلاثة أحزاب سياسية متباينة فيما بينها من حيث المرجعية الأيديولوجية، والأقدمية التاريخية، والمشروعية النضالية وحتى الحجم والتجذر الشعبي، وأول مكونات التحالف **حركة النهضة** ذات المرجعية الإسلامية، والتي تحظى بقاعدة شعبية عريضة داخليا وخارجيا، وهو ما خولها لتصدر المشهد السياسي والانتخابي بعد الثورة من خلال حصولها على أغلبية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، ويتجسد

1 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، 2014، ص2.

حضورها أيضا في حكومة الترويكا من خلال رئاسة الحكومة وغالبية أعضائها،[1] وقد عملت حركة النهضة على التفرد ببعض القضايا، برغم الاتفاق على تقاسم السلطة بين الفاعلين الثلاثة، وهو ما أثر سلبا على عمل الترويكا، ويظهر ذلك جليا خلال تسليم القيادي السابق في حكومة القذافي البغدادي المحمودي، وتبادل الاتهامات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. والعديد من القضايا الاخرى ما أسهم في حالة التصدع في بعض المسائل الجوهرية.

أما على الصعيد الداخلي لحركة النهضة، فقد كانت تواجه معارضة داخلية شبابية متزايدة لموقف الحركة في القضايا المتعلقة بكيفية التعامل مع قوى النظام القديم، خاصة وأنها تبنت خطابا معاديا لها لتعبئة قاعدتها الجماهرية، بانتقادها للنخبة العلمانية الحاكمة سابقا، ودافعت عن حق المعارضة الاسلامية وما عانته في ظل النظامين السابقين، وحقها في التعويض، ما بعث الأمل داخل مناضليها في تبني نظام اجتماعي وسياسي جديد. إلا أن برغماتية قيادة الحركة في التعاطي مع الواقع والموقف من البنى القديمة أدى إلى توترات داخلية.[2]

أما الطرف الثاني وهو **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية** وهو حزب علماني ديمقراطي له نزعة عروبية ، اكتسب دعم المناضلين بعد الثورة انطلاقا من رمزية مؤسسه المنصف المرزوقي، وتشدده في برنامجه السياسي في انتخابات 2011 على ضرورة احترام الهوية العربية الاسلامية كرافد حضاري لتونس،[3] ما أكسبه قبولا لدى اليساريين والقوميين وكذا الاسلاميين. كما عرف بنضال بعض أفراده وتصديهم لحكم بن علي، ومثل المؤتمر في الترويكا ببعض المنتسبين له حديثا في الحكومة وفي المجلس، إضافة إلى تولي رئيسه رئاسة الجمهورية، وترك رئاسة الحزب الأمر الذي تسبب في أزمة القيادة داخل الحزب، ما أدى إلى انسحاب العديد من المناضلين عن الحزب وتأسيسهم أحزابا أخرى، خاصة المعارضين لتحالف الحزب مع حركة النهضة، مما اضعف حضوره السياسي والشعبي[4].

---

1 عائشة التايب، "**الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات** سياسات عربية، العدد 1، مارس2013، ص77.

2 جليلة العبداوي "**الانتقال الديمقراطي في ظل النظام السياسي التونسي بعد الثورة**" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021/2020 ،ص 181.

3 عائشة التايب، مرجع سابق، ص 77.

4 جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص 182.

والطرف الثالث في الترويكا **هو حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات** الذي أسس سنة 1994 واعتمد بعد الثورة، وهو حزب علماني منفتح على المشارب القومية والاشتراكية والاسلامية، يمتلك قاعدة نضالية متماسكة أيديولوجيا لوضوح خطه الاشتراكي، قاد نضالاته السياسية تجاه نظام بن علي بعيدا على المعارضة الكرتونية، في مسائل الحريات والديمقراطية، دافعت قياداته منذ البداية على هويته العلمانية، كان أكثر تماسكا من حزب المؤتمر. إلا أن ذلك لم يمنع وجود انشقاقات داخلية قبيل الانتخابات، وظهور تيار إصلاحي داخل الحزب يعارض توجهات رئيسه مصطفى بن جعفر واتهمه بالتفرد بالقرارات خاصة في تحالفه مع حركة النهضة،[1] ما عزز حالة الانقسام الحزبي ودفع بالعديد من أفراده للاستقالة . وتجسد حضور الحزب في تولي رئيسه رئاسة المجلس الوطني التأسيسي وعضوية بعض أنصاره للمجلس، إضافة إلى تقلده عدد محدود من الحقائب والمهام الوزارية.

مما سبق تلاحظ الدراسة:

- أن حالة التحالف بين ثلاثي الترويكا لم تكن خيارا حتمه التقارب الايديولوجي بقدر ما هو واقع فرضته نتائج الانتخابات، وأملاه السياق السياسي بعد أول انتخابات حرة تشهدها تونس بعد الثورة[2].
- إن التحالف لم يقم على فكرة المرجعيات الفكرية أو الايديولوجية، أو البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكل حزب دخل الانتخابات ببرنامجه الذي يختلف شكلا ومضمونا عن الآخر، وهو ما جعل فكرة الترويكا قائمة على أساس قاعدة توزيع المسؤوليات والحقائب الوزارية[3]، والمحدودة العدد ما شكل معوقات في تشكيل الحكومة وتأخير فترة ولادتها، وهوما أثر على صلابة الترويكا.
- بالرغم من احتواء الترويكا على عناصر التفرقة والتنافر بين مرجعياتها الثلاثة، إلا أنه سجلت قدرتها على الصمود في قيادة المشهد الانتقالي رغم المخاطر والمطبات السياسية التي

1 جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص 183.

2 عائشة التايب، مرجع سابق، ص 77.

3 المرجع نفسه والصفحة.

واجهتها في إدارتها للمرحلة، وتجاوز الكثير من المسائل الخلافية من أجل تحقيق حالة الاستقرار السياسي، والمرور بالمرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدستورية .

المطلب الثاني: الأزمة السياسية في المرحلة التأسيسية: الأسباب والنتائج إن الازمة السياسية التي شهدتها وتشهدها تونس في هذه المرحلة لم تكن نتاج اللحظة الراهنة، بل هي وليدة تراكمات الفترة الانتقالية، وما ميز المشهد السياسي التونسي في الحركة التسارعية لظهور التحديات، وهو ما يمكن الإشارة إلى تلك المطبات والتطورات التي أسهمت في تأجيج الأزمة السياسية بين حكومة الترويكا والقوى المعارضة لها ومن بين أهم هذه المسببات:

- **الاغتيالات السياسية:** إثر اغتيال شكري بلعيد اتهمت أطراف معارضة عديدة–وبكل بساطة– حركة النهضة بالمسؤولية المباشرة عن الاغتيال مما صعد من حالة التوتر والتباين في المواقف بين القوى المعارضة والسلطة الحاكمة، إلا أن حادثة الاغتيال الثانية التي راح ضحيتها محمد البراهمي عضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي زادت حدة الاحتقان السياسي وشهدت تونس أزمة سياسية حادة ، وتم إتهام حكومة الترويكا مرة ثانية، وتحميلها المسؤولية السياسية والأخلاقية عن الاغتيال وتعالت الاصوات المنادية بإسقاط الحكومة ، وحل المجلس التأسيسي، الأمر الذي أدى إلى التجاذبات السياسية على شرعية المؤسسات بين القوى المؤيدة له والقوى المعارضة، وتوظيفها للشارع لينقسم الشعب ويواصل تجمهر الفريقين لعدة أيام أمام المجلس التأسيسي.[1]

ومع انسحاب أغلب نواب المعارضة من المجلس تعطلت سيرورته ونشاطه لمدة أسابيع، الأمر الذي كاد أن يعصف بالمرحلة الانتقالية. لولا تدخل قوى المجتمع المدني وطرحها مبادرة للحوار الوطني.

- **المنازعات بشأن حكومة الوحدة الوطنية:** تمسكت أحزاب الترويكا بحقها في تشكيل الحكومة وفق لنتائج الانتخابات، ورفضها لتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير متحزبة، التي تطالب بها قوى المعارضة، ما أدى بحكومة حمادي الجبالي للاستقالة وتشكيل حكومة علي

1 هيثم سليماني، **التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2017، ص4–5.

العريض وتنازل هذه الأخيرة عن الوزارات السيادية ومنحها لوزراء تكنوقراط.[1] وترجع مخاوف الترويكا والنهضة خصوصا في عدم موافقتها على ذلك وتمسكها برئاسة الحكومة وعدم تسليم السلطة قبل الانتهاء من الدستور الجديد والمصادقة عليه حتى يحمل الدستور توقيع رئيس حكومتها تاريخيا. ومن ناحية ثانية خشيتها من أن تصيغ المعارضة دستورا يحد من نشاط الأحزاب الاسلامية[2].

● **امتناع مكونات أحزاب الترويكا والقوى المعارضة الجلوس للحوار:** إن امتناع القوى السياسية الفاعلة في تونس عن الجلوس للحوار فيما بينها، زاد من الاحتقان، وتواصل النزاع، وإحداث القطيعة السياسية ، خاصة بين أطراف الترويكا (حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية) اللذان رفضا الحوار المباشر مع حزب نداء تونس الذي كان يتزعم حركة الاحتجاجات، باعتباره امتدادا للمنظومة القديمة وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي.[3]

● **الاتحاد العام التونسي للشغل:** لم تقتصر المعارضة للترويكا في تونس على الأحزاب السياسية اليسارية فقط ، بل تأجج التنافس التاريخي بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين حركة النهضة من جديد وتجلى ذلك في بروز الاتحاد كهيئة معارضة لحكومة الترويكا، من خلال تذبذب المفاوضات وضغط الاتحاد على الترويكا ، رغم عدم استقرار المشهد السياسي . إضافة إلى تنظيمه للمظاهرات في شتى انحاء البلاد، وتمثيل مطالب عامة المجتمع التونسي، والتي استغلها كوسيلة ضغط على الترويكا ، ووسيلة حشد لدعمه من ناحية أخرى.[4] وقد تدخل الاتحاد التونسي للشغل بكل ثقله لحسم الصراع بين الترويكا والمعارضة، منهيا صلاحية حكومة الترويكا، ما تسبب له في عداء قواعد تنظيمات الأحزاب الاسلامية،[5]وهو ما يمكن اعتباره تحولا في دوره المنوط به، من حركة عمالية مطلبية مهمتها الدفاع عن حقوق العمال إلى حركة سياسية تعارض السلطة.

---

1 عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 3.

2 ريكي هوستروب هوجيل واخرون، **الحوار الوطني في تونس عام 2013 إدارة الازمة**، برلين براغ فوندشين، ص 31.

3 عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 3.

4 ريكي هوستروب هوجيل، مرجع سابق، ص 18

5 مولدي الاحمر، **النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق" الربيع العربي": مثال الاتحاد العام التونسي للشغل**، سياسات عربية، العدد 30، 2018، ص46.

- **العمليات الارهابية والمأزق الأمني:** شكل فشل الترويكا في منع العمليات الارهابية، اعتقادا لدى المواطنين في عدم قدرة الفواعل السياسية على تحقيق الاستقرار الأمني، خصوصا بعد حالات الاشتباكات التي وقعت بين الجيش والشرطة التونسية والجماعات المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، كحادثة سيدي بوزيد، وجبال الشعانبي. وهو ما أجج من المطالب الشعبية، ورفع من حالة عدم الرضا عن الوضع الاقتصادي إلى الاداء الأمني للحكومة.
- **الانقلاب العسكري في مصر وانعكاساته على الشأن التونسي:** شكل حدث الانقلاب العسكري في مصر محورا حاسما في التحولات السياسية العربية، وخصوصا لدى الاسلاميين، وانعكس على مشهد الازمة السياسية في تونس، حيث حاولت بعض القوى التونسية استنساخ التجربة المصرية من خلال:

– تباين المواقف حول الانقلاب في مصر فاعتبرته القوى العلمانية واليسارية كحركة نداء تونس والجبهة الشعبية تصحيحا لمسار الثورة ، وإيذانا بنهاية الاسلاميين، وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية، فباركتا الانقلاب وتبنيا خطابا تحريضيا يهدف إلى الاطاحة بحكومة الترويكا.[1]

– الاعلان عن ميلاد حركة تمرد تونسية في يوليو2013 مشابهة لحركة تمرد المصرية.

– تأسيس جبهة إنقاذ تونسية على الشاكلة المصرية والتي تهدف إلى تهيئة الشارع للقبول بالتغيير في هرم السلطة من خلال ضغط المظاهرات وتدخل المؤسسة العسكرية.[2]

وعلى العكس من ذلك تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة، واعتبرت ما حدث في مصر انقلابا على الشرعية، وأن الانقلاب رسخ تقسيم المصريين. ورغم سعي المعارضة التونسية لاستيراد الحدث المصري، إلا أن ذلك فشل لعدة عوامل نذكر منها:

– اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين فمصر ذهبت إلى انتخابات رئاسية دون التوافق على المسار الانتقالي، ما أفرز انقساما عموديا بعد نتائج الانتخابات، في حين تونس ذهبت في مسار المجلس تأسيسي، ما فرض التشاركية في تجربة الحكم ما سمي بالترويكا.

– الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر وتدخلها في إدارة شؤون الدولة في مقابل حياد المؤسسة العسكرية التونسية، والتزامها الحياد.

---

1 أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، سياسات عربية ، العدد 6، 2013، ص80.

2 المرجع نفسه والصفحة.

– مشاهد الانقلاب العسكري في مصر من سفك للدماء والتضييق على الحريات، رسمت لدى التونسيين الخوف والارتياب من المجهول، وعواقب التغيير بالقوة.[1]ما عزز ضرورة التوافق بدل الصراع والتصادم.

● **الاختلاف حول مهام روابط حماية الثورة:** تشكلت هذه الروابط في بدايات الثورة التونسية حين غابت أجهزة الدولة الأمنية، بهدف الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وقد تم شرعنة هذه الروابط وتمتعت بالصفة القانونية وأصبحت ممثلة في كل محافظات الجمهورية، وعهدت لنفسها عدة مهمات، من بينها مواجهة الثورة المضادة، وحماية الشرعية الانتخابية بعد الثورة ، وتحقيق أهداف الثورة،[2] إلا أن هذه الروابط بقت محل نزاع بين الترويكا وأحزاب المعارضة والتي اعتبرتها هذه الاخيرة بأنها خطر على الديمقراطية، ودعت لضرورة حلها، في مقابل ذلك تمسكت الترويكا وأنصارها برفض حلها، معتبرين ذلك من اختصاص القضاء وليس من اختصاص السلطة التنفيذية.[3]

إلا أنه من ناحية أخرى وعلى العكس مما تم ذكره من مسببات الأزمة في ظل حكم الترويكا فقد أرجع عالم الاجتماع السياسي المنصف الوناس ذلك الفشل إلى الأزمة المجتمعية العميقة التي عاشتها تونس بعد 2011 والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

● **غياب ثقافة سياسية تعاقدية وتوافقية:**[4] لقد هيمنت المطلبية النقابية والمهنية ما بعد سنوات 2011 على المطلبية السياسية والتنموية، ونتيجة لذلك حصل "الانزلاق" من المسألة السياسية الديمقراطية إلى المطلبية الحينية والرغبة في الإشباع التنموي والاقتصادي على حساب المطالب الأخرى، ويعود ذلك إلى ثقافة التونسيين المتمركزة أساسا على المطلبية والاعتماد على موارد الدولة، وتأخير تحقيق ديمقراطية النظام السياسي. ما يعني أن تلك المطلبية الاجتماعية الآنية أدت إلى هشاشة الدولة ، وهو ما تسبب في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي. في حين أن

---

1 أنور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص81.

2 المرجع نفسه، ص77.

3 المرجع نفسه، ص78.

4 المنصف وناس، **معوقات الانتقال السياسي في تونس ، محاولة في سيسيولوجيا الاحتجاج**، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 144، 2018، ص206.

المراحل الانتقالية حسب **J.Diamand** و**W.Zartman** و**D.Bauchard** تقتضي شرطين لا محيد عنهما:[1]

- دولة قوية بشرعيتها وبقوة القانون.
- مستويات عليا من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وهو ما جعل الواقع المجتمعي التونسي مأزوم وجعله عرضة للاستغلال والتوظيف من قبل أطراف وقوى سياسية معينة ، ما نتج عنه عدم القدرة على تأسيس شراكة سياسية بين الفواعل المختلفة.

- **الاستقرار السكوني ولاد التوترات والانفجارات:**[2] شهدت تونس قبل الثورة حالة من الاستقرار المؤقت السكوني، الملغوم المدعوم من مسألة شرعية الحكم المستندة من الشرعية الثورية، والوحدة الوطنية، وحماية الأمن الوطني والتصدي للتهديدات الخارجية. إلا أن ذلك الاستقرار أسس على قانون القوة وليس قوة القانون، ما أنتج بيئة طارئة ومعادية للديمقراطية ، ولكل مؤشراتها من المشاركة في صنع القرار، وحق التعبير، والعدالة في التوزيع، ومنع حصول أي تعددية في الرأي، أو منافسة سياسية وثقافية وأيديولوجية. ما يعني أن هذا الاستقرار خلق بيئة مهيأة للانفجار المسيس وغير حاضنة للديمقراطية وهذا ما حصل في جانفي 2011.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مسببات الازمة في مرحلة الانتقال السياسي في تونس متداخلة ومعقدة فيها ما هو متعلق بالفواعل السياسية وأطراف النزاع، ومنها ما يتعلق بالسياق العام الداخلي والخارجي لتونس، ومنها ما هو مرتبط بالثقافة السياسية المجتمعية الموروثة عن الحقبة السياسية السابقة، إضافة إلى أن مرحلة الانتقال موسومة بعدم الاستقرار وهو ما أثر على المشهد السياسي في هذه المرحلة، وفرض ضرورة الحوار الوطني للخروج من الازمة السياسية ببناء المؤسسات السياسية ووضع دستور للبلاد.

- **النخب القديمة والقوى المعارضة للترويكا والاصطفاف السياسي:** بالرغم من منع الكثير من نخب النظام القديم من الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، إلا أن حضورهم كبنى داخل النظام الجديد كان واضحا، وهو ما عزز من نفوذهم وقدرتهم على التأثير في المشهد

1 المنصف وناس، مرجع سابق، ص 208.

2 المرجع نفسه، ص 210-211.

السياسي، من خلال سيطرتهم على الإعلام وعالم المال والأعمال والعديد من المناصب الإدارية والأمنية في الدولة. إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها حكومة السبسي في المرحلة السابقة، والتي مكنتهم من العودة للمشهد السياسي ما بعد الثورة. وهو ما تبين لحكومة الترويكا حين وجدت نفسها في مواجهة تلك الضغوطات، وإلى عدم إحكام سيطرتها على الوضع، وعدم تنفيذ الكثير من القرارات على أرض الواقع خاصة من المؤسسة الأمنية.[1]

غير أن بنى النظام القديم ليسوا القوة الوحيدة المعارضة للترويكا في الساحة السياسية، حيث يتشارك معهم في ذلك قوى سياسية وقومية أخرى رغم مجهريتها. إلا أنها كانت لها القدرة على توتير المشهد في هذه المرحلة، وبالرغم من أن الكثير من الممثلين لهذه الجبهات لهم موقف العداء مع بنى النظام القديم إلا أن الموقف من الترويكا ومعارضة النهضة جمع بينهم.

ويعد فشل الترويكا في تحقيق الإصلاحات والوعود الانتخابية في الشغل والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني، وفشلها في استباق العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، نتيجة لذلك ظهرت تيارات سياسية معارضة للترويكا وعلى رأسها الجبهة الليبرالية، والجبهة اليسارية القومية، وجبهة الإنقاذ الوطني.

الجبهة الليبرالية: وهي جبهة ليبرالية علمانية اتخذت موقفا وموقعا معارضا لحكومة الترويكا منذ توليها السلطة، واعتبرت نفسها غير معنية بالتحالف معها أو المشاركة في حكومتها، ومن أبرز مكوناتها الحزب الجمهوري والذي خسر انتخابات المجلس التأسيسي ما أضعف حضوره السياسي، إلا أنه تدارك هزيمته السياسية ودخل في تحالف موسع أطلق عليه **الاتحاد من أجل تونس**، والذي ضم كلا من حزب آفاق تونس، وحزب نداء تونس، واستطاع هذا التحالف تشكيل قوة ضاغطة على الترويكا.[2]

الجبهة اليسارية القومية: يتكون هذا القطب من الأحزاب اليسارية والقومية ذات التوجه الراديكالي، والجامع بينها هو عدم عمقها الشعبي، وضعف تمثيلها داخل المجلس التأسيسي، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكل هذا

1 الترويكا التونسية: **استعادة المبادرة بمواعيد جديدة**. مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص3.

2 أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص74.

الاتجاه ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري، والتي ضمت 14 حزبا من القوميين واليساريين، أهمها حركة الشعب بخلفيتها القومية وميلها الناصري، وحزب العمال الذي يتزعمه حمة الهمامي، وتبنت هذه الجبهة توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة، وحركة النهضة خصوصا.[1]

جبهة الإنقاذ الوطني: تأسست هذه الجبهة على إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد براهمي، وضمت عددا من الأحزاب المعارضة للترويكا، وفي مقدمتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وأحزاب ليبرالية واشتراكية، كما التحق بها الاتحاد من أجل تونس، ودعت جبهة الإنقاذ إلى تنظيم المظاهرات والاعتصامات من أجل حل المجلس التأسيسي وجميع السلط المنبثقة عنه (الحكومة ومؤسسة الرئاسة)،[2] وقد نجحت الجبهة في حشد الشارع ما سمي باعتصام الرحيل، واستمالة الاتحاد التونسي للشغل إلى جانب مطالبها، ما أدى إلى تعليق أعمال المجلس لشهرين، ما نتج عنه تعثر المسار الانتقالي من خلال تعطيل صياغة الدستور والتهيئة للانتخابات التشريعية.[3]

- **السياق الداخلي والخارجي لتونس في هذه المرحلة:** بعد مرور سنة على تجربة الترويكا، على الرغم من اعتبارها أول تجربة ديمقراطية بعد انتخابات حرة. والتي لم تسلم من انتقادات المعارضة والمجتمع المدني، وحتى بعض الجهات الخارجية، واتهامها بالفشل السياسي والاقتصادي والأمني والحقوقي، إضافة إلى إخفاقها في تحسين الاوضاع الاجتماعية بصفة عامة، وضعف سيطرتها على الملف الأمني، ومن شواهد ذلك ارتفاع عدد الاضرابات والاعتصامات والفوضى الاجتماعية في غالبية المناطق خاصة الداخلية منها، وغلق الطرقات، والمؤسسات الاقتصادية، والاحتجاجات الاجتماعية ذات الصبغة المطلبية. في حين تشير التقارير الاقتصادية إلي أن تونس بحاجة إلى حالة من الاستقرار والأمن لتتمكن من التعافي وتجاوز العقبات.

وما زاد من عبء حكم الترويكا صعوبة الظرف الاقتصادي، وحالة التذبذب، وهو ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية العامة، حيث بلغ معدل التضخم في تونس في شهر أوت 2012

1 أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص74.

2 المرجع نفسه، ص75.

3 المرجع نفسه والصفحة.

نسبة 5,6%، وبلغ العجز التجاري في نفس الفترة 5,8%، وسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشا نسبته 2.2-% خلال الثلث الاول من سنة 2012 وبلغ مؤشر الاستهلاك العائلي 5,5%.[1]

وبسبب الفوضى الاجتماعية وحالة اللاإستقرار والاعتصامات المتكررة والمطالبة بزيادة الاجور أثر ذلك على عائدات السياحة والاستثمار. بشكل واضح حيث سجلت سنة 2011 مغادرة 200 شركة أجنبية من مجموع 3000 شركة، ما زاد في عدد العاطلين عن العمل الذي وصل إلى 800 ألف عاطل. كما سجلت النسبة العامة للبطالة في الثلث الاول سنة 2012 نحو 18,1%،[2] والجدول التالي يوضح نسب البطالة وتوزيعها جغرافيا في تونس.[3]

الجنس		حاملي الشهادات	الاقاليم الجغرافية					
			تونس العاصمة	الشمال الشرقي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
الذكور	%14,9	%33,1	%19,4	%12,6	%12,4	%23,1	%26,1	%25,3
الاناث	%26.6							

جدول رقم:07 نسب البطالة في تونس سنة 2012

إضافة إلى ما سبق فإن الترويكا تعيش أزمة داخلية بين مكوناتها الثلاثة، أدت بها إلى انشقاقات داخلية خاصة مع توزيع الحقائب الوزارية، وكيفية التعامل مع النظام القديم، وأمام المطلبية الشعبية المتزايدة والسقف العالي بعد الانتخابات، وانتظار التونسيين فتح ملفات الفساد ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجهات الأكثر فقرا.[4] اختارت الحكومة عدم التصادم مع النظام القديم لأسباب عديدة، وهو ما وسع الهوة بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني التونسي، ما زاد في حالة التوتر ودفع بالاحتقان السياسي إلى حد الدفع والمطالبة بنزع الشرعية عن المؤسسة المنتخبة الوحيدة بعد الثورة.

1 عائشة التايب، الترويكا الحاكمة في تونس: مرجع سابق، ص 74.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 المرجع نفسه والصفحة.

4 تقدير موقف، **الازمة السياسية في تونس**، 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 2.

والملاحظ أن الصراع يكاد ينحصر بين القوى التي انتصرت في الانتخابات والقوى التي انهزمت، وبين أنصار حكومة الترويكا وأنصار حكومة السبسي سابقا والتي اعتبرها الكثيرون على النظام السابق، أي أن الصراع بقي محصورا إما حول الثورة أو حول الانتخابات.[1] وهو ما عرقل التقدم في المسار الانتقالي، لان بناء المؤسسات يحتاج إلى توافقات سياسية مجتمعية.

- **أما عن المواقف الخارجية:** فقد برز الموقف الفرنسي، وهو ما عبر عنه وزير داخليتها في حوار له على إحدى الإذاعات الفرنسية، حول الازمة السياسية في تونس فقال: "على فرنسا دعم الديمقراطيين وواصفا الاسلاميين بالفاشية الصاعدة"، وعلى نفس الإذاعة تدخل الباجي قايد السبسي مقدما حزبه بوصفه ممثلا للديمقراطيين.[2]

وهو ما تم تفسيره من أوساط في السلطة على أن رموز النظام القديم –حلفاء فرنسا التقليديين – هم من يحتكر الديمقراطية دون غيرهم في تونس. وأنهم في تحالف مع فرنسا خاصة بعد تصريح لإحدى ممثلات الجبهة الشعبية المعارضة على قناة فرنسية، حيث طالبت فرنسا بالتدخل إسوة بتدخلها في مالي.

وبناء على ذلك كانت ردة الفعل الرسمية على تصريحات وزير داخلية فرنسا باستدعاء السفير الفرنسي للاحتجاج على ما اعتبر تدخلا سافرا في الشأن الداخلي التونسي.[3]

وإلى جانب الموقف الفرنسي، تزايدت ضغوطات المنظمات الحقوقية والجهات الدولية من خلال تقاريرها حول تونس. فقد نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها الذي تضمن انتقاداتها للحكومة التونسية بعدم تقدمها في تسوية عدد من الملفات المستعجلة المتعلقة بالعدالة الانتقالية والتأخر في البت في ما يتعلق بقضايا شهداء وجرحى الثورة وملفات الفساد،[4] إضافة إلى ذلك أشار التقرير إلى عدم حزم الحكومة في التعاطي مع حل المشاكل الأمنية والاحتجاجات الاجتماعية خاصة من بعض الفصائل المتشددة.

---

1 الترويكا التونسية: استعادة المبادرة بمواعيد جديدة، مركز الجزيرة ،2012 متحصل عليه: https://bit.ly/3QOkF7z ، يوم 2021/09/20.

2 الازمة السياسية في تونس، مرجع سابق، ص5

3 المرجع نفسه والصفحة.

4 عائشة التايب، مرجع سابق، ص 75.

- **موقف الجيش من الأحداث:** تمثل موقف الجيش من الأحداث من خلال وزير الدفاع التكنوقراط والمحسوب على قيادات الجيش، ببعث إشارات سلبية، حين قام على غير العادة باتصال هاتفي على إحدى القنوات التلفزيونية ينتقد فيها أي إشارة في تسخير القوات المسلحة لحماية جنازة شكري بلعيد من قبل رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، قائلا إن الجيش لا يخضع إلى أي حزب، مشككا ضمنيا في موقع رئيس الجمهورية بوصفه قائدا أعلى للقوات المسلحة.[1] وهو ما جعل البعض من المقربين للسلطة يتحدث عن محاولة انقلابية على الشرعية. رغم أن الجيش التونسي التزم موقف الحياد في كل مراحل الانتقال في تونس.

وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات المذكورة سلفا فقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات والإنجازات على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني ، كما تم تنفيذ العديد من الاصلاحات فقد أشارت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في ثلثه الثاني لسنة 2012 إلى انخفاض نسبة البطالة خاصة لدى الفئات التعليمية من 29,2% إلى26,1% وتراجع عدد العاطلين إلى 691,7 ألف بدل 800 ألف.[2] وهو ما يعكس جهد الحكومة في التشغيل ومقاومة البطالة، اما في محاربتها للإرهاب فقد صنفت الحكومة جماعة أنصار الشريعة منظمة إرهابية،[3] ويعد هذا القرار خطوة مهمة من قبل الترويكا والنهضة خصوصا.

المطلب الثالث: وثيقة الدستور والتوافقات المجتمعية يعتبر الدستور مقوما أساسيا من مقومات الدولة الحديثة، لأنه يحدد فلسفة حكمها وطبيعة نظامها، وينظم علاقات سلطاتها، ويضمن حقوق وحريات أفرادها، حيث اختارت تونس الطريقة التأسيسية من أجل الدعوة إلى صياغة دستور جديد، يقوم بصياغته مجلس تأسيسي منتخب، وتمت المصادقة على الدستور التوافقي في تونس في المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014 وذلك بعد ثلاثة سنوات من اندلاع الثورة. وصوت 200 نائب بالموافقة على الدستور الثاني في تاريخ البلاد من أعضاء المجلس البالغ عددهم 217 عضو.

---

1 الازمة السياسية في تونس، مرجع سابق، ص 4.

2 لمعلومات أكثر أنظر: عائشة التايب، **الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات**، ص74.

3 الحكومة التونسية تصنف أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي، متحصل عليه: https://bit.ly/3eZhUTA ، تم الاطلاع عليه 2021/06/19.

وقد شكلت المحاور الأربعة الآتية الجدل السياسي في النقاش بين الإسلاميين والعلمانيين:

- **هوية الدولة التونسية وعلاقة الدين بالدولة:** كانت مسألة إدراج الشريعة الإسلامية في الدستور محل جدل بين القوى السياسية، ففيه من طالب بتنصيص الشريعة الاسلامية واعتبارها مصدر للتشريع، وبين من دعا إلى الاكتفاء بالفصل الاول لدستور 1959 والذي نص على أن" تونس دولة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها " وهو ما ذهب إليه المجلس في النهاية. ورغم تنازل الإسلاميين الذين يسيطرون على أغلب مقاعد المجلس التأسيسي في تونس عن اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع، إلا أن الدستور يؤكد في الفصل السادس على أن الدولة تحمي حرية الضمير والمعتقد وتسعى للتصدي لدعوات التكفير وحماية المقدسات، وهذا الفصل توافقي بين الإسلاميين والعلمانيين.
- **طبيعة نظام الحكم:** بعد الاختلافات حول طبيعة نظام الحكم بين دعاة النظام البرلماني (النهضة) ودعاة النظام الرئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري) ودعاة حكم تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية)[1].فإنه يمكن اعتبار أن طبيعة النظام السياسي في تونس مختلط حيث:

– يقر الدستور لرئيس الجمهورية بصلاحيات في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، وحل البرلمان في حالات معينة.

– الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب.[2]

– يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتكوين الحكومة.[3]

- **حقوق المرأة:** تعلق الصراع بين دعاة المساواة المطلق وبين دعاة التكامل بين الطرفين ولكل خصوصيته. إلا أن الدستور أكد في الفصل 46 على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وسعي الدولة إلى تحقيق التناصف بين الجنسين في الهيئات المنتخبة.[4]

---

1 أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 77.

2 الفصل 95 من الدستور التونسي.

3 الفصل 89 من الدستور التونسي.

4 الفصل 46 من الدستور التونسي.

- **قانون تحصين الثورة:** والمراد به قانون العزل السياسي وينص على استبعاد قيادات التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، وكان التجاذب بين من أراد أن يضمه للدستور (عدد من نواب حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء) بينما رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرهم من أحزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح واعتبرته تضييق على الحريات وأنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية.[1]

المطلب الرابع: الآليات الدستورية لتحقيق الانتقال وتعزيز الاستقرار السياسي لقد بني دستور تونس 2014 على تصور ديمقراطي، في اطار توافق جامع بين كل النخب التونسية، ومحاولة لتأسيس جمهورية ثانية تحتكم إلى الآليات الديمقراطية في علاقة الحاكم بالمحكوم، والتأكيد على وجود مؤسسات دستورية تكرس النظام الديمقراطي، ومنظومة حقوق وحريات.

- **باب الحقوق والحريات:** يعتبر ما جاء به دستور 2014 في باب الحقوق والحريات نقلة نوعية مقارنة مع دستور 1959 ، فدستور 2014 خصص باب للحقوق والحريات فيه تسعة وعشرون فصلا تعزز تلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وقد أكدت على جملة من الحقوق والحريات من بينها على سبيل المثال: ما نص عليه الفصل 34 في حق المشاركة السياسية من خلال حق الانتخاب والاقتراع والترشح ، وقد نص الفصل 35 على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات. وأما الفصل 37 نص على حق حرية الاجتماع والتظاهر السلميين.

وما يمكن ملاحظته هنا أن الدستور جاء بمنظومة متكاملة للحقوق والحريات لتعزز التوجه نحو الانتقال الديمقراطي.

- **طبيعة النظام السياسي:** لقد كان أحد محاور الخلاف بين النخب السياسية كما أشرنا سابقا، إلا أنه تم الاتفاق في الاخير على شكل نظام جديد يحد من عودة ممارسات الاستبداد، ويؤسس لمرحلة ديمقراطية جديدة في تونس، وهو نظام مختلط يتحقق فيه توازن بين رأسي السلطة

1 أنور الجمعاوي ، مرجع سابق، ص 77.

التنفيذية، ما جعل البعض يعتبره نظام مختلط في حين رأى أخرون أنه نظام شبه برلماني.[1] وقد تميز هذا النظام بـ:[2]

– ثنائية التمثيل الشعبي من خلال انتخاب رئيس الدولة والبرلمان من الشعب وهي خاصية تتميز بها الانظمة الرئاسية.

– ازدواجية السلطة التنفيذية.

– الرقابة بين السلطة التشريعية والتنفيذية وهي خاصية تتميز بها الانظمة البرلمانية.

● **استقلالية السلطة القضائية:** يساهم القضاء العادل في المحافظة على السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي، وقد أفرد المؤسس الدستوري التونسي بابا خاصا بالسلطة القضائية، وقد ورد في الدستور من النصوص ما يعزز هذا التوجه، من مبادئ داعمة لاستقلال القضاء، وأن السلطة القضائية لا تقتصر على القضاء العدلي فقط مثلما هو الحال في دستور 1959 بل تتضمن القضاء الإداري والمالي والمحكمة الدستورية والنيابة العامة، وتتمثل مهام هذه الهيئات في تحقيق العدل وعلوية القوانين وحماية الحقوق والحريات.[3] ما يعني أن دستور 2014 جاء بتصور جديد للقضاء يقوم على:

– استقلالية السلطة القضائية والمجلس الاعلى للقضاء، ومنع القضاء الاستثنائي والتأكيد على نشر تقارير مجالس القضاء، واحداث قضاء دستوري.[4]

● **الهيئات الدستورية المستقلة:** يحمل الباب السادس من الدستور عنوان الهيئات الدستورية المستقلة، وهو أحد العناصر الفارقة بين دستور 1959 ودستور 2014، وحددت وظيفة هذه الهيئات كما نص عليه الفصل 125 أن وظيفتها دعم الديمقراطية وأنها تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وتنتخب من قبل مجلس الشعب. وأهم هذه الهيئات هي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي تتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها والاشراف عليها في جميع مراحلها كما نص عليه الفصل 126 من الدستور.

---

1 صرصار محمد شفيق، **النظام الدستوري في تونس بعد 27 جانفي 2014 ومعضلات تطبيق أحكام الدستور في 10 سنوات من الانتقال الديمقراطي مجموعة دراسات**، 2021، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ص17.

2 المرجع نفسه، ص18.

3 ماهر عبد مولاه، **استقلال القضاء التونسي بعد الثورة** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 470، افريل 2018، ص 74.

4 صرصار محمد شفيق، مرجع سابق، ص18.

- **السلطة المحلية واللامركزية الادارية:** شكل الباب السابع من الدستور نقلة نوعية في تعزيز دور الجماعات المحلية في التسيير ومشاركتها للمواطن في صنع القرار من خلال آليات الديمقراطية التشاركية، واحتوى هذا الباب على 12 فصلا نصت كلها على الدور الذي يجب أن تتمتع به الجماعات المحلية من خلال ادارتها للشأن العام.

ومن خلال ما سبق تسجل الدراسة ما يلي:

- أهم ما ميز الدستور التونسي هو التوافق على القضايا الاجتماعية التي تبنى عليها الدولة، والتي يشترك فيها جميع التونسيين مثل مسألة الهوية والدين واللغة وطبيعة النظام السياسي، واعتبرها الدستور مواد صماء لا يمكن تعديلها.
- طبيعة النظام السياسي المختلط وغير الواضح والذي يعني وجود إرادتين تنفيذيتين في الحكم، وهو ما قد يسبب حالة من اللاستقرار السياسي في العلاقة بين السلطات الثلاث (الحكومة ومجلس نواب الشعب، رئاسة الجمهورية).
- بالانتهاء من صياغة دستور توافقي تكون تونس قد خطت خطوة نحو الأمام في عملية الانتقال الديمقراطي، وعززت من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال وجود وثيقة دستورية يحتكم لها الجميع.
- التنازلات التي قدمتها حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على الرغم مما تحظى به من حضور في المجلس ساهم في حالة الاستقرار السياسي في مرحلة انتقالية هشة.
- استكمال المجلس الوطني التأسيسي مهامه المنوطة به، رغم الأزمات السياسية التي مرت بها تونس في تلك المرحلة، وكثرة الدعوات المطالبة بحله من طرف المعارضة، أعطت انطباعا على أن وجود مؤسسات منتخبة رغم ضعفها يساهم في الدفع نحو الانتقال، وتحقيق الاستقرار السياسي، على عكس وجود مؤسسات انتقالية غير منتخبة وهذا ما لوحظ في تونس.

الفصل الثالث

آليات توطيد الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي

الفصل الثالث: آليات توطيد الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي

يعد الحوار السياسي كمخرج لتعثر عملية الانتقال الديمقراطي، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال عملية الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية التوافقية، والتي هي شرعية مهمة في بدايات الانتقال الديمقراطي، أي قبل الوصول لعملية الترسيخ الديمقراطي التي تحاول الفواعل السياسية الوصول لها بعد عملية الانتقال الديمقراطي. كما يعد استكمال المسار الانتخابي والتداول السلمي على السلطة ضمن الأطر الدستورية يعبر عن حالة من الاستقرار السياسي، إضافة إلى الاستقرار المؤسساتي الذي هو انعكاس للعملية الانتخابية، ولهذا سيتم معالجة هذه العناصر في هذا الفصل، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الحوار الوطني كآلية لتوطيد الاستقرار

المبحث الثاني: المسار الانتخابي في تونس(2019/2014) وتعزيز الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: التحويرات الحكومية والاستقرار المؤسساتي (فعالية الحكومة والسلطة التشريعية)

المبحث الأول: الحوار الوطني كآلية لتوطيد الاستقرار

بعد ظهور العديد من الأزمات السياسية بين السلطة والمعارضة وتعمقها في ظل وضع اتسم بانعدام الثقة وحالة من اللااستقرار السياسي، والتي مردها إلى إنتقادات الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي، والتأخير في إصدار الدستور، وتردي الاوضاع الأمنية خاصة بعد عمليتي الاغتيال السياسي اللتين استهدفتا شكري بلعيد ومحمد البراهمي وهما من رموز اليسار التونسي المعارض، في حين أعتبر رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي في كلمته في أشغال المؤتمر الوطني للحوار أن تأزيم الاوضاع مفتعل وقال "كرهنا جميعا هذه الأزمة خاصة وأن الكثيرين يعتقدون أنها مفتعلة."[1]

وفي خضم هذه الاحداث كان للمجتمع المدني دور المبادرة في حلحلة الأمور بدافع المحافظة على المسار الانتقالي وتثبيت حالة الاستقرار السياسي من خلال بعث جولات الحوار الوطني من أجل إيجاد أرضية مشتركة توافقية بين الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية.

المطلب الأول: مسار الحوار الوطني مر الحوار الوطني بثلاث جولات مهمة:

1- **الجولة الأولي:** حيث ساند الاتحاد التونسي للشغل في مبادرته للحوار الوطني الأولى أحزاب المعارضة المتحالفة ضد الترويكا، وقد غاب عن هذا الحوار حزب النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وهما الحزبان الفاعلان في المشهد السياسي، واعتبرا الحوار بأنه طرح كبديل عن المؤسسات المنتخبة مطالبين بالتمسك بشرعية المجلس التأسيسي، وبرز ذلك في كلمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جولة الحوار من خلال التأكيد على "شرعية المجلس التأسيسي لينظر في حصائد هذا الحوار الوطني"[2]. رغم حضورهما بصفتهما الرسمية وليست الحزبية.

2- **الجولة الثانية:** عاود الأمل الرباعي الراعي للحوار بقيادة الاتحاد التونسي للشغل ودعا جميع الأطراف لحوار وطني بناء على ما تم التوافق عليه في المرحلة السابقة من خلال

1 محمد الهادي الأخروي، **الحوار الوطني 25جانفي 2011-20نوفمبر2014مسار مفتوح**، ط الاولى ،2016ص 31.
2محمد الهادي الأخروي، مرجع نفسه، ص31=34.

الجولة الأولى، أو في إطار مبادرة الترويكا التي اشترطت أن سلطة القرار فيما يتم من توافقات تعود للسلطة الشرعية المتمثلة في المجلس الوطني التأسيسي، أو من خلال مبادرة رئاسة الجمهورية التي احتضنها قصر قرطاج في 14 أفريل 2013 بحضور ممثلين عن عدة أحزاب من الترويكا وحزب نداء تونس وغيرهم.

بناء على ما سبق جمع الاتحاد التونسي للشغل الفرقاء أملا في الوصول إلى توافقات حول الانتهاء من وثيقة الدستور، وتحديد تاريخ الاستحقاقات القادمة.[1] إلا أن تمسك كل الأطراف بمطالبهم حال دون الوصول لتوافقات بين الأطراف، فالمعارضة تطالب بحل المجلس واستقالة الحكومة، في حين تمسكت الترويكا الحاكمة بشرعيتها وتجنبها تحديد موعد الاستحقاقات واشتراط تلازم المسارين التأسيسي والحكومي معا.[2]

3- **الجولة الثالثة:** بناء على الوضع الذي تمر به البلاد، وضغط العوامل الداخلية (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية)، والضغوطات الخارجية (الاقليمية والأوربية والأمريكية) نجح الرباعي في الدفع بالحوار من جديد، والاتفاق على خارطة جديدة توافقية بين الترويكا والمعارضة.

المطلب الثاني: مكونات الحوار الوطني جمع الحوار ثلاث مكونات أساسية تمثلت في الطرف الراعي للحوار وهو الوسيط بين الفرقاء وتمثل في الرباعي (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان)، والسلطة الحاكمة والممثلة في حزبا الترويكا الحاكمة (النهضة والتكتل) والمعارضة السياسية والممثلة في التيار اليساري والعلماني.

الفرع الأول: الرباعي الراعي للحوار لعب الرباعي الراعي للحوار دور الوسيط بين الأطراف لحلحة الأمور، وقد أنشأ هذا التحالف بين الجهات الأربعة الفاعلة – الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان – وعرف باسم المجموعة الرباعية والتي

1 المرجع نفسه، ص53.

2 عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمالات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 2014، الدوحة، ص4.

تحصلت على جائزة نوبل للسلام نظير جهودها في تجاوز الأزمة التونسية. وتشكلت هذه الرباعية نتيجة محادثات واجتماعات رسمية وغير رسمية مع العديد من الفواعل من منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية وحتى سفراء دول أجنبية في تونس.[1] وتشكل الرباعي الراعي للحوار الوطني من:

1- **الاتحاد التونسي للشغل:** لعب الاتحاد التونسي للشغل دورا فاعلا من خلال مبادرات الحوار الوطني عامي 2013/2012، وعلى اعتبار أن الاتحاد التونسي للشغل ذو توجه يساري معارض للترويكا والنهضة خصوصا، ما جعل منه محل شرعية لدى قوى التيار اليساري والعلماني والقبول به كطرف راعي للحوار وليس من السهل له كسب ثقة النهضة.

2- **الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية:** يعد وجود الاتحاد التونسي للصناعة كطرف وسيط في الحوار مكسب وذلك باعتبار أن رئيسته مقربة من حزب النهضة وبتالي تحقيق التوازن بين التوجهات الأيديولوجية والسياسية داخل الرباعي، ومن جهة ثانية بعث رسالة طمأنة لقطاع الأعمال التجارية والتي كانت تربطهم علاقات وثيقة مع النظام القديم.

3- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان:** يعد وجود الرابطة قيمة مضافة للحوار الوطني، وقد كانت الرابطة محل إجماع وطني والكل يقر بحيادية الرابطة وهو ما جعلها محل احترام وتقدير من جميع الجهات المتصارعة.

4- **الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين:** تعد الهيئة مكونا أساسيا في المجتمع التونسي على اعتبار أنه من القوى المشاركة في الثورة والمناهضة لنظام بن علي، وهو ما أكسبه شرعية ثورية فكان محل ثقة عند أطراف الحوار.

الفرع الثاني: الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني اعتمد الرباعي الراعي للحوار الوطني مقياس التمثيل في المجلس التأسيسي كمعيار لتحديد الأحزاب المشاركة في الحوار، وقد وقع 20 حزبا على خارطة الطريق، وامتنع كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

1 ريكي هوستروب هوجبول، **الحوار الوطني في تونس عام 2013، تقارير مؤسسة بيرغهوف الالمانية**، برلين،2017، ص28.

وتيار المحبة من التوقيع على هذ الوثيقة. في حين رفض كلا من حزب التيار الديمقراطي وحركة وفاء الحوار رغم تمثيلهما في المجلس.[1] ويمثل الجدول الاتي قائمة الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني: وهي أحزاب السلطة الحاكمة (الترويكا) وأحزاب المعارضة الممثلة في اليسار والتيار العلماني[2]

أحزاب مساندة للسلطة الحاكمة (الترويكا)	أحزاب ثابتة في معارضتها	أحزاب طارئة (21)
حركة النهضة حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	حزب آفاق تونس	حزب الاتحاد الوطني الحر (22)
	حزب التحالف الديمقراطي	حركة التونسي للحرية والكرامة (23)
	حزب الجبهة الوطنية التونسية	حزب الإقلاع من أجل المستقبل (24)
	الحزب الجمهوري*	حركة الجمهورية (25)
	الحزب الشعبي التقدمي	
	حزب الخيار الثالث	
	حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي*	
	حركة نداء تونس*	
	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين**	
	التيار الشعبي**	
	حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد**	
	حزب العمال**	
	حزب المبادرة	
	حزب الأمان	
	الحزب الجمهوري المغاربي	
	الحزب التقدمي الشعبي	

الشكل رقم:06 قائمة الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني

1- **السلطة الحاكمة (أحزاب الترويكا)** شاركت أحزاب الترويكا في الحوار الوطني باستثناء حزب رئيس الدولة **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية** رغم مشاركة رئيسه في جلسة الافتتاح وقد علل الحزب عدم مشاركته في الحوار باعتباره انقلابا ناعما على الشرعية

1 عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الاليات والمالات**، مرجع سابق، ص 5-6.

2 المرجع نفسه.

الانتخابية، ومع تنصيب رئيس الحكومة الجديد المتفق عليه مهدي جمعة أعلن رئيس الدولة استعداده المطلق لإنجاح عمل فريقه الحكومي ومد يد العون له، رغم اتهامه من طرف العديد من المشاركين في الحوار الوطني بتماطله وسعيه لإفشال الحوار ومحاولة تعميق الأزمة أكثر.[1]

أما **حزب التكتل** والذي كان رئيسه مصطفى بن جعفر يرأس المجلس التأسيسي والذي علق أعماله، فقد عبر مجلسه الوطني المنعقد بتاريخ 1 ديسمبر 2013 في بيانه بتمسك الحزب بخيار الحوار الوطني للخروج من الأزمة الراهنة، والتأكيد على احترام دور المجلس الوطني التأسيسي.[2]

أما بالنسبة **لحركة النهضة** والتي كانت ترأس الحكومة فاعتبرت أن توقيع رئيسها راشد الغنوشي على وثيقة الحوار الوطني في 5 أكتوبر 2013 هو موقف حاسم في انطلاق الحوار رغم فجائية التوقيع، وتجاوزه لقرار مؤسسات الحركة، وأنه لا يوفر أي ضمانات، وذلك بتفنيدها للكثير من الأطراف ورهانها على رفض الحركة لهذا الشرط، لتظهر بمظهر الخارج عن الاجماع الوطني[3]. وأن قرار الانضمام للحوار يستند إلى إدراك الخطورة العميقة للموقف، ويشرح رئيس حكومتها على العريض ذلك بقوله: "كنا نخشى وقوع حرب أهلية، وهو ما دفعنا إلى التنحي"[4]، وقد أوضحت حركة النهضة في لائحتها التقيمية للحزب في المؤتمر السابع أن الحوار الوطني مثل مرحلة حاسمة في تجربة حكمها، واعتبرت أن مسار الحوار الذي انطلق يوم 16 اكتوبر 2012 لم يتوقف إلا مع استقالة حكومة علي لعريض، ومعتبرة تنحيها عن الحكومة ليس انهاء لحكمها خاصة أو لتجربة الترويكا عامة كما يروج له، بل اعتبرت أنها خرجت من الحكومة ولم تخرج من الحكم، وذلك بكونها متواجدة في المجلس بتمثيلها بأكبر كتلة، وأن تجربة الترويكا مستمرة باستمرار مؤسستي رئاسة الدولة والمجلس قائمتين. ومؤكدة

---

1 محمد سميح الباجي عكاز، **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: الحزب الذي دفع غاليا ثمن تمسكه بالرئاسة**، تم التصفح يوم 2021/08/18 على الرابط: https://bit.ly/3PCyOnC

2- المجلس الوطني يعبر على تمسك حزب التكتل بإنجاح الحوار الوطني، ديسمبر 2013، تم التصفح يوم 2021/08/17: https://bit.ly/3pxRqLa

3 حركة النهضة التونسية، تم التصفح يوم 2021/08/19: https://bit.ly/3K5QWFs

4 ريكي هوستروب هوجبول، مرجع سابق، ص 30.

على أن الحوار ساهم في تحديد معالم المرحلة التي قادتها حكومة التكنوقراط برئاسة مهدي جمعة فيما بعد،[1] وأن الحوار حافظ على مسار العملية الديمقراطية التي كانت مهددة.

وإضافة إلى ذلك اعتبرت حركة النهضة أن مشاركتها في الحوار كان من أجل تأمين بناء المؤسسات وإنهاء كتابة الدستور، واستكمال الانتقال الديمقراطي، وتحديد موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية، قصد تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز مكاسب الثورة، وهذا ما نص عليه بيان حركة النهضة في دورة مجلسها 18 يوم 6 أكتوبر 2013 وهو: الحفاظ على المجلس الوطني التأسيسي بصلاحياته كاملة إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد، مواصلة الحكومة الحالية أعمالها حتى انتهاء المجلس الوطني من مهامه التأسيسية، [2]وهو ما يعني تلازم المسارين الحكومي والتأسيسي وهو ما أكدته القيادية في حركة النهضة محرزية العبيدي نائب رئيس المجلس التأسيسي في مقابلة لها عن الحوار الوطني: قالت " دخلنا الحوار لكي ننقذ العملية السياسية".[3]

2- **المعارضة السياسية (الاتجاه العلماني واليساري)** تشكلت المعارضة بعد نتائج انتخابات المجلس التأسيسي، حيث أن جميع أحزاب اليسار أعلنت معارضتها لفكرة التحالف مع حركة النهضة وخاصة أنه لم يتحصل أي حزب منها على8 % فمثل أحزاب اليسار التونسي الحزب الجمهوري وزعيمته مايا جريبي والتي أصبحت زعيمة للمعارضة في المجلس التأسيسي،[4] إضافة إلى ذلك، فقد مثل التيار العلماني حزب نداء تونس والذي تأسس سنة 2012 من قبل مجموعة من الأفراد والأشخاص المحسوبين على نظامي بورقيبة وبن علي، وترأسه الباجي القائد السبسي، وهو ما اعتبر إعادة تشكل للنظام السابق أو الدولة العميقة، ومع أن الحزب قد جمع أطياف مختلفة وشخصيات من منظمات غير حكومية وبعض أحزاب الوسط واليمين، وقد كان الجامع بينهم هو معارضة النهضة ومحاولة موازنة السلطة معها.[5]

---

1 حركة النهضة التونسية، تم التصفح يوم 2021/08/19: https://bit.ly/3K5QWFs.

2 بيان حركة النهضة التونسية 6 اكتوبر 2013، تم التصفح يوم 2021/08/17: https://bit.ly/3PEihzF

3 ريكي هوستروب هوجبول، مرجع سابق، ص30.

4 المرجع نفسه، ص15.

5 المرجع نفسه، ص16.

وقد كان مطلب المعارضة بشقيها اليساري والعلماني خاصة بعد انسحاب 60 برلماني منها من المجلس التأسيسي واعتمادها على الشارع كشرعية لها.[1] ورغم أن وزن المعارضة في الشارع يبدو ضعيفا، إلا أنه نتيجة للأحداث الأمنية والاغتيالات السياسية حصل نوع من الالتفاف حولها، وقد غذت وسائل الاعلام ذلك فأصبحت المعارضة قادرة على التأثير في جزء من الشارع وهو ما أكسبها وزنا سياسيا لا يساوي وزنها في الشارع، وقد كان الاعلام والمال والمنظمات المهنية داعم للمعارضة.[2] وقد تحول دور المعارضة في الحوار الوطني إلى محاولة لتحييد المجلس التأسيسي وإعادة المشهد السياسي بخلاف ما أفرزته العملية الانتخابية، وهو ما يعني أن قوى المعارضة في الحوار تهدف إلى فسخ المنظومة التي أنتجتها الانتخابات [3]

وفي نفس السياق أكدت المعارضة السياسية على ضرورة الانتهاء من كتابة الدستور في عام واحد، وأن بقاء الترويكا في الحكم لمدة ثلاث سنوات يعد تماطلا منها، وهو ما يعني أن الترويكا فقدت شرعيتها، لذلك أكدت في مطالبها، في الحوار الوطني بحل المجلس الوطني التأسيسي، وإقالة الحكومة وحل الكثير من المؤسسات التي انبثقت عن انتخابات 23 أكتوبر 2011.[4]

المطلب الثالث: مضامين الحوار الوطني تضمنت خارطة الطريق التي تقدم بها الرباعي الراعي للحوار الوطني بعد أن عرضها وناقشها مع الأحزاب السياسية والتي كانت تجسد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة السياسية الراهنة ما يلي[5]:

- عقد جلسة أولى للحوار الوطني بدعوة من الرباعي الراعي للحوار الوطني بحضور الرؤساء الثلاثة ومسؤولو الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي ويتم خلالها:

---

1 حمادي الرديس، **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات، مبادرة الاصلاح العربي**،2018، تم التصفح يوم 2021/08/20: https://bit.ly/3AzUgWa

2 كمال القصير، **المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية**، 2014، تم التصفح يوم 2021/08/22: https://bit.ly/3wE2GcW

3 مركز الجزيرة للدراسات، **تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية**، 2013،تم التصفح يوم 2021/08/22: https://bit.ly/3wDvJgJ

4 كمال القصير، مرجع سابق، تم التصفح يوم 2021/08/22: https://bit.ly/3wE2GcW

5 محمد الهادي الأخروي، مرجع سابق، ص 73.

– القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية مستقلة بشرط عدم ترشح أعضائها للانتخابات القادمة، وتحل محل الحكومة الحالية والتي تتعهد بتقديم استقالتها، وتتمتع الحكومة الجديدة بكامل الصلاحيات لتسيير البلاد.

– استئناف جلسات المجلس الوطني التأسيسي وتحديد مهامه ونهاية أشغاله.

– بدء المشاورات حول الشخصية الوطنية المستقلة التي ستعهد لها مهمة تشكيل الحكومة.

– الاتفاق على رزنامة بشأن استكمال المسار الانتقالي من خلال ضبط مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العام بعد إمضاءها من جميع الأطراف، على أن يصدرها المجلس الوطني التأسيسي في جلسة خاصة.

ليتلخص الأمر في المحاور التالية [1]:

- **المجلس الوطني التأسيسي:** يباشر المجلس الوطني التأسيسي أعماله وينهي المهام التالية في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع وهي: اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، انهاء واصدار القانون الانتخابي، تحديد موعد الانتخابات، المصادقة على الدستور والاستعانة بلجنة خبراء من أجل الدعم والانتهاء من إعداده.
- **تكليف وتشكيل الحكومة الجديدة:** بالتزامن مع استئناف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله، تنطلق المشاورات بشأن اختيار شخصية وطنية مستقلة تكلف بتشكيل الحكومة في أجل أقصاه أسبوع واحد، وتتولى الشخصية المكلفة انطلاق المشاورات وإنهائها في أجل أقصاه أسبوعين، وبالتوازي تقدم الحكومة الحالية استقالتها وجوبا في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ بداية الجلسة الأولى للحوار الوطني، لتسند المهام للمجلس الوطني التأسيسي في المصادقة على تشكيل الحكومة الجديدة.
- **الحوار الوطني:** يتكفل الرباعي بمواصلة الحوار الوطني وحل بقية المشاكل الخلافية التي تعيق المرحلة الانتقالية، مع إلتزام الأطراف السياسية بالحوار.

1 محمد الهادي الأخروي، مرجع نفسه، ص 74.

وبناء على ما سبق انطلقت الجلسات التمهيدية للحوار الوطني في 13 أكتوبر 2013 حيث تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان[1]:

- **لجنة المسار الحكومي:** ومهمتها توافق الفرقاء السياسيين على تشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها، لتنهي باقي المرحلة وتهيئ لبيئة انتخابية ديمقراطية.
- **لجنة المسار الدستوري:** الانتهاء من كتابة الدستور والموافقة عليه وضمان التوافق على المسائل الخلافية.
- **لجنة المسار الانتخابي:** العمل على تكوين هيئة انتخابية مستقلة مهمتها تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

وفي انتظار عودة النواب المنسحبين من المجلس الوطني التأسيسي، ومن أجل أن ينطلق الحوار بصفة رسمية، عقدت جلسة تمهيدية ثانية يوم 18 أكتوبر 2013 والتي عبر فيها الجميع على ضرورة تحديد موعد الانطلاق الرسمي للحوار الوطني والتي حددت بتاريخ 25 أكتوبر 2013، إلا أن جلسات الحوار توقفت بسبب الخلافات بين أطراف النزاع حول اسم المرشح لرئاسة الحكومة، ومع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية استكمل مسار الحوار الوطني جلساته.

المطلب الرابع: مخرجات الحوار الوطني انتهى الحوار الوطني بعد مسار طويل من المشاورات والمفاوضات الصعبة، وبالفعل نجح الحوار التونسي في الوصول بتونس إلى حالة من الاستقرار السياسي بعد تعثر عملية الانتقال الديمقراطي، وقد جاء في الجلسة الختامية للحوار الوطني يوم 10 نوفمبر 2014، وذلك بعد أن تم ايجاد الحلول لكل الخلافات التي كانت عالقة بين التونسيين ما يلي:

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية برئاسة السيد مهدي جمعة.

1 هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل قصة شغف تونسية نقابيون في الثورة، تونس**، 2016، ط1، ص ص242.243

- الانتهاء من كتابة الدستور والمصادقة عليه وذلك بأغلبية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أي 200 صوت من أصل 217.
- تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- إنجاز قانون الانتخابات.

وبعد المصادقة على الدستور، ووفق خارطة الحوار الوطني، تم إجراء الانتخابات التشريعية يوم 26 أكتوبر 2014 والدورة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية من 28 نوفمبر إلى 21 ديسمبر 2014.

المطلب الخامس: الحوار الوطني مصدر للاستقرار السياسي يعد الهدف من الحوار الوطني ايجاد حلول توافقية بين الفرقاء السياسيين، وذلك من أجل استكمال بناء المؤسسات الانتقالية، وتحقيق حالة الاستقرار التي تساهم في عملية البناء الديمقراطي للبلاد، وقد استند الحوار الوطني في تونس إلى أساسيات جعلت منه مصدر لتحقيق الاستقرار السياسي، والبناء الديمقراطي وذلك من خلال:

- فكرة تشكيل حكومة تتكون من شخصيات مستقلة يتم اختيار الاعضاء فيها على أساس الكفاءة السياسية وليس الانتماء السياسي، وهي حكومة وقتية مهمتها تصريف الأعمال وتحديد موعد الانتخابات القادمة، وهو محل إجماع بين الأطراف السياسية المتنازعة، والاتحاد العام التونسي للشغل، وهو ما يعني أن الكفاءة غير الحزبية هي الضامن لاستقرار البلاد، وإخماد الاضطرابات والاحتجاجات المنبثقة عن الحركات الاجتماعية، على اعتبار أن تشكيل حكومة مستقلة يكفل عودة المعارضة للحكم، ويمكن النهضة والترويكا من البقاء في الحكم من جهة ومن ناحية أخرى مقاومة فكرة حل المجلس التأسيسي.[1] وبالتالي ضمان حالة من التراضي بين أطراف النزاع، وهذا رغم المصاعب والعقبات التي جرى فيها الحوار الوطني، إلا أنه نجح في توفير شروط استقرار سياسي من خلال التوصل إلى توافقات بين الأطراف السياسية حول شخصية رئاسة الحكومة المستقلة حيث ضمنت الترويكا والنهضة خصوصا بقاءها في المجلس

1 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 244.

التأسيسي وتفادت إقصاءها من السلطة وسحب شرعية الحكم منها، أما المعارضة نجحت في تغيير حكومة الترويكا بحكومة كفاءات وطنية وبذلك تمكنت من الوصول إلى الحكم.

- الرباعي الراعي للحوار وخاصة اجتماع الاتحاد التونسي للشغل مع منظمة الاعراف ما يعني استناد الحوار الوطني لمرجعية الوحدة لإنقاذ البلاد من حالة الفوضى واللااستقرار السياسي، وشكلت الوحدة بين منظمة الاتحاد التونسي للشغل ومنظمة الأعراف داعما أساسيا في سير المفاوضات والتأثير فيها، والحصول على المساندة الداخلية والخارجية[1]. فمن ناحية يتمتع الاتحاد بالشرعية التاريخية ويشكل قوة تأثير في الساحة السياسية كونه قوة ضغط، وكون منظمة الأعراف شبكة من رجال الأعمال والمال، وهي تجسد تداخلا للمصالح الاقتصادية والسياسية المحسوبة على نظام بن علي، ما يعني تشارك البنى القديمة المحسوبة على النظام والبنى غير المحسوبة عليه في تسيير الحوار الوطني، وكذلك طمأنة المستثمرين كون الأزمة في تونس اقتصادية أيضا من خلال تواجد منظمة الأعراف.

- حقق الحوار الوطني الانتقال من مؤسسات مؤقتة تدير السلطة– المجلس الوطني التأسيسي والتنظيم المؤقت للسلط العمومية – إلى مؤسسات دائمة مجلس النواب والدستور، وهو ما يعزز من حالة الاستقرار السياسي وترسيخ الانتقال الديمقراطي.

- حياد الرباعي الراعي للحوار ومحاولة منه خلق توازن بين الأطراف السياسية فحدد هدفه العام بصياغة توافقات وطنية من خلال الإدارة الجماعية للمرحلة الانتقالية، وأكد على أن الحوار والتوافق لا يمثل بديلا عن السلط الدستورية صاحبة القرار.[2] وهو ما يوحي على أن الرباعي يؤكد على ضرورة الخروج من الأزمة من خلال الحوار والتوافق والإبقاء على السلط الدستورية والمجلس التأسيسي خصوصا وهو صاحب القرار.

- رغم أن جل الأطراف قدمت تنازلات، إلا أن تنازل حركة النهضة عن الحكومة، رغم أنها تملك الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي الوطني، حيث غلبت المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، وذلك من أجل إنجاح التوافق والحوار الوطني، كان خطوة حكيمة من

1 المرجع نفسه، ص 246.

2 محمد الهادي الأخروي، مرجع سابق، ص80.

الحركة، حيث اعتبر رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بأن: "مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة خاصة وأن الحركة لم تخرج من الحكم بالنظر لتواجدها القوي في المجلس التأسيسي مصدر السلطة في هذه المرحلة ".[1]

- نجاح الرباعية في بناء توافقات بين البنى الحاكمة القديمة والتي تتمتع بتجذرها داخل النظام السياسي والبنى الجديدة المنبثقة من صناديق الانتخابات وتمتعها بالشرعية الانتخابية.[2] وهو الأمر الذي جعل من الحوار عامل استقرار سياسي على أساس أن الديمقراطية تبنى على توافق بين البنى القديمة والجديدة، لأنه أصل الأزمة هو في تصارع البنى القديمة والبنى الجديدة.
- رغم الانقسام الأيديولوجي بين الأطراف السياسية، ورؤية كل طرف للحل حسب رؤيته وتمسكه بمواقفه، إلا أن الملاحظ أن هذا الانقسام لم يكن عموديا، مما عزز ترسيخ مؤشرات الوحدة الوطنية، والتي تعد من مؤشرات تحقيق الاستقرار السياسي.

1 عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الاليات والمالات**، مرجع سابق، ص 4-5.

2 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 256.

المبحث الثاني: المسار الانتخابي في تونس(2019/2014) وتعزيز الاستقرار السياسي

سنتطرق في هذا المبحث إلى المسار الانتخابي في تونس بعد إقرار الدستور سنة 2014 وكيف انعكست نتائج الانتخابات على المسار الانتقالي في تونس وحالة الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014:

الفرع الأول: الانتخابات التشريعية 2014 تعد أول انتخابات تشريعية بعد المرحلة التأسيسية، وجاءت ثمرة للحوار الوطني، وجرت هذه الانتخابات في ظروف سياسية واقتصادية وأمنية صعبة كانت تعيشها تونس، فمن الناحية السياسية تم إقرار الدستور وتشكيل العديد من المؤسسات الدستورية، وخاصة الهيئة الدائمة المشرفة على الانتخابات، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لأول مرة في تاريخ تونس، وكذلك السماح بمشاركة مرشحين كانوا منتمين إلى النظام السابق بعد عدم تمرير قانون العزل السياسي.

أما الظرف الاقتصادي الذي كانت تعيشه تونس نتيجة الاضطراب السياسي، والذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي، فقد بلغت نسبة إجمالي الناتج المحلي 50.27 مليار دولار في حين بلغت نسبة التضخم 4.60%، أما نسبة النمو فوصلت إلى 2.3%، وتقلص نسبي للعجز العمومي إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الاجنبي التي انخفضت إلى 2.00% مقارنة بالسنوات التي قبلها، وبلغت نسبة العجز العام -5.0% [1].

أما من الناحية الاجتماعية فقد بلغت نسبة البطالة 14.8%، وقد شكلت النسبة الأعلى من حاملي الشهادات والتي بلغت 20.0%.[2]

وأما من الناحية الأمنية فقد عاشت تونس تحت وقع الاغتيالات السياسية، وحالة من الانفلات الامني، إلا أن إجراء هذه الانتخابات فإنه يعد نتيجة للحوار الوطني وإنجاز لحكومة الترويكا.

1علي الشابي، **تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017**، مركز الجزير للدراسات، قطر، ص22.

2 المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الاحصائية السنوية لتونس 2010-2014**، تونس، ص105.

وأما من الناحية الانتخابية فقد بلغ العدد الإجمالي للقوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 1326 قائمة منها 1230 قائمة داخل تونس، و96 قائمة انتخابية بالخارج،[1] وبلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس النواب نحو 15 ألف و652 مترشحا، أي أن كل مقعد يتنافس عليه ما يقارب 70 مترشحا، وهذا ما عكس رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام.[2] والجدول التالي يوضح توزيع القوائم المترشحة:

/	داخل تونس	خارج تونس
القوائم الحزبية	737 قائمة	96 قائمة
القوائم المستقلة	334 قائمة	
القوائم الائتلافية	159 قائمة	

جدول رقم: 08 القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 2014

وقد بلغت نسبة المشاركة 67.27% أي ما يعادل 3.579.257 ناخبا بزيادة تقدر بـ 964 ألف ناخب عن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.[3]

1 تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 متحصل عليه من:
http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2015/04/rapport-isie-2014.pdf

2 عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص1.

3 عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، مرجع سابق، ص4

1- نتائج الإنتخابات: يشير الجدول التالي لنتائج الانتخابات التشريعية 2014

القائمة	عدد الأصوات المصرح بها	النسبة المئوية من عدد الأصوات المصرح بها	عدد المقاعد	النسبة من العدد الاجمالي للمقاعد
حركة نداء تونس	**1275088**	**%35.62**	**86**	**%39.63**
حركة النهضة	**947058**	**%26.46**	**69**	**%31.80**
الاتحاد الوطني الحر	**140873**	**%3.94**	**16**	**%7.37**
الجبهة الشعبية	**124039**	**%3.47**	**15**	**%6.91**
حزب افاق تونس	**102915**	**%2.88**	**8**	**%3.69**
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	**69894**	**%1.95**	**4**	**%1.84**
حزب التيار الديمقراطي	**66396**	**%1.86**	**3**	**%1.38**
الحزب الجمهوري	**56223**	**%1.57**	**1**	**%0.46**
حزب حركة الشعب	**45839**	**%1.28**	**3**	**%1.38**
حزب المبادرة	**45597**	**%1.27**	**3**	**%1.38**
حزب التحالف الديمقراطي	**43377**	**%1.21**	**1**	**%0.46**
إيئتلاف تيار المحبة	**40826**	**%1.14**	**2**	**%0.92**
حركة الديمقراطيين الاجتماعيين	**5792**	**%0.16**	**1**	**%0.46**
الجبهة الوطنية للانقاذ	**5753**	**%0.16**	**1**	**%0.46**
القائمة المستقلة رد الاعتبار	**5236**	**%0.15**	**1**	**%0.46**
القائمة المستقلة لمجد الجريد	**5111**	**%0.14**	**1**	**%0.46**
حزب صوت الفلاحين	**3515**	**%0.10**	**1**	**%0.46**
القائمة المستقلة نداء التونسيين بالخارج	**1814**	**%0.05**	**1**	**%0.46**
المجموع	**2985346**	**%83.41**	**217**	**%100**

جدول رقم: 09 نتائج الانتخابات التشريعية 2014[1]

1 تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 ص334 متحصل عليه من http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2015/04/rapport-isie-2014.pdf

2- **قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية 2014:** من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح ما يلي:

- ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات مقارنة مع انتخابات المجلس التأسيسي، ويرجع ذلك إلى الضمانات القانونية التي اقرها الدستور، ووعي المواطن في استكمال البناء الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي.
- حصول حزب نداء تونس على الأغلبية في أول انتخابات يشارك فيها، رغم حداثة تأسيسه، في حين تراجعت حركة النهضة في عدد مقاعدها مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتقدم الاتحاد الوطني الحر وحصوله على المرتبة الثالثة، والذي لم يحصل سوى على مقعد واحد في الانتخابات التأسيسية.
- حصول حزبي نداء تونس وحركة النهضة على ما نسبته 71.43 % أي ما يعادل 155 مقعدا من ،217 وهذا ما يؤكد حالة الاستقطاب الثنائي بينهما، في حين تحصلت باقي التشكيلات السياسية على 62 مقعدا.
- تقبل حركة النهضة تراجعها في الانتخابات واعترافها بالآخر، وهو ما يجسد التداول السلمي على السلطة في أول انتخابات تشريعية بعد الدستور.
- بروز دور الولاءات التحتية (القبيلة، العائلة، الانتماء الجغرافي...) في تحديد سلوك الناخب وتوجهاته، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية.
- أنتجت هذه الانتخابات خارطة سياسية جديدة مغايرة لما كانت عليه الخارطة في المجلس التأسيسي بصعود أحزاب سياسية جديدة كحزب النداء وهزيمة أحزاب الوسط (المؤتمر والتكتل الجمهوري)، ما يعني أن نتائج الانتخابات التشريعية مختلفة جذريا عن نتائج انتخابات المجلس التأسيسي.
- تحول على مستوى محددات السلوك الانتخابي بين 2011 و2014 فعلى حسب استطلاع المؤشر العربي 2011 أن الناخب التونسي سيختار الأحزاب والقوائم التي تعمل على إرساء النمط الديمقراطي، والقطيعة مع الاستبداد ومحاربة الفساد ومحاسبة النظام السابق، أما في 2014 فإن أولويات التونسيين تركزت على غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي بنسبة

37% في حين أن محاربة الفساد المالي والاداري والتحول الديمقراطي لم تعد ذات أولوية عند التونسيين وشكلت ما نسبته 4 %من أولوياتهم.[1]

3- **أنماط توزيع الأصوات في الانتخابات** [2] تميز توزيع الأصوات في الانتخابات حسب الدوائر الانتخابية بالأنماط الثلاثة التالية:

- **النمط الأول:** وهو التنافس الشديد بين النهضة والنداء في هذه الدوائر الانتخابية العشرة (صفاقس1،صفاقس2،منوبة، زغوان، سليانة، سيدي بوزيد، جندوبة، تونس1، بن عروس، القصرين)، وحتى عند فوز أحد التيارين بالحصة الأكبر من الأصوات يعتبر التيار الثاني منافسا له.
- **النمط الثاني:** حصول النداء على كتلة تصويتية تصل إلى نصف الناخبين أو أكثر في المناطق الساحلية(المهدية، وسوسة، والمنستير. ...)، وهي الولايات الأكثر ثراء وذات الاهتمام من قبل الانظمة السابقة ما قبل الثورة.
- **النمط الثالث:** تصدر النهضة وحصولها على نحو نصف الناخبين أو أكثر في هذه الدوائر الانتخابية (قابس، القيروان، قفصة.....)، وهي المناطق المهمشة خلال أنظمة ما قبل الثورة.

4- **الأحزاب والمشاركة في الانتخابات التشريعية:** شارك 121 حزبا وقائمة ائتلافية منها 5 أحزاب فقط تقدمت في 33 دائرة انتخابية من حيث الترشح، في حين باقي القوائم لم تستطع الترشح في أكثر من دائرة انتخابية، أما عن النتائج فنجد حصول 18 قائمة فقط على المقاعد منها ثلاثة قوائم مستقلة و15 قائمة حزبية موزعة كالاتي[3]:

- سبعة قوائم تحصلت كل واحدة منها على مقعد واحد.
- قائمة واحدة تحصلت على مقعدين.

---

1 وحدة تحليل السياسات: **الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**، مجلة سياسات عربية، العدد 11، نوفمبر 2014، ص 100.

2 المرجع نفسه، ص 101.

3 عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، سلسلة تحليل سياسات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص4.

– ثلاث قوائم تحصلت كل واحدة منها على ثلاثة مقاعد.

قائمة واحدة تحصلت على أربعة مقاعد.

وعليه يمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في انتخابات مجلس النواب الشعب إلى ثلاث أصناف وهي[1]:

– **أحزاب افتراضية:** لا تملك قواعد اجتماعية تستند في الغالب إلى الولاءات التحتية (علاقات شخصية، عائلية أو مجموع عوائل. ..)

– **أحزاب ذات شرعية نضالية وتاريخية** منها: حركة النهضة، والتكتل الديمقراطي، من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري. ....

– **أحزاب جديدة:** تشكلت من بقايا الدستوريين ينسبون أنفسهم لتراث بورقيبة أو التجمعيين نسبة للتجمع الدستوري: كحزب النداء والمبادرة والحركة الدستورية.....

5– **خصائص مجلس نواب الشعب 2014:** تميز مجلس نواب الشعب الأول في تونس بعد الثورة بعدة مميزات وخصائص نذكر منها[2]:

– **صفة الانتماء لأعضاء المجلس:** تميز مجتمع المجلس بالانتماء الحزبي حيث يوجد 214 عضوا منتمين ومهيكلين في أحزاب سياسية، في حين يوجد 3 أعضاء فقط مستقلين. وهذا ما جعل أعضاء المجلس أكثر انضباطا وتقديرا لبعضهم البعض وهو ما انعكس إيجابا على استقرار المجلس.

– **الانتماء الأيديولوجي والسياسي:** ما يلاحظ على تركيبة المجلس التنوع الفكري والايديولوجي والسياسي للنواب، حيث تجد الليبراليين بمدارسهم المختلفة، والاسلاميين بكثرة حضورهم، والماركسيين، والقوميين، وحتى التجمعيين والدستوريين.

– **الصفات المهنية:** هيمن على عضوية المجلس رجال القانون خاصة المحامين بنسبة 16.5%. إضافة إلى رجال التعليم بمختلف أطوارهم بنسبة 31,97 % مع وجود نسبة معتبرة من رجال الأعمال بلغت 12,44% نصفهم سيدات.

---

1 المرجع، ص،ص2–3.

2 عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج والدلالات**، سياسات عربية، العدد 11، 2013، ص 12.

– **من حيث الجنس:** بلغ عدد النساء في المجلس 69 نائبا، أي ما نسبته 31,79 % مقابل 148 نائبا رغم اعتماد قانون المناصفة في إعداد القائمة.

بنجاح العملية الانتخابية سنة 2014، تكون تونس قد تجاوزت تحديات كبيرة، وحققت مكسب للتحول الديمقراطي، ورسخت مؤشر حالة الاستقرار السياسي، ويعود ذلك لعدة عوامل منها: رغم الصعوبات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية يعد نجاح الانتخابات رغم حالة الاستقطاب السياسي خطوة أساسية في عملية التحول الديمقراطي، ومن ناحية ثانية فإن قبول جميع الأطراف المشاركة بنتائجها من شأنه أن يساهم في تحقيق حالة الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: الانتخابات الرئاسية 2014 تعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد الاطاحة بنظام بن علي، وإقرار الدستور الجديد وهي آخر انتخابات في المرحلة الانتقالية، ووفقا للدستور الجديد يتم انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا عاما حرا ومباشرا لمدة خمسة سنوات، ولا يجوز توليه أكثر من دورتين، وفي صورة عدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، تنظم دورة ثانية خلال الأسبوعين التاليين.[1]

وقد جرت هذه الانتخابات على دورين، الأول في 23 نوفمبر 2014 والثاني في 21 ديسمبر من نفس السنة، وبما أن الانتخابات الرئاسية امتداد للانتخابات التشريعية، ما جعل الظروف السياسية والاقتصادية والمخاوف الأمنية لم تتغير وأن الهواجس والمخاوف لدى الناخب التونسي نفسها، فقد جاءت بعد انتخابات تشريعية فاز بها حزب نداء تونس الذي يترأسه المرشح قايد السبسي مما عزز من فوزه في الانتخابات الرئاسية.

كما ميزها حيادية حركة النهضة وهي القوة الثانية في مجلس الشعب، وعدم دعمها أي مترشح، حيث قرر مجلس شوراها ترك الحرية للمناضلين في التصويت حسب رغبتهم، إضافة إلى حالة الاستقطاب الحاد بين المرشحين خاصة في الدور الثاني بين منصف المرزوقي على اعتبار أنه مرشح الثورة، والباجي قائد السبسي بوصفه مرشح الثورة المضادة.

1 الفصل 75، دستور الجمهورية التونسية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس 2017، ص 20

جرت الانتخابات الرئاسية في خضم بيئة أمنية متوترة حتى أن بعض وسائل الاعلام أشارت إلى أن العديد من المرشحين تلقوا تهديدات بالتصفية ما جعلهم يلغون بعض فعاليات حملاتهم، الأمر الذي حملته وزارة الداخلية محمل الجد، ومنحت الحماية الشخصية لكل المرشحين.[1]

1- **نتائج الانتخابات الرئاسية:** بلغت نسبة المشاركة 62.6% في الجولة الأولى، وكانت النتائج كالاتي:

المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة
محمد الباجي قائد السبسي	1289384	%39.46
محمد منصف المرزوقي	1096418	%33.43
حمة الهمامي	255529	%7.82
محمد الهاشمي الحامدي	187923	%5.75
سليم الرياحي	181407	%5.55

جدول رقم: 10 نتائج المترشحين الخمسة الأوائل في الانتخابات الرئاسية 2014[2]

انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتي سادها الاستقطاب بين المترشحين، حيث أفرزت نتيجة كانت متوقعة، وهي حصول الباجي قائد السبسي مرشح حزب النداء والذي يمثل حزبه القوة النيابية الأولى في البلاد على 1289384 صوتا ما نسبته 39.46%، وحصول المرشح الحر والرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي على 1096418 ما نسبته 33.43%. ما يعني حصولهما على 73% لوحدهما، وحصول باقي المترشحين مجتمعين على ما نسبته 27% موزعة بينهم بنسب متقاربة، كما تم توضيحها في الشكل السابق.

1 الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس. التقرير النهائي، 2014، ص50

2الجمهورية التونسية، الرائد التونسي، السنة 157، عدد99، ديسمبر 2014، ص 3549

ولا بد من الإشارة أن الجولة الأولى من الانتخابات شهدت تجاوزات مختلفة: من خرق الصمت الانتخابي، واستعمال وسائل الدولة لنقل المصوتين لصالح أحد المرشحين، واستغلال المال السياسي، وحديث أغلب المترشحين عن توظيفه، ما أدّى بانسحاب ثلاثة مترشحين، وفي هذا الاطار تدخلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتوضيح قيمة المنحة العمومية وتسقيف تمويل الحملة الانتخابية[1].

وتماشيا مع ما تم ذكره فقد أدّى الإعلام التونسي المرئي العمومي والخاص تحيزه، وانخرط بعضها في حملات تشويه للمنافسين الآخرين، وهو ما ساهم في تغذية حالة الاستقطاب الثنائي بين الباجي قائد السبسي ومحمد المنصف المرزوقي في الدور الأول، وهو ما أثر في حظوظ الآخرين، وحرم الناخب من حق التعرف على بقية المرشحين، وهو ما استدعى من الهيئة المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) التدخل وتبيان انزعاجها، وأدّى الأمر إلى تسليط خطايا مالية على بعض القنوات بسبب الاختلالات التي شابت العملية الانتخابية، وعلى العكس من ذلك فقد لعب الإعلام العمومي دورا محوريا، حيث ساهم في توجيه الناخبين وحثهم على المشاركة، ومن جهة أخرى أبرز برامج المرشحين[2].

1- البرامج الانتخابية في الانتخابات الرئاسية: رغم أن طبيعة النظام السياسي ليس رئاسيا، حيث ينص الدستور على محدودية مهام رئيس الجمهورية، إلا أن المرشحين تناولوا العديد من القضايا التي ليست من مجال اختصاص رئيس الجمهورية[3]، حيث تعرضوا لجملة من القضايا تخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الامن ومكافحة الإرهاب، في حين واصل المرشحون المدعومون حزبيا برامج انتخاباتهم التشريعية[4]، وأكد أخرون على تنمية المناطق وبنيتها التحتية وملف العلاقات الخارجية، وفي نفس الإطار بيّن بعض المرشحين محدودية صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد، ما جعلهم يستعرضون سياسات محدودة حسب صلاحيات الرئيس، ووعدوا بالالتزام بها في حال فوزهم.

---

1 رياض بشير، **الانتخابات التونسية 2014 مراحلها ونتائجها**، سياسات عربية، العدد12، 2015، ص 34-35.

2 المرجع نفسه، ص 35.

3 التقرير النهائي حول انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية في تونس، المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن، ص 34.

4 تقرير الانتخابات، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي، 2014، ص 50.

2- قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية: إن محددات السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية لم تختلف عن محددات السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية، حيث تقدم القائد السبسي في مناطق الشمال وولايات الساحل، في حين تقدم المنصف المرزوقي في ولايات الجنوب وبعض ولايات الوسط، وقد تحصل حمة الهمامي على أغلب أصوات ولاية سليانة، في حين تحصل الهاشمي الحامدي على أغلب ناخبي ولاية سيدي بوزيد بحكم أنهما مرشحي الجهة والمنطقة[1]. ومن خلال نتائج الدور الأول يتبين الآتي:

- أن حالة الاستقطاب كانت بين المرشحين منصف المرزوقي الذي قدم نفسه كونه مرشح الثورة، مقابل القائد السبسي على اعتبار أنه مرشح النظام القديم.
- عدم تجاوز الفارق بين المترشحين المنصف المرزوقي والقائد السبسي 6 % في نتائج الدور الأول.
- ووفقا للدستور فإنه لم يحصل أي مترشح على أكثر من 50% من الأصوات المصرح بها، ما يعني إجراء دورة ثانية بين المترشحين اللذين حصلا على أعلى نسبة وهما الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي، حسب نص الفصل 75 من الدستور.

3- الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية: بانتهاء الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، تغيرت الخارطة السياسية، وتباينت مواقف الأحزاب والمترشحين السابقين من دعم مرشح على حساب آخر، فقد أعلن الاتحاد الوطني الحر مساندة القائد السبسي رغم الخلافات الكبيرة بينهما، وحسمت الجبهة الشعبية موقفها من عدم مساندتها للمنصف المرزوقي واختلفت بشأن الموقف من القائد السبسي بين مؤيد ومعارض له، وأعلن حزب أفاق تونس دعمه للقائد السبسي، واختار تيار المحبة الحياد وترك خيار الاختيار لمناصريه، واعتمدت حركة النهضة نفس الخيار وهو البقاء على الحياد وترك الحرية للمناضلين فيمن يرونه خادما للحرية والديمقراطية التي تعيشها تونس، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف أدّى بالسيد حمادي الجبالي بالاستقالة من الحركة[2].

1 رياض بشير، مرجع سابق، ص 36.

2 المرجع نفسه، ص 38.

وعلى العكس من ذلك ساند كل من حزب الاصلاح والتنمية، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب البناء، وحركة وفاء، والحركة الوطنية للعدالة والتنمية المرشح منصف المرزوقي.[1]

4- نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية: دارت الجولة الثانية للانتخابات يوم 21 ديسمبر 2014 وتميزت الحملة الانتخابية بالاستقطاب الحاد بين المرشحين خاصة بعد رفض القائد السبسي المشاركة في مناظرة تلفزية مع منافسه، وفي اليوم الموالي أعلنت الهيئة عن النتائج الأولية حيث بلغت نسبة المشاركة 60,11% وتحصل القائد السبسي على 1731529 صوتا ما نسبته 55.68 % ما يعني حصوله على منصب الرئاسة في تونس. في حين تحصل محمد المنصف المرزوقي على1378513 صوتا ما نسبته 44.32% وحل ثانيا[2].

وما يلاحظ على هذه النتائج:

- أن التوزيع الجغرافي للأصوات في الانتخابات التشريعية والدور الأول للانتخابات الرئاسية، تعزز وبقى على حاله، حيث تحصل المرشح منصف المرزوقي على أصوات ناخبي الجنوب، وبعض ولايات الوسط، ما يؤكد أن الذين صوتوا للنهضة في التشريعيات منحوا أصواتهم للمنصف المرزوقي في الرئاسيات، فيما سيطر المرشح القايد السبسي على مناطق الساحل والشمال، ونجح في الفوز بأصوات الناخبين في كل من ولاية سليانة التي صوتت لحمة الهمامي في الدور الأول وولاية سيدي بوزيد التي صوتت للهاشمي الحامدي.[3]

- فوز القائد السبسي بالانتخابات الرئاسية، يدعم هيمنة القوى العلمانية على المؤسسات السياسية المنتخبة، الأمر الذي يشكل تخوفا وهاجسا لدى القوى الاسلامية من عودة حالة القمع. والاستبداد والاقصاء.

- تفضيل الناخب التونسي القائد السبسي على المنصف المرزوقي يعد انتصار للتيار الإصلاحي على التيار الثوري، وأن أولويات الناخب التونسي تكمن في تحقيق الاستقرار

1 رياض بشير، مرجع سابق، ص 38.

2 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 30 ديسمبر 2014، عدد 105، قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، عدد، 36 لسنة 2014، مؤرخ في 29 ديسمبر ص 4022.

3 رياض بشير، مرجع سابق، ص ص38-39.

السياسي، والاصلاحات الاقتصادية، بدل الاصلاح السياسي. وهو ما شكل فيما بعد حالة من التوافق السياسي.

– ومن زاوية أخرى فإن الارتفاع الطفيف للفارق بين المترشحين من 6% في الدور الأول إلى 9% في الدور الثاني، هو مؤشر على التقارب بين المترشحين، وأن القائد السبسي لم يفز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات، ما يعني وجود نسبة كبيرة معارضة لعودة المحسوبين على النظام القديم.

وفي الاخير نجح القائد السبسي على منافسه المنصف المرزوقي في رئاسة تونس، ليصبح رئيسا للبلاد، وأدّى اليمين الدستورية وتسلم مقاليد الحكم من الرئيس السابق ومنافسه محمد المنصف المرزوقي.

وخلاصة لما سبق فإن اجراء الانتخابات الرئاسية يعبر عن استكمال بناء مؤسسات المسار الديمقراطي، فبعد الانتهاء من الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية، استكملت تونس الانتخابات الرئاسية، وتكون قد انتهت من المرحلة الانتقالية التي امتدت أربع سنوات، ودخلت في المرحلة الدستورية.

المطلب الثاني: المشهد الحزبي بعد انتخابات 2014 أفرزت الانتخابات نتائج مغايرة لما عليه الحال في انتخابات المجلس التأسيسي 2011 حيث:

- تراجعت القوى التي كانت في السلطة وأبرزها أحزاب الترويكا (النهضة والتكتل والمؤتمر)
- تراجعت كذلك القوى ذات الارث النضالي ضد النظام السابق فقد انخفضت كتلة هذه الأحزاب الثورية من 180 مقعد في انتخابات 2011 إلى 100 مقعد في هذه الانتخابات.[1]
- ارتفاع حصيلة الأحزاب المحسوبة على النظام السابق أو القريبة منه من 20 مقعد إلى أكثر من 100 مقعد.

1 تقدير موقف: **الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، الدوحة، ص 3.

- خسارة الأحزاب المحسوبة على القوى الثورية المدنية أو العلمانية من 91 مقعد في انتخابات 2011 إلى 30 مقعد في هذه الانتخابات.
- هيمنة حزبين على أغلبية مقاعد مجلس النواب، وهما حزب نداء تونس وحركة النهضة.
- حصول الجبهة الشعبية[1] على 15 مقعدا أي ما نسبته 6.91% وهو ما يؤكد أهمية الائتلافات بالنسبة للأحزاب الصغيرة، ودخولها مجتمعة من أجل تمثيل أكثر، رغم محدودية قاعدتها الشعبية.
- الانشقاقات والانقسامات الحزبية داخل الأحزاب التي كانت تتصدر المجلس الوطني التأسيسي (الحزب الجمهوري 19 مقعدا، العريضة الشعبية 26 مقعدا، المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعدا، حزب التكتل 20 مقعدا) كانت لها تداعيات سلبية على نتائجها في الانتخابات التشريعية 2014، إضافة إلى أسباب أخرى ساهمت في تراجعها، حيث تحصل (الحزب الجمهوري على مقعد واحد، وتيار المحبة (العريضة الشعبية سابقا) على مقعدين، وحزب المؤتمر على 4 مقاعد، وحزب التكتل على مقعد واحد).
- فوز النداء بأغلبية مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، عزز المخاوف من هيمنة الحزب الواحد على المؤسسات الدستورية للدولة، إلا أن التحالف بين النهضة والنداء، أوجد صيغا توافقية في الحكم، من خلال توزيع المناصب وترتيب المواقف، وتقريب وجهات النظر[2].
- ومن زاوية أخرى فإن فوز النداء برئاسة الجمهورية وحصوله على أغلبية برلمانية، وهي التي تمنحه تشكيل الحكومة. الأمر الذي أسهم في حالة الانسجام، والتوافق بين رأسي السلطة التنفيذية، رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والذي انعكس ايجابا على حالة الاستقرار السياسي، في بلد مازال يؤسس لمسار ديمقراطي حديث.
- حالة الائتلاف بين النهضة والنداء رغم عدم التنبؤ بها قبيل الانتخابات، وعدم توقعها، أسهمت في تلطيف المشهد السياسي، والتقليل من احتمال التأزيم، ما يعني الدفع

1 وهو ائتلاف يتكون من11 حزبا سياسيا ذو توجه يساري وقومي.

2 فتحي الجراي، واقع المشهد السياسي التونسي وتحولاته المنظورة، متحصل عليه: https://bit.ly/3lE3rzS يوم 2022/09/07.

بالانتقال الديمقراطي في المرحلة الجديدة، وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال التوافقات بين القوى السياسية رغم تباينها الأيديولوجي، والخروج من حالة الاستقطاب التي سادت مرحلة ما قبل الانتخابات.

- الانشقاقات التي لازمت حركة نداء تونس، منذ ارتباطها وتوافقها مع حركة النهضة، أثرت على المشهد السياسي، والاستقرار الحكومي فيما بعد، خاصة بعد تخلي القائد السبسي عن رئاسة الحزب، وتفرغه لرئاسة الجمهورية.
- استقرار المشهد الحزبي التونسي على أقطاب وعائلات سياسية متنوعة، تحكمها الأيدولوجيات والمرجعية الفكرية، وتتزعمها أحزاب سياسية.

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019 تعيش تونس حالة من الاحتقان السياسي، وتنامي أزمة عدم الثقة بين النخب السياسية، وعدم إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الحادة، مع عدم الاستقرار الحكومي وضعف في الأداء، وعدم القدرة على معالجة القضايا الأساسية

الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية 2019 تميزت مرحلة الانتخابات الرئاسية بما يلي:

- انفلات أمني بسبب تنامي العمليات الإرهابية، حيث في يوم واحد تم القيام بثلاث عمليات ارهابية استهدفت قوات أمنية في محافظة قفصة وتونس العاصمة.
- توسع الصراعات داخل الأحزاب السياسية. بحكم قرب الانتخابات التشريعية واختيار القوائم ما ساعد على بروز أطراف شعبوية تستند في تموقعها على المال الفاسد، وعلى طرق غير شرعية.
- حالة من الانقسام السياسي داخل مجلس الشعب، والنخب السياسية، تعمقت أكثر بعد المصادقة على تعديل القانون الانتخابي من ناحية الشكل والمضمون، قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات التشريعية، ومر هذا القانون بموافقة 128 نائبا ورفض 30نائبا، وامتناع 14 آخرين عن التصويت، وشمل بعض التعديلات الأساسية نذكر منها[1]: شروط الترشح لمنصب

1 قناة الجزيرة، وسط جدل وانقسام. . برلمان تونس يصادق على تعديل القانون الانتخابي، متحصل عليه: https://bit.ly/3QFQFuM يوم 2021/09/08، على الساعة 22:20.

رئيس الجمهورية كرفض ترشح وإلغاء نتائج كل من استفاد من الاشهار السياسي، من الجمعيات الخيرية أو القنوات التلفزيونية، شأنه شأن القانون المنظم للأحزاب السياسية. إضافة إلى إقرار نسبة عتبة لا تتجاوز 3% في الانتخابات التشريعية، واشتراط شهادة تثبت براءة المترشح من سوابق أو ملاحقات قضائية. كما ركزت التعديلات ايضا على رفض ترشح كل من يثبت قيامه بخطاب يدعو للعنف ولا يحترم النظام الديمقراطي وقيم الدستور.

- ومما ضاعف من حالة من التعقيد هو تواصل الأزمة في دول الجوار، كاستمرار الحرب في ليبيا، وتداعيتها الحادة على تونس سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأمنيا، والحراك الشعبي في الجزائر الذي مازال في بداياته حينها.
- وبالتوازي مع الذي سبق وزاد في تعميق الأزمة، حالة الغموض حول صحة الرئيس الباجي قائد السبسي، وعدم إمضائه لتعديلات القانون الانتخابي الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب، وانتشار الإشاعات حول رئيس الجمهورية، مثل حدوث انقلاب دستوري، ومحاصرة الرئيس حتى لا يمضي القانون الانتخابي وغيرها.
- انتهى المشهد السياسي بوفاة الرئيس القائد السبسي، وهو ما دفع الجميع إلى إعادة ترتيب أولوياتهم السياسية.[1]

1- **تجاوز الأزمة الدستورية وشغور منصب الرئيس:** بوفاة الرئيس الباجي قايد السبسي، تم تأمين انتقال سلس للسلطة، حيث أولت الهيئة الوقتية لمراجعة دستورية القوانين حالة الشغور، كما نص عليه الفصل 84 من الدستور التونسي، وجاء فيه أنه في حالة وفاة الرئيس وشغور منصب الرئاسة تجتمع المحكمة الدستورية، وتبلغ رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعين يوما وأقصاه تسعون يوما.[2] وهو ما تم بسلاسة، حيث أدّى رئيس مجلس الشعب محمد الناصر اليمين الدستورية كرئيس مؤقت للدولة، وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بضبط مواعيد الانتخابات

1 عبد اللطيف الحناشي، **المشهد السياسي التونسي على وقع الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، الدوحة، ص 1.

2 الفصل 84، دستور الجمهورية التونسية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس، 2017، ص24.

التشريعية والرئاسية كما ينص عليه الدستور، حيث قامت بتقديم موعد الاستحقاقات الرئاسية تماشيا مع الفصل 84 من الدستور في أجل أدناه 45 يوما وأقصاه 90 يوما.

2- **نتائج الدور الأول وتراجع النخبة التقليدية:** تقدم للهيئة المستقلة للانتخابات 97 مترشحا قبل منهم 26 مترشحا، يتوزعون على مختلف الانتماءات السياسية، وجرت هذه الانتخابات في ظروف سياسية معقدة، كما أشرنا سابقا.

بلغت نسبة المشاركة في الدور الأول 48.98% في حين بلغت في الانتخابات الرئاسية 2014 ما نسبته 65.5 % ومرد ذلك التراجع إلى خيبة المواطنين في عدم تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وفقدان الثقة في القوى السياسية التقليدية، في عدم قدرتها على تقديم حلول للوضع الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وقد تميزت الانتخابات الرئاسية بالطابع الشخصي وليس الحزبي، حيث لم تحقق المنظومة الحزبية السياسية التقليدية في تونس بشقيها الحاكم والمعارض، النتائج التي تحصلت عليها في الاستحقاقات السابقة، حيث تحصل عبد الفتاح مورو مرشح حركة النهضة على المرتبة الثالثة 12.88% بفارق 5% عن المرشح الأول، في حين غاب حزب النداء بعدما كان متصدر المشهد في الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية لسنة 2014، ومرد ذلك لوفاة مؤسسه الباجي قائد السبسي والانشقاقات التي تعرض لها، أما حزب تحيا تونس المؤسس حديثا على أيدي منشقين عن حركة نداء تونس فقد حل ممثله يوسف الشاهد رئيس الحكومة على المرتبة الخامسة ما نسبته 7.38%، في حين تحصل وزير الدفاع عبد الكريم زبيدي والذي اعتبر امتدادا للخط البورقيبي، على المرتبة الرابعة ب 10.73%.[2]

أما أحزاب المعارضة بمختلف توجهاتها اليسارية والليبرالية والوسطية فقد مُنيت بهزيمة قاسية فحصل حمة الهمامي على المرتبة 14 بنسبة 0.69%، أما منجي الرحوي ممثل الجبهة

1 دينا حلمي، **رئاسيات تونس: النتائج ومستقبل العملية الديمقراطية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 19، العدد 76، مؤسسة الاهرام، 2019، ص 191.

2 تقرير عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، مركز كارتر، ص 80.

الشعبية فقد حل في المرتبة 13 بنسبة 0.81% ، وتحصل منصف المرزوقي على المرتبة 11 بنسبة 2.97%.[1]

ومن خلال ما سبق فقد مثلت نتائج الدور الأول مظاهر أزمة في النظام، وفي مسار الانتقال الديمقراطي، وتجسد ذلك في تشظي الخريطة الحزبية، وعدم ثقة الناخب التونسي في الأحزاب، ما أدّى إلى تراجع النخبة السياسية التقليدية، رغم قدراتها التنظيمية، وأذرعها الاعلامية، وخبرتها السياسية.

3- الدور الثاني: قيس سعيد ونبيل القروي شكل تصدر كل من قيس سعيد، ونبيل القروي اللذين تحصلا على ما نسبته 33.98% من أصوات الناخبين الذين يشكلون 45 %ممن صوتوا، حيث تحصل قيس سعيد على المرتبة الأولى بنسبة 18.40% أما نبيل القروي فتحصل على نسبة 15.58% رغم حداثة حزبه، وإدارة حملته من السجن، فهما لا يمثلان أي من العائلات السياسية المعروفة، أو الأحزاب السياسية التقليدية، إلا أنه فيه عديد من الأسباب التي ساعدت في تصدرهما المشهد، فقد ساهم تفكك المنظومة القديمة وتعدد مرشحيها، وتراجع حركة النهضة بسبب مشاركتها في الحكم في ذلك[2]، فقيس سعيد لم يكن من الوجوه السياسية المؤثرة في المشهد السياسي التونسي منذ 2011، إلا أنه دائم الظهور إعلاميا بحكم تخصصه في القانون الدستوري للتعليق على الإشكالات الدستورية. وقد تعزز صعوده كونه مثل رجل النزاهة والتعفف، في مقابل طبقة سياسية غارقة في الفساد السياسي، وعاجزة عن تحقيق آمال المواطنين وحل مشاكلهم الاجتماعية.[3]

تصدر قيس سعيد دوائر الشمال والوسط شرقا، وغربا عدا دوائر الجنوب، ما يؤكد تنوع جمهوره الانتخابي بين مختلف الدوائر الانتخابية. وعلى خلاف المرشحين الآخرين فقد رفض قيس سعيد أي دعم مالي من المؤسسات أو رجال الأعمال لحملته الانتخابية، وأن حملته

---

1 **تقرير عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019**، مركز كارتر، ص 80.

2 تقدير موقف، **الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، الدوحة، ص 3.

3 كريم المرزوقي، **نتائج الدور الأول للرئاسيات والتشريعية. . قراءة تحليلية للمشهد الانتخابي التونسي**، متحصل عليه: https://bit.ly/3qqYOZl يوم 2021/09/10.

الانتخابية لم تشهد تلك المظاهر الدعائية والإشهار السياسي، ما جعله يظهر في صورة المرشح القريب من المواطن الذي يستمع للشباب ويتواصل معهم دون حواجز، واعدا في حال فوزه بإحداث تغيرات جذرية في طبيعة النظام السياسي، ومكافحة الفساد،[1] إلا أن السؤال المطروح كيف له أن يحقق ذلك في ظل نظام لا يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية؟.

أما نبيل القروي فإن صعوده السياسي قد بدأ مع نشاطه الخيري وتوزيعه للمساعدات من خلال تأسيسه لجمعية (خليل تونس)، وهي نسبة إلى ابنه الذي مات في حادث سير، وقد أشارت النتائج في الدور الأول إلى أن جل أصواته التي تحصل عليها كانت من مناطق الشمال والوسط الغربيين، وفي بعض الأحياء الهامشية في المدن الكبرى، حيث ترتفع نسب الفقر والبطالة، حيث مثل نبيل القروي ظاهرة مثيرة للاهتمام في المشهد السياسي التونسي، رغم سجنه وغيابه عن الحملة الانتخابية، إلا أنه تأهل للدور الثاني في الانتخابات الرئاسية، وتمثلت الظاهرة رغم أنها ليست خاصة بتونس وحدها، في الصعود السريع وتصدر المشهد السياسي بفعل المال وجماعات الضغط والمصالح، والبروز الاعلامي، والخطاب الشعبوي، في مقابل تراجع حظوظ رجل السياسة التقليدي الذي يتكون ويتدرج داخل الحزب والمؤسسات السياسية، على امتداد السنوات.[2]

4- **نتائج الدور الثاني: قيس سعيد رئيسا لتونس** لم تكن النتائج المعلن عنها في الدور الثاني عادية. قياسا باستطلاعات الرأي التي سبقت يوم الاقتراع، والتي كانت تعطي نسبا متقاربة، وفي أقصى الحلات تمنح المرشح قيس سعيد نتائج متقدمة، حيث بلغت نسبة المشاركة في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 55.10 % أي زيادة ب 7% عن الدورة الأولى، والتي رافقها ارتفاع في نسب الفئات الشابة، حيث حصل المترشح قيس سعيد على2777931 صوتا ما نسبته 72.71%، في حين تحصل المترشح نبيل القروي على 1042894 صوتا ما نسبته 27.29%.[3]

---

1 تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، الدوحة، ص 1.

2 المرجع نفسه، ص 2.

3 تقرير عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، مركز كارتر، ص 81.

ومع الإعلان عن النتائج الأولية شهدت المدن التونسية مظاهر الاحتفال والخروج العفوي للجماهير من أنصار قيس سعيد محتفلين بالانتصار، على الرغم من افتقار قيس سعيد إلى إطار تنظيمي، أو ماكنة انتخابية كانت تدعمه.

وهذا ما كان يؤكد عليه المترشح قيس سعيد منذ بداية ترشحه، وحتى بعد فوزه بأنه مرشح مستقل ولا ينتمي إلى أي حزب سياسي، رغم أن عددا من الأحزاب السياسية أعلنت دعمها له في الدور الثاني كحركة النهضة، والتيار الديمقراطي، وحركة الشعب، ودعت أنصارها، ومنتسبيها إلى التصويت له.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن قيس سعيد استعمل خطاب عروبي دغدغ مشاعر التونسيين، وخطاب ديني محافظ، تجلى ذلك في رفضه لمشروع قانون المساواة في الإرث الذي طرحه الرئيس الاسبق الباجي القائد السبسي، والموقف الحاسم من التطبيع واعتبار من يتعامل مع الكيان الصهيوني ينبغي أن يحاكم بتهمة الخيانة العظمى، وأكد في حملته على الدور الاجتماعي للدولة. وهو ما جلب له أصوات المناطق الهشة والجنوب خصوصا.[2]

تمسك قيس سعيد بعد انتخابه رئيسا لتونس بأنه سيعدل الدستور، ويحدث تغيير في نظام الحكم بالعودة للقواعد، وإعادة السلطة للشعب ليعبر عن سيادته وممارسته لها من خلال انتخاب ممثليه محليا،[3] إلا أن هذا المسعى الطموح ظل رهين قدرته على دعم برلماني من الكتل الكبيرة.

وهكذا تم انتخاب قيس سعيد رئيسا لتونس ليكون الرئيس الثاني بعد إقرار الدستور، والذي حدد مهام رئيس الجمهورية في صلاحيات الخارجية والدفاع والامن القومي، أما منافسه نبيل القروي أقر بهزيمته، مؤكدا على أنه جرى حرمانه من التواصل مع الناخبين خلال سجنه

---

1 تقدير موقف، **تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص ص2.3.

2 أمينة الزياني، **قيس سعيد رجل الظل نحو أضواء الرئاسة**، تونس، متحصل عليه https://bit.ly/3QuiiXq يوم 2021/09/13.

3 ادم يوسف، **سعيد والقروي يتواجهان في اخر مناظرة قبل الانتخابات التونسية**، متحصل عليه https://bit.ly/3Bz4A1o يوم 2021/09/13.

حيث ذكر أن تكافؤ الفرص لم يتوفر له في منافسته مع قيس سعيد، وذلك بسبب الافراج عنه قبل 48 ساعة فقط من الاقتراع،[1] وهذا ما نص عليه الفصل 52 من القانون الانتخابي الذي يضمن تكافؤ الفرص بين المترشحين، مع أنه لا يوجد تعريف واضح لمعنى تكافؤ الفرص أو المعاملة على حد سواء في تنفيذ القانون الانتخابي.[2]

وبهذا تكون تونس قد أكملت مرحلة الانتخابات الرئاسية، واستطاعت أن تحقق العبور والقدرة على تحقيق التداول السلمي على السلطة في أول عقبة لها بعد الدستور، وهو وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي دون أن يكمل عهدته الرئاسية، ما يعني أن النخب التونسية استطاعت إدارة هذه المرحلة الحساسة وتكون تونس قد دخلت في مرحلة جديدة.

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية 2019 جرت الانتخابات التشريعية الثانية في تونس يوم 6 أكتوبر 2019 في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية مختلفة عن سابقتها، وحالة اقتصادية متأزمة أكثر، فمن الناحية السياسية تزامنت الانتخابات التشريعية مع الانتخابات الرئاسية، حيث أجريت الانتخابات قبل اجراء الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية السابقة لإوانها بسبب وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، وحالة من التراجع للقوى التقليدية والأحزاب السياسية في المشهد الانتخابي في الدور الأول للانتخابات الرئاسية، والتي أسفرت عن تقدم كل من المرشح الحر قيس سعيد ومرشح حزب قلب تونس نبيل القروي في النتائج. ما يؤهلهما لخوض الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها بعد أسبوع، وتكون هذه أول انتخابات تشريعية تأتي بعد الانتخابات الرئاسية منذ 2011. وهو عكس الرزنامة الانتخابية التي تقر بأن تكون الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية. وهو ما كان له التأثير الواضح والبين على الانتخابات التشريعية، من خلال الموجات الانتخابية لصالح وفائدة قوى صاعدة جديدة أفرزتها الانتخابات التشريعية، أو من خلال تراجع وانخفاض شعبية الأحزاب على حد سوى في الحكم أو المعارضة من خلال تراجعها في الانتخابات الرئاسية والتشريعية معا.[3]

---

1 قيس سعيد يعلن فوزه والقروي يقر بالهزيمة، متحصل عليه من https://bit.ly/3RU1SZt يوم 2021/09/13.

2 مركز كارتر، **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019**، تونس، ص 24.

3 كريم المرزوقي، نتائج الدور الأول للرئاسية والتشريعية.. قراءة تحليلية للمشهد الانتخابي التونسي، 2019 متحصل عليه: https://bit.ly/3RY5qds يوم 2021/09/14.

وقد انعكس ذلك سلبا على حسابات الأحزاب السياسية ومنح فرصة للقوى المستقلة أو الجديدة بالتموقع في المشهد السياسي التونسي الجديد.

أما من الناحية الاقتصادية فتونس تعيش حالة من التأزم، حيث وصل العجز التجاري إلى 19.04 مليار دينار مقارنة ب 15.59 مليار دينار سنة 2017، و انخفاض واردات تونس بنسبة 20% لسنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 ب19.8 % أي زيادة بـ10 مليار دينار عن سنة 2017 بقيمة اجمالية 60 مليار دينار سنة 2018 مقارنة ب 50 مليار دينار سنة 2017، وتدهور لقيمة الدينار أفقدته 60% من قيمته أمام الدولار ما أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخم، والزيادة في الأسعار مقابل انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.[1]

1- القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 2019 لقد بلغ عدد القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 1506 قائمة موزعة بين احزاب وقوائم مستقلة وائتلافات موزعة على 33 دائرة انتخابية من أصل 1581 طلب ترشح والجدول الآتي يوضح ذلك:

الدائرة الانتخابية	العدد الجملي للقائمات المقبولة	ائتلاف		حزب		قائمة مستقلة		المقاعد
		العدد الجملي	%	العدد الجملي	%	العدد الجملي	%	
العدد الجملي للدوائر الانتخابية في تونس: 27	1341	306	% 23	579	% 43	456	% 34	199
العدد الجملي للدوائر الانتخابية خارج تونس: 6	165	41	% 25	85	% 51	39	% 24	18
العدد الجملي للدوائر الانتخابية: 33	1506	347	%23	664	%44	495	% 33	217

جدول رقم:11 القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 2019[2]

1 دينا حلمي، **رئاسيات تونس: النتائج ومستقبل العملية الديمقراطية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 19، العدد 76، مؤسسة الاهرام، 2019، ص 193.

2 مركز كارتر، مرجع سابق، ص 40.

وبناء على الفصل 24 من قانون الانتخابات الذي ينص على ضرورة تقديم الترشيحات على أساس مبدأ التناصف والتناوب بين الرجال والنساء داخل القوائم الانتخابية.[1] ما مكن من تواجد 211 امرأة على رأس القوائم ما نسبته 14%، في مقابل 1295 رجل على رأس القوائم بنسبة 86%.[2]

2- **نتائج الانتخابات التشريعية** لقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 41.7% وهو تراجع نسبي مقارنة بالدور الأول في الانتخابات الرئاسية، كما يعد تراجعا كبيرا مقارنة بالانتخابات التشريعية سنة 2014 التي بلغت 67.7%، ولعل من أسباب تراجع نسبة المشاركة هو تزامن الانتخابات التشريعية مع نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية، إضافة إلى النقاش الإعلامي وتركيزه على الانتخابات الرئاسية وخاصة التغطية الاعلامية المحيطة بسجن المرشح نبيل قروي ومدى قدرته على تنظيم الحملة الانتخابية، ما شتت الانتباه على الانتخابات التشريعية.[3] إضافة إلى حالة الاستياء من الطبقة السياسية في عدم قدرتها على تقديم الحلول للازمات في تونس.

وقد أسفرت النتائج على فسيفساء برلمانية، حيث تصدرت حركة النهضة قائمة الفائزين بحصولها على 52 مقعدا، يليها حزب قلب تونس بـ 38 مقعدا، ثم التيار الديمقراطي بـ 22 مقعدا، فائتلاف الكرامة بـ 21 مقعدا، فيما حل الحزب الدستوري الحر خامسا بـ17 مقعدا، وتليه حركة الشعب ب 16 مقعدا، وبعده حركة تحيا تونس ب 14 مقعدا، وأما 37 مقعدا فتوزعت على باقي القوائم الفائزة بمعدل مقعد إلى 4 مقاعد.[4]

ما يعني عدم قدرتهم على تشكيل كتلة ما اضطرهم للانضمام إلى كتل أخرى أو بقائهم مستقلين حسب ما نص عليه النظام الداخلي لمجلس النواب في الفصل 34.[5]

---

1 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قانون اساسي، عدد 16، 2014، الفصل 24، ص 1384

2 مركز كارتر، مرجع سابق، ص 39.

3 التقرير النهائي للبعثة الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس، ص 47 متحصل عليه: https://bit.ly/3RDcUm9 يوم 2021/09/15.

4 تقدير موقف، **تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص1.

5 النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، الفصل 34.

3- قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية: أظهرت النتائج مشهد برلمانيا مختلفا عن برلمان 2014 وتبين ذلك في:

- حيث ثبتت قوى سياسية تقليدية وحافظت على تصدرها للمشهد البرلماني كحركة النهضة، والتي تحصلت على52 مقعدا وهو الحزب الوحيد الذي مثل في كل الدوائر الانتخابية 33 بمقعد واحد على الأقل، وتمكنه من الحصول على 3 مقاعد في الدائرة الوحيدة(دائرة مدنين 4 مقاعد، ودائرة قابس 3 مقاعد)، وهو أكثر حزبا تحصل على مقعدين في 17 دائرة انتخابية، ما جعله الحزب الذي يمثل كل التونسيين وليس حزب جهة أو فئة معينة. وتقدم في ولايات الساحل(سوسة والمنستير والمهدية) والتي كانت معقل حزب النداء والأحزاب الدستورية في انتخابات 2014.[1] رغم تراجع كتلتها ب17 مقعدا عن الانتخابات التشريعية السابقة.
- وفي نفس السياق سجلت النتائج تراجع للقوى التي كانت تتصدر المشهد البرلماني سنة 2014، حيث تراجع حزب نداء تونس إلى 3 مقاعد بعد أن كان يرأس المجلس وله 86 مقعدا، ما يعني أن الحزب تراجع وانتهى برحيل مؤسسه الباجي القائد السبسي، وأن الخلافات الداخلية أثرت عليه.
- أما عن الجبهة الشعبية ذلك التحالف الممثل بشخصيات قومية ويسارية الذي كان ممثلا ب13 مقعدا في تشريعيات 2014 فلم يحصل على أي مقعد في تشريعيات 2019.
- والأمر نفسه بالنسبة لائتلاف تونس أخرى والذي كان يدعمه الرئيس الاسبق محمد منصف المرزوقي، وكذلك الحال لحزب مشروع تونس المنشق عن حزب النداء، فلم يحصل سوى على 3 مقاعد بعد أن كانت كتلته بها 15 نائبا.[2]
- وعلى خلاف ذلك سجلت بعض الأحزاب تقدما ملحوظا مقارنة بتمثيلها في انتخابات 2014، حيث حصل التيار الديمقراطي على 22 مقعدا بعدما كان بحوزته 3 مقاعد سابقا،

---

1 ادم يوسف، **تشريعيات تونس: خارطة سياسية جديدة وخزان انتخابي متحرك**، متحصل عليه: https://bit.ly/3U0zZAQ يوم 2021/09/16.

2تقدير موقف، تونس: **المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 1.

والحال نفسه لحركة الشعب، حيث ارتفع تمثيلها من 3 في انتخابات 2014 إلى 16 في الانتخابات الاخيرة.

- في حين صعدت قوى جديدة رغم تبنيها خطابات متباينة، فحصل ائتلاف الكرامة والذي تبنى خطاب الثورة على 21 مقعدا، حيث تبنى في حملته ملف العلاقات مع فرنسا ومطالبتها بالاعتذار والكف عن نهب الثروات التونسية.
- وفي المقابل تحصل الحزب الدستوري الحر على 17 مقعدا وهو المحسوب على الثورة المضادة، والذي تبنى في خطابه عدم الاعتراف بالثورة واعتبرها مؤامرة أجنبية، رافضا لدستورها، ومؤكدا على انتمائه الأيديولوجي للحركة الدستورية.[1]
- كما تحصل حزب تحيا تونس الذي أسسه رئيس الحكومة والمترشح للانتخابات الرئاسية يوسف الشاهد والتي لم يتصدر فيها أي دائرة انتخابية، إلا أنه تحصل على 14 مقعدا في الانتخابات التشريعية.
- في حين تحصل حزب قلب تونس الذي يتزعمه نبيل القروي على 38 مقعدا رغم حداثة تأسيسه وسجن مؤسسه، وتركزت أصوات ناخبيه في دوائر الشمال الغربي(باجة، وجندوبة، وسيانة، والكاف)، بحكم تمركز عمله الخيري وبناء شبكة واسعة في المناطق الريفية، ودائرتين في تونس الكبرى والتي تضم المناطق الأكثر رفاهية في تونس (تونس2، وأريانة)، في حين تحصل في الجنوب على ثلاثة مقاعد بفضل أكبر البقايا، ومن هذه الزاوية يوجه الاتهام للقروي في توظيفه للعمل الخيري وقناته الإعلامية لخدمة مشروعه السياسي الصاعد.[2]

المطلب الرابع: النظام الانتخابي وانعكاساته على المشهد السياسي عكس النظام الانتخابي الذي يعتمد على " التمثيل النسبي للاقتراع مع أفضل البقايا دون تحديد العتبة "والذي أملته الضرورة في انتخابات المجلس التأسيسي، لضمان أكثر تمثيل في صياغة دستور للبلاد تشارك فيه كل القوى، إلا أن نتائج هذ الانتخابات أفرزت مشهدا ضبابيا ومجلسا نيابيا مشتتا، منعت فيه جميع الأطراف المرشحة من إمكانية الحصول على أغلبية تمكنها من تشكيل

1 المرجع نفسه.

2 كريم المرزوقي، **نتائج الدور الأول للرئاسية والتشريعية.. قراءة تحليلية للمشهد الانتخابي التونسي**، 2019 متحصل عليه:https://bit.ly/3RY5qds يوم 2021/09/14.

حكومة تضمن لها حالة من الاستقرار والاستمرار، رغم أن مشروع تعديل القانون الانتخابي والذي حاز على الموافقة البرلمانية، تم فيه تنقيح بعض الاختلالات، والذي لم يوقعه الرئيس الباجي قائد السبسي قبل وفاته.

ويتضح من خلال توزيع المقاعد أن أثر التمثيل النسبي مع أفضل البقايا، أسهم في عدم حصول أي قائمة على الأغلبية. في مقابل ضمان أكثر تمثيل للقوائم والائتلافات الصغيرة في المشهد البرلماني، حيث تم تحصيل 163 مقعدا بالباقي الأفضل مقابل 54 مقعدا بعدد أصوات كاملة، ما يعني أن الأحزاب الكبرى والمتحصلة على المراتب الأولى كانت أكبر المتضررين من هذا القانون، حيث يساوي المقعد بالنسبة لحركة النهضة 10970 صوتا، في مقابل قوائم أخرى تحصلت على مقعد واحد بـ 600 صوتا.[1]

أما آلية التمثيل النسبي بالاقتراع على الأفراد دون تحديد العتبة فقد انعكس بدوره على نتائج الانتخابات ففي مقاربة تمثلية لو تم اعتماد العتبة بـ 3% لتغير المشهد حيث تتحصل النهضة على 71 مقعدا بدل 52، ويتحصل قلب تونس على 47 بدل 38 مقعدا، وهو ما يضمن تشكيل حكومة مستقرة بسهولة، على عكس من النتائج دون العتبة، والتي تحتاج فيها حركة النهضة إلى 57 صوتا لتحصل على الأغلبية البرلمانية والمقدرة ب109 من أصل 217 مقعدا.[2] ما يجعلها في حاجة إلى التحالف مع أكثر من كتلة برلمانية، وهو ما يؤثر على الاستقرار الحكومي، والاستقرار السياسي في المشهد السياسي القادم.

وهكذا انتهى المشهد السياسي التونسي الجديد، ففي يوم 13 نوفمبر 2019 تم افتتاح الجلسة الأولى لمجلس نواب الشعب برئاسة رئيسه المنتهية عهدته عبد الفتاح مورو، وفيها سلم الرئاسة بصفة مؤقتة إلى أكبر الأعضاء سنا حسب ما ينص عليه النظام الداخلي وهو النائب راشد الغنوشي، واستئنف المجلس أشغاله بأداء اليمين الدستورية للنواب، وانتخاب رئيسا له، حيث تنافس كل من راشد الغنوشي من حركة النهضة، وغازي الشواشي القيادي في حزب التيار ممثلا عن التيار الديمقراطي وحركة الشعب، وعبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر

1 تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مرجع سابق، ص1-2.

2 كريم المرزوقي، مرجع سابق.

ومروان فلفال عن تحيا تونس، وانتخب راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة رئيسا لمجلس النواب الشعب، وحصل على 123 صوتا من أصل 217.[1]

1 برلمان تونس ينتخب راشد الغنوشي رئيسا له، متحصل عليه:https://bit.ly/3BxDXtE يوم 2021/09/15.

المبحث الثالث: التحويرات الحكومية والاستقرار المؤسساتي (فعالية الحكومة والسلطة التشريعية)

ستتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى قياس استقرار المؤسسة التشريعية، ومدى فعالية الحكومة في أدائها واستقرارها، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية والحكومة يمثلان السلطة الحاكمة، على اعتبار أن الحكومة منبثقة من مجلس النواب وتشكلها الأغلبية الفائزة، إضافة إلى تمتعهما من الصلاحيات والاجراءات القانونية ما يساهم في ترسخ العملية الديمقراطية، ويدعم الاستقرار السياسي في تونس.

المطلب الأول: التحويرات الحكومية والاستقرار الحكومي سيتم التطرق إلى المسار الحكومي ما بعد انتخابات 2014 على اعتبار أنها أول حكومة تستند في تشكيلها للدستور، وبما أن من تحديات الاستقرار السياسي مدى استقرار الحكومات، فإننا سنعالج هذا العنصر بالتطرق للحكومات التونسية وأسباب التحويرات الحكومية لمعرفة العوامل المؤدية إلى عدم استقرارها أو استقرارها. ويمثل الجدول التالي مجموع الحكومات التونسية ما بعد اعتماد وثيقة الدستور سنة 2014.

الجدول رقم: 12 الحكومات التونسية من 2014 إلى 2021 [1] [2]

الحكومة	رئيس الحكومة	المدة الزمنية	الانتماء السياسي	الفترة النيابية
الحكومة الأولى بعد الدستور	الحبيب الصيد	6 فيفري 2015 6 جانفي 2016	26 وزيرا و14 كاتب دولة كلهم من حزب نداء تونس	2019/2014
الحكومة الثانية	الحبيب الصيد الثانية	6 جانفي 2016 إلى 27 أوت 2016	تعديل حكومي بإلغاء كتاب الدولة وتعيين 32 وزيرا نداء تونس أفاق تونس والاتحاد الوطني الحر وحركة النهضة	
الحكومة الثالثة	يوسف الشاهد الأولى	27 اوت 2016 6 سبتمبر 2017	حكومة الوحدة الوطنية ما سميت بمشاورات قرطاج الأولى	
الحكومة الرابعة	يوسف الشاهد الثانية	6 سبتمبر 2017 5 نوفمبر 2018	تحوير وزاري	
الحكومة الخامسة	يوسف الشاهد الثالثة	05 نوفمبر 2018 27 فيفري 2020	تحوير وزاري	
الحكومة السادسة	الحبيب الجملي	15 نوفمبر 2019 10 جانفي 2020	حكومة كفاءات وطنية لم تمنح ثقة النواب	2023/ 2019
الحكومة السابعة	إلياس الفخاخ	27 فيفري2020 2 سبتمبر 2020	مزيج بين الأحزاب والمستقلين	
الحكومة الثامنة	هشام المشيشي	2 سبتمبر 2020 25جويلية 2021	25 وزيرا و 3 كتاب دولة مستقلون	
الحكومة التاسعة	نجلاء بودن	29 سبتمبر 2021	عينت من طرف الرئيس ولم يصادق عليها مجلس الشعب	

1 قائمة في رؤساء حكومات تونس منذ الاستقلال: متحصل عليه https://bit.ly/3BxYzBQ يوم 2021/10/30.

2 من " الغنوشي" إلى "بودن".. 13 حكومة في تونس منذ 2011 متحصل عليه: https://bit.ly/3qvDDFh يوم 2021/10/30.

الفرع الأول: حكومة الحبيب الصيد بعد ثلاثة أشهر من الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية تم الإعلان عن حكومة الحبيب الصيد، والذي كلفه رئيس الجمهورية الباجي القائد السبسي بتشكيل الحكومة، بموجب الدستور الذي ينص في الفصل[1]89 على أن يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتكوين الحكومة. حيث قدم في 23 جانفي تشكيلته الأولى والتي كان أغلب أعضائها من حركة نداء تونس، ما جعلها عرضة للانتقادات من القوى الفاعلة في المشهد السياسي، التي ابعدت من تشكيل الحكومة كحركة النهضة والجبهة الشعبية وافاق تونس، متعهدة بأنها لن تمنحها الثقة. إضافة إلى الانتقادات في تركيبتها، كونها تشكيلة اقتصرت على مناطق الساحل والعاصمة مستبعدة المناطق المهمشة والمحرومة، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء المكلف بتوسيع دائرة المشاورات لتضم أحزاب وقوى سياسية.

وفي السياق ذاته فإن حصول حزب النداء على 86 مقعدا على أهميتها إلا أنها لا ترقى إلى أغلبية مريحة لتشكيل حكومة بمفرده، ما يجعل تشكيل الحكومة مرتبط بتحالفات مع كتل نيابية أخرى، وأي كتل تتحالف معها حركة النداء؟ في ظل مشهد سياسي يتميز بتباين كتله، وتنافر توجهاته السياسية، واختلاف أيديولوجياته ،[2] ما جعلها تتعامل مع المشهد الحكومي بين ثلاث خيارات، إما التحالف مع الاتحاد الوطني الحر، وأفاق تونس، واستبعاد حركة النهضة والجبهة الشعبية، وهو خيار هش ويجعل حصول الحكومة على الأغلبية غير مريح في مقابل وجود معارضة قوية، وإما خيار التحالف مع القوى الديمقراطية، رغم التناقض فيما بينها في البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وعزل حركة النهضة والرجوع إلى حالة الاستقطاب السياسي على أساس علماني /اسلامي،[3] الأمر الذي قد يؤدي إلى الانقسام العمودي داخل المجتمع، ما يهدد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، مع صعوبة حصوله على أغلبية مريحة أيضا، وإما خيار التحالف مع حركة النهضة والاتحاد الوطني الحر، وحركة افاق تونس والاستغناء عن

1 دستور الجمهورية التونسية، منشورات الأطرش للكتاب، الفصل 89، ص25.

2 عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص16.

3عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، مرجع سابق، ص 16-17.

الجبهة الشعبية، وهو خيار يضمن أغلبية مريحة جدا، وكسب ثقة نواب الشعب[1]، أي ما نسبته 75 % من أصوات النواب، وهو الخيار الذي تبناه حزب النداء وضمن به منح الثقة لحكومته الأولى، والتي ضمت وزراء مستقلون وخمسة تشكيلات حزبية وهي نداء تونس وحركة النهضة والاتحاد الوطني الحر، وآفاق تونس. وقد نالت حكومة الحبيب الصيد يوم 5 فيفري ثقة نواب مجلس الشعب بـ 166 نائبا، واعترض عليها 30 نائبا، وأمتنع ثمانية نواب من مجموع 204 الحاضرين[2]. وهي أغلبية مريحة تعكس رغبة الحبيب الصيد وحركة النداء في ايجاد حزام سياسي وتوافق حزبي يضمن استقرار حكومي لتمرير سياسة الحكومة، وكسب قاعدة شعبية لها من ناحية ثانية.

أما من الناحية الاستراتيجية للحزب فإن اشراك حركة النهضة في الحكومة الائتلافية، رغم انقسام الموقف داخل الحزب من هذا الموضوع، فقد حقق له ضمان احتواء التيار الاسلامي المعتدل، وتحويله من قاعدة شعبية احتجاجية معارضة إلى قاعدة جماهيرية داعمة لخيارات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.[3]

أما بالنسبة لحركة النهضة فإن مشاركتها في الحكومة رغم تمثيلها المحدود والرمزي، والذي لا يتماشى مع حجمها الانتخابي، فإنها استهدفت به تواجدها داخل مجلس الوزراء بوصفه أحد أهم مراكز صنع القرار في الدولة بحكم صلاحياته الدستورية، إضافة إلى أن تحالفها مع النداء لم يكن محل إجماع داخل الحركة، إلا أنه خيار استراتيجي يتوافق مع شعار حملتها في التشريعيات "الوفاق الوطني"، وسياستها في تجنب التصادم مع القوى الحزبية الاخرى، مؤكدة على فكرة التوافق.[4]

1- **برنامج حكومة الصيد:** تقدم الحبيب الصيد ببرنامج حكومته في وثيقة عنوانها "مشروع برنامج عمل الحكومة" لنواب الشعب للتصديق عليه، والذي هو نتيجة للتصورات

1 أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في الملامح والتداعيات والتحديات**، سياسات عربية، العدد13، ص43.

2 المرجع نفسه، ص40.

3 المرجع نفسه، ص43.

4المرجع نفسه، ص42.

والمقترحات التي عرضتها الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، ونشير في هذا السياق أن الحبيب الصيد أكد خلال تقديم تشكيلة حكومته أنها "حكومة كفاءات برنامجها الأساسي مستمد من برنامج نداء تونس"، وجاءت الوثيقة مبوبة إلى محورين، محورها الأول متعلق بالإجراءات العاجلة في مئة يوم، والمحور الثاني تناول الإجراءات الهيكلية، وشمل برنامجه التأكيد على الالتزام بالمسار الديمقراطي، وتبني أهداف الثورة، وضمان الكرامة للمواطنين، والقطع النهائي مع دولة الاستبداد، إضافة إلى ترسيخ تقاليد الحوار الوطني بين القوى السياسية والمجتمع المدني من خلال تدعيم آلياتها وفضاءاتها.[1]

وقد تضمنت الوثيقة[2] تسعة نقاط في محورها الأول و23 إجراء في محورها الثاني المتعلق بالإجراءات الهيكلية، حيث تصدر الملف الأمني أهم الملفات، ووفق ما جاء في الوثيقة: "**بتمكين الوحدات الأمنية والعسكرية من المعدات الملائمة لتدعيم قدراتها العملياتية وتعزيز فاعليتها وتأمين جاهزيتها المستمرة**" إضافة إلى تكثيف التعاون والجهود مع الدول الشقيقة والمجاورة من أجل تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، أما في ما يخص ملف التنمية فجاء فيه:

- معالجة إشكالية تعطل المشاريع في الجهات وذلك بالإسراع في تجاوز العراقيل والتعطيلات التي تحول دون إنجازها.
- دعم البنية الأساسية والمرافق الجماعية في المناطق الداخلية، وتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وذلك بالاعتماد على كل السبل والآليات المتاحة.
- النهوض بالمشاريع الكبرى في المناطق الداخلية.

أما على الصعيد الاقتصادي فوعد رئيس الحكومة بـ:

- مراجعة مجلة الاستثمار بقصد تحسين مناخ الأعمال.
- إصلاح المنظومة الجبائية ومقاومة التهرب الضريبي.
- الإسراع بإصلاح القطاع المالي وخاصة القطاع البنكي والسوق المالية.

---

1 كوثر زنطوط، **وثيقة خاصة قدمها الحبيب الصيد إلى رؤساء الاحزاب السياسية: المغرب تنشر مشروع برنامج عمل الحكومة**، متحصل عليه: https://bit.ly/3disjto يوم 2021/09/15.

2 المرجع نفسه.

أما على الصعيد الاجتماعي فجاء في برنامج الحكومة:

- إصلاح أنظمة التقاعد والتأمين على المريض.
- ادماج متعاطيي الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية.

وبناء على ما سبق فإن برنامج حكومة حبيب الصيد على الرغم من تأكيده على قضايا الامن والتنمية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم التجربة الديمقراطية، فإن برنامجه يبقى مجرد إعلان نوايا ووعود لأنه لم يقدم جدولا زمنيا وتفصيليا للحلول العالقة والمشاكل المتعلقة بالاقتصاد التونسي، وهو ما قد ينعكس سلبا على الاستقرار الحكومي.

وفي السياق نفسه جاء في تقرير لمنظمة "أنا يقظ" التونسية والتي رصدت أداء حكومة الصيد من خلال ما تم من انجازات مقارنة بما التزم به في برنامجه، ففي التنمية تحققت 4 وعود من أصل 10 من بينها:[1]

- الشروع في جرد الأراضي في الأحياء الشعبية قصد تخصيصها لسكنات اجتماعية.
- مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020.
- اعتماد منوال تنموي جديد والذي تضمن إصلاحات كبرى فيما يخص العلاقة بين القطاعين العمومي والخاص، وإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي.
- تمت مراجعة قانون الاستثمار ومشاريع القوانين المتعلقة به من خلال التشخيص المعمق للمجلة الحالية، والاعتماد على نتائج دراسات واستشارات الهياكل والمنظمات ومؤسسات التمويل التي تعنى بالاستثمار.

إلا أن الحكومة فشلت في وعدها في إحداث تنمية في المناطق الحدودية والداخلية وعدم قدرتها في وضع حد للتفاوت بين الجهات.[2]

أما ما يخص **الوعود الأمنية** فقد حققت الحكومة ما وعدت به وهو[3]:

1 منظمة أنا يقظ، **540 يوم مرت منذ تولي الحبيب الصيد مهامه**، تونس، 2015، ص3-4.

2 المرجع نفسه، ص5.

3 المرجع نفسه، ص 7.

- ففي اطار مواصلة تمكين قواتها الأمنية والعسكرية من المعدات الملائمة لتدعيم قدراتها تسلمت وزارة الدفاع الوطني التونسية معدات عسكرية أمريكية من طائرات مراقبة وسيارات رباعية الدفع قصد ضبط الحدود ومراقبتها.
- وفي ما يخص تكثيف التعاون والتنسيق بين البلدان الشقيقة في القضايا الأمنية فقد صرح رئيس الحكومة التونسية على وجود تعاون وتنسيق هام مع الجزائر على الحدود بين البلدين ساعد على اكتشاف والقضاء على عدة عمليات ارهابية بالتعاون بين الجانبين. في حين يمر التنسيق مع الجارة الليبية بصعوبة خاصة بعد عملية بن قردان وفشل الساتر الترابي في التصدي لظاهرة التهريب.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فقد حققت الحكومة:[1]

- تقديم مجلة الاستثمار لأعضاء لجنة التخطيط والتنمية بمجلس نواب الشعب وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال وبعث المشاريع وإحداث المؤسسات.
- في حين فشلت في باقي الوعود المتعلقة بإصلاح المنظومة الجبائية، بل زادت ظاهرة التهرب الجبائي وهذا ما أقر به الاتحاد التونسي للشغل، وعدم قدرتها على حل الصعوبات الاقتصادية بالمؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على إرساء منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار، إضافة إلى عدم استطاعتها في مقاومة التجارة الموازية وعدم إحداث لجان وطنية للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية والإصلاحات الكبرى.[2]

أما من **الناحية السياسية والقانونية** فقد حققت الحكومة مجموعة مشاريع قوانين منها:

- إعداد مشاريع القوانين المنصوص عيلها في الباب الخامس من الدستور والمتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء.
- تقديم مشروع متعلق بالمحكمة الدستورية.
- الانتهاء من المشاريع المخصصة للسلطة المحلية تمهيدا لانتخابات المجالس البلدية والجهوية.

1 منظمة أنا يقظ، مرجع سابق، ص 9.

2 المرجع نفسه، ص 10.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة الحبيب الصيد قام بتعديل وزاري يوم 6 جانفي 2016 والذي نال ثقة 140 صوتا بتراجع 25 صوتا لحكومته الأولى، ما فسره البعض على أن هذ الاستحقاق عكس انقسامات حزب النداء، في مقابل تأييد كامل من حركة النهضة،[1]وقد أعلن بعض قادة حزب النداء عن عدم رضاهم عن التحوير الحكومي، إلا أن التأييد الذ ي كان يحظى به الحبيب الصيد من طرف رئيس الجمهورية جعل الأصوات المنادية برحيله من رئاسة الحكومة من داخل النداء تخف وتستبدل بأغلبية صوتت له في منح الثقة لحكومته الثانية.[2]

وهناك عدة أساب أدت بالحبيب الصيد إلى التعديلات نذكر منها: التباينات بين مكونات الائتيلاف الحكومي، حيث وجد حزب آفاق تونس الممثل بأربعة وزراء بأنه غير منسجم مع الكثير من خيارات الحكومة، في حين قرر الاتحاد الوطني الحر تجميد مساندة الحكومة دون الخروج منها، وعلل رئيسه موقف كتلته بعدم تفاهمها مع رئيس الحكومة، إضافة إلى شغور منصب وزير العدل بعد إقالته بسبب عدم دفاعه عن مشروع قانون الحكومة المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بعد استقالته من الحكومة.[3]

وبعد أقل من خمسة أشهر من تشكيل حكومة الصيد الثانية، بدأ النقاش في دوائر الحزب الحاكم على ضرورة استبدال الحبيب الصيد وتولي رئاسة الحكومة من طرف شخصية حزبية تنتمي إلى حزب النداء، وأنهى الجدل رئيس الجمهورية القائد السبسي بطرحه مبادرة حكومة وحدة وطنية يوم 2 جوان 2016 بعد حوار وطني يجمع القوى السياسية الفاعلة من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية.[4] والتي انتهت بصياغة وثيقة قرطاج الأولى التي حددت معالم حكومة الوحدة الوطنية، وذاك بعد دفع الحبيب الصيد لتقديم استقالته، إلا أنه قاوم ذلك واعتبر الاستقالة إقرار بتحمله وحده المسؤولية، لهذا أصر على

---

1 أمينة الزياني، **حكومة الحبيب الصيد أمام البرلمان: ثقة ضعيفة أساسها النهضة**، متحصل عليه: https://bit.ly/3xvbCl6 يوم 2021/09/17.

2 المرجع نفسه.

3 صلاح الدين الجورشي، **حكومة الصيد وضرورات التغيير: خلافات حكومية وضغوط للمعارضة**، متحصل عليه: https://bit.ly/3BN6mfj يوم 2021/09/17.

4 **تداعيات إقالة حكومة الصيد وفرص نجاح خليفتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 2.

المرور لمجلس النواب من أجل سحب أو تجديد الثقة في حكومته.[1] إلا أن مجلس النواب أطاح بالحكومة، ولوحظ شبه الاجماع من قبل النواب حول التنويه لما حققته حكومته من انجازات في ملف مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية.

ما يمكن استنتاجه من خلال سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد خاصة مع تمسكه بصلاحياته الدستورية، ومحاولة رئيس الجمهورية من خلال مقترحه تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما يعني أن رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي يحاول انتزاع صلاحيات رئيس الحكومة في مهامه وإضافتها له، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. الأمر الذي كشف عن وجود أزمة بين رأسي السلطة التنفيذية فيما يتعلق بتأويل الصلاحيات خاصة في ظل غياب المحكمة الدستورية، ولعل ذلك نتاج عدم وضوح طبيعة النظام السياسي في دستور 2014.

الفرع الثاني: حكومة يوسف الشاهد: بعد سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال إلى حين انتخاب رئيس حكومة جديد، أقدم رئيس الجمهورية القايد السبسي بتكليف يوسف الشاهد الوزير السابق في حكومة الحبيب الصيد، والقيادي في حزب النداء، بمسؤولية تشكيل حكومة جديدة. الأمر الذي اعتبره البعض بالمفاجئ، وذلك لعدم توسيع المشاورات مع الأحزاب في تشكيل الحكومة، والجدل الذي تم تداوله حول ارتباطه بعلاقة قرابة مع الرئيس والتي نفاها فيما بعد.[2] وفي يوم 27 أوت 2016 وافق مجلس نواب الشعب بنسبة 86 % على حكومة الوحدة الوطنية والتي تتألف من 26 وزيرا و 14 وزير دولة،[3] وقد حددت الحكومة الجديدة أولوياتها فيما يلي[4]:

- محاربة الإرهاب وذلك بوضع استراتيجية وطنية للتصدي له.
- تشجيع التنمية وتسريع نسق النمو والعمل.

1تداعيات إقالة حكومة الصيد وفرص نجاح خليفتها، مرجع سابق، ص3.

2الجزيرة نت، **الشاهد.. خليفة " الصيد" على رأس الحكومة التونسية**، متحصل عليه:https://bit.ly/3XOGEQf يوم 2022/01/30.

3 يوليوس ديستلهوف وكاترين سولد، **اتفاق قرطاج تحت المجهر**، متحصل عليه: https://bit.ly/3XDPO16 يوم 2022/02/17.

4 الجزيرة نت، وثيقة قرطاج.. اتفاق سياسي حدد أولويات الحكومة التونسية، متحصل عليه: https://bit.ly/3XKVFl8 يوم 2022/02/17.

- مكافحة الفساد من خلال إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة.
- تنظيم المالية العامة والتحكم في التوازنات المالية والتأكيد على مواصلة تنفيذ السياسة الاجتماعية من خلال توفير أغطية صحية للجميع، وتطبيق اللامركزية وإرساء سياسة خاصة بالمدن والجماعات المحلية.
- وزيادة فعالية العمل الحكومي وإتمام إرساء المؤسسات الدستورية.

وفي اطار تقييم حكومة الشاهد الأولى بعد مرور عام على عملها، وذلك وفق مضامين وثيقة قرطاج، وأولويات العمل الحكومي التي سطرتها الحكومة كما تم ذكر ذلك سلفا، فحسب الوثيقة التي أعدها القيادي في حزب النداء ومدير مركز نداء تونس للدراسات بعنوان (سنة من عمل حكومة الوحدة الوطنية على ضوء الأولويات المرسومة في وثيقة قرطاج) وتهدف هذه الوثيقة إلى تقييم عمل حكومة الوحدة الوطنية (سبتمبر 2016/سبتمبر 2017) وفق الأهداف والأولويات المسطرة في وثيقة قرطاج، وقد تطرق التقييم إلى العناصر التالية[1]:

- **كسب الحرب على الإرهاب:** على الرغم من أن حكومة الشاهد تسلمت مقاليد الحكم. بعد نجاح الدولة في قلب موازين القوى لصالحها في الحرب على الإرهاب، وانتقالها من معادلة الدفاع إلى معادلة الهجوم، خاصة بعد تبني حكومة الحبيب الصيد استراتيجية جديدة في مواجهة الجماعات الإجرامية، والتي من خلالها تحققت انتصارات للمؤسستين الأمنية والعسكرية خاصة في بنقردان 2016، إضافة إلى سن العديد من التشريعات في مكافحة الإرهاب، إلا أنه يمكن تسجيل حالة من التراجع العام في الحالة الأمنية العامة والمتعلقة بجرائم الحق العام، وهو ما أثبتته الإحصائيات الرسمية.
- **تسريع نسق النمو لتحقيق أهداف التنمية والتشغيل:** بعد سنة من العمل الحكومي قدمت رئاسة الحكومة أرقاما ومؤشرات على عملها، حيث بلغت نسية النمو 1.9% مقارنة مع 1% خلال الفترة نفسها لسنة 2016، والتي أرجعها الخبراء إلى ارتفاع نفقات الدولة في مشاريع البنية التحتية التي استأنفت في فترة حكومة الحبيب الصيد، وأكدت على أن العديد من

1 السياسي، في وثيقة تقييمية فتحت النار على حكومة الوحدة الوطنية: طلاق وشيك بين النداء والشاهد؟، متحصل عليه: https://bit.ly/3KAP0Hx يوم 2022/2/18.

القطاعات الحيوية زادت في مردوديتها على غرار قطاع الفسفات والفلاحة، حيث ارتفع انتاج الفسفات إلى 34%، كما حقق قطاع السياحة زيادة قدرت ب19%.[1] إلا أنه لوحظ عجز الحكومة في دفع الاستثمار، رغم الجهود المبذولة من خلال سن القوانين التي جرت المصادقة عليها في الحكومة السابقة، إضافة إلى تراجع الصادرات مما حال دون بروز مؤشرات ايجابية على تعافي الاقتصاد،[2] كما أنه لم يسجل أي تحسن في مكافحة البطالة إذ بقيت النسبة على حالها 14.6%.[3]

- **مقاومة الفساد وإرساء مقومات الحكومة الرشيدة:** في 24 ماي 2017 أعلن رئيس الحكومة يوسف الشاهد الحرب على الفساد، وصادق البرلمان التونسي في سبتمبر 2017 على مشروع القانون الاساسي 49-2015 (وهو الصيغة المنقحة من قانون المصالحة الاقتصادية) المتعلق بإرساء المصالحة في المجال الإداري،[4] وقادت الحكومة خلال صائفة 2017 حملة بعنوان (مكافحة الفساد) والتي تم من خلالها اعتقال العديد من رجال الأعمال وكبار المهربين بتهمة الفساد والتآمر على الدولة، إلا أن تلك الحملة لاقت عدة صعوبات ما أثر سلبا على مصداقيتها، حيث أتهمت الحكومة بالانتقائية، إضافة إلى ضعف الإجراء القانوني في محاسبة المتهمين، لأن الحكومة اعتمدت على قانون الطوارئ لسنة 1978، فضلا عن شكوك حزبي النداء والنهضة أكبر الأحزاب التونسية في الحكم بتفرد الحكومة وعدم إشراكها لهما، ومن جهة ثانية خوفهما من التوظيف السياسي للحملة ما يعود سلبا على شعبيتهما والضرر بمصالحهما.

كما أكد المراقبون على عدم التقدم فيما يتعلق بمشاريع الإصلاح الخاصة بالحوكمة الرشيدة، ولعل أبرزها إصلاح الإدارة والمرفق العمومي، خاصة مع قيام رئيس الحكومة بإلغاء وزارة الحوكمة وإقالة المكلف بها.[5]

---

1 موزاييك اف ام، **بعد سنة: حكومة الشاهد تقيم عملها بالأرقام**، متحصل عليه: https://bit.ly/3XG1qjV يوم 2022/02/17.

2 السياسي، مرجع سابق.

3 الأمم المتحدة، **كتيب الإحصاءات العالمية طبعة عام 2017**، نيويورك، 2017،ص 100.

4 سارة يركيس ومروان المعشر، **عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017، ص 26.

5 المرجع نفسه، ص 26.

• **التحكم في التوازنات المالية ومواصلة تنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة:** تشير جميع المؤشرات المتعلقة بالتوازنات المالية العمومية على التراجع، حيث واصلت المديونية العمومية ارتفاعها لتصل إلى قرابة 70% من الناتج القومي الخام، وبلغ العجز التجاري 12 ألف مليون دينار، وتراجع سعر الدينار من 2.4 لليورو إلى 2.9، وارتفع مستوى التضخم إلى 6% بعد أن كان أقل من 4%، مما انعكس على العجز في الميزانية وأثر سلبا على ترتيب تونس في مؤشرات التأمين السيادية، الأمر الذي جعلها تتراجع في مؤشرات التصنيف في التنافسية الاقتصادية،[1] وقد انعكس هذا الفشل في التوازنات المالية على السياسات الاجتماعية، خاصة وأن ما تزال التوترات مازالت طاغية على المشهد خاصة في المناطق الداخلية.[2]

• **إرساء سياسية خاصة بالمدن والجماعات المحلية:** على الرغم من وجود مشروع قانون الجماعات المحلية المعد من قبل الحكومة السابقة لدى مجلس نواب الشعب، إلا أن الحكومة لم تتقدم في هذا الاطار، ولم تقم بمراجعة الأوضاع المتدهورة في أغلب الجماعات المحلية.

• **دعم نجاعة العمل الحكومي واستكمال تركيز المؤسسات:** طبع على العمل الحكومي خلال السنة الأولى من حكومة الوحدة الوطنية العديد من الظواهر السلبية منها: الإقالات للعديد من الوزراء بحجج مختلفة، وهو ما انعكس سلبا على صورة الفريق الحكومي، وبدا وكأنه غير متماسك ناهيك أن يكون ناجعا، إضافة إلى هيمنة العناصر المغامرة على المشهد الحكومي مما أضعف من عملها وأثر على صورتها وخطابها، وسيطرت مجموعات بجملة من الألاعيب السياسية، ما ساهم في تلاشي الحزام السياسي الداعم للحكومة خاصة من حزب نداء تونس، ما عمق أزمة الثقة بينها وبين الأحزاب الداعمة لها.[3]

أما من ناحية استكمال بناء المؤسسات، فقد طبع على عملية تشكيل المجلس الأعلى للقضاء العديد من الإشكاليات، ناهيك عن بروز العديد من التوترات بين الحكومة وعمل

1 سارة يركيس ومروان المعشر، ص26.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 المرجع نفسه والصفحة.

الهيئات المستقلة كهيئة مكافحة الفساد، على غرار تناسي تشكيل بعض الهيئات الدستورية كهيئة التنمية المستدامة. وهو ما جعل التزام الحكومة ضعيفا استنادا لوثيقة قرطاج.

من خلال ما سبق ومحاولة لتقييم العمل الحكومي بناء على الالتزامات الموقعة في وثيقة قرطاج يمكن استنتاج الاتي:

- ضعف الأداء الاقتصادي والتنموي وتراجع الأداء السياسي خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع البرلمان والأحزاب الداعمة للحكومة.
- الضبابية والعجز عن تنفيذ الاصلاحات الضرورية، وبروز أزمة الحكم وتراجع مشروعية النظام الديمقراطي وذلك نتيجة الأداء الضعيف للحكومة في الكثير من القضايا.[1]

الأمر الذي أدّى برئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى القيام بتحويرات وزارية كثيرة منذ بداية حكومته سنة 2016 إلى غاية 2019، وكانت البداية بإقالة وزير الشؤون الدينية 4 نوفمبر 2016 ولم يتم تعويضه إلا في 25 فيفري 2017 حين تم إجراء تعديل آخر على حكومته بإقالة وزير الوظيفة العمومية عبيد البريكي المحسوب على الاتحاد العام التونسي للشغل، ما تسبب له في أزمة مع الاتحاد وانتهت بإلغاء الوزارة، رغم أن الاتحاد كان ينفي مشاركته في الحكومة. وفي 30 افريل 2017 يقدم الشاهد على إقالة وزيرة المالية ووزير التعليم بعد مطالب وضغوط الاتحاد التونسي للشغل وتكليف وزيرين من الحكومة بتسيير الوزارتين بالنيابة، وفي يوم 18 أوت استقال وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ليصبح عدد الوزارات الشاغرة ثلاث وزارات. إلا أن التعديل الوزاري في حكومة الشاهد الثانية كان عميق واستجاب فيه رئيس الحكومة لضغوطات حزب النداء والاتحاد التونسي للشغل، ليرتفع تمثيل حزب النداء إلى 6 وزراء و6 كتاب دولة إضافة إلى رئيس الحكومة، رغم تراجع كتلته البرلمانية إلى 57 عضو مقابل 69 عضو لحركة النهضة، وذلك بعد الانشقاق الحزبي في كتلته، بعد أن كان ممثل بـ 4 وزراء ومثلهم كتاب دولة.[2] واحتفظت حركة النهضة بحصتها رغم تمسكها بطرح تعديل محدود بقدر الوزارات الشاغرة وأن أي تعديل أوسع يتم بعد الانتخابات

1 المرجع نفسه والصفحة.

2 كارم يحيى، تونس وأسئلة حكومة الشاهد، متحصل عليه: https://bit.ly/3YKNmae يوم 2022/02/18.

البلدية، ومع ذلك وافقت على التحوير الحكومي وترجم الحزب حرصه على التوافق واستمرار التحالف مع حزب النداء.[1]

إلا أن التحويرات الحكومية لم تتوقف في حكومة يوسف الشاهد حيث أعلن يوم 5 نوفمبر 2018 على تعديل وزاري جديد، شمل عددا من الحقائب الوزارية، وشكل ائتلافا حكوميا جديدا، يتكون من حركة النهضة وحركة مشروع تونس وحركة المبادرة، وعددا من المستقلين.[2] وفي مقابل ذلك أعلنت رئاسة الجمهورية أنها غير موافقة على هذا التعديل، وأنه لم يتم التشاور مع رئيس الجمهورية في ذلك.[3] وعلى الرغم من ذلك الا أن حكومة يوسف الشاهد الثالثة حازت على ثقة مجلس نواب الشعب وتمكينها من أداء القسم أمام الرئيس رغم اعتراضه عليها.

وعملت حكومة الشاهد على ثلاثة محاور أساسية[4]: محور اقتصادي واجتماعي وسياسي، ففي المحور الاقتصادي ركزت على تحسين مؤشر الاستثمارات، وتحسين فرص الشغل والحد من عجز الميزانية ومن عجز الميزان التجاري. أما على الصعيد الاجتماعي، فأكد رئيس الحكومة على محاربة كل أشكال الاحتكار والتجارة الموازية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. أما المحور السياسي فتم التركيز فيه على الاستحقاقات الانتخابية، والسير الجيد لها، ومواصلة بناء العملية الديمقراطية.

الفرع الثالث: حكومة الحبيب الجملي لم تنل حكومة الحبيب الجملي ثقة مجلس نواب الشعب في الجلسة التي عقدت يوم 10 جانفي 2020، باعتراض أغلبية 134 صوتا مقابل 72 وتحفظ 3 أصوات، وتجدر الإشارة أن الرئيس قيس سعيد هو من كلفه بتشكيل الحكومة بناء على مقترح حركة النهضة بصفتها الحزب الحائز على الأغلبية في مجلس النواب، وفقا لنتائج

1 المرجع نفسه.

2 وليد التليلي، تونس: تعديل واسع على حكومة الشاهد الثالثة. . والرئاسة غير موافقة. متحصل عليه: https://bit.ly/3O1OXWO يوم 2022/02/18.

3 المرجع نفسه.

4 حكومة الشاهد الثالثة: ماذا قال المساندون والمعارضون لها؟ متحصل عليه: https://bit.ly/3Bm9UEg يوم 2022/02/18.

الانتخابات التشريعية 2019، كما ينص على ذلك الدستور،[1] ومنذ تكليفه بتشكيل الحكومة أعلن الحبيب الجملي أنه سيكون منفتحا على كل القوى السياسية لإعداد برنامج حكم مشترك، بالتنسيق مع كل الأحزاب التي تريد خدمة تونس.

ويعد فشل الحبيب الجملي في نيل حكومته المقترحة ثقة مجلس نواب الشعب مؤشرا على تصاعد حالة الاستقطاب بين النخب السياسية، وعجز الأحزاب على تحقيق حالة من التوافق في ظل وضع سياسي واقتصادي هش، رغم حرص الجميع على احترام مقتضيات الدستور[2].

وعليه يمكن أن نستنتج أن اختيار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فترة الرئيس القايد السبسي يعد شكلا من أشكال تقاسم السلطة، وهو ما يعني أن تونس كانت تتجه نحو نموذج التسوية النخبوية، وهو ما ساهم في دفع عملية الانتقال الديمقراطي، ورسخ مرحلة من الاستقرار الحكومي على الأقل.

الفرع الرابع: حكومة إلياس الفخاخ ينص الدستور التونسي في الفصل 89 على أن يجري رئيس الجمهورية "مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر لتشكيل حكومة في أجل أقصاه شهر" وفي حال فشل حكومة التكليف الثاني في نيل ثقة المجلس، يحق للرئيس " حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون". ونتيجة فشل حكومة الحبيب الجملي، شرع الرئيس قيس سعيد في تفعيل ما ينص عليه الدستور.[3] وكلف بعد ذلك إلياس الفخاخ بتشكيل الحكومة، حيث حدد لتشكيل حكومته الخطوط العامة للمشاورات، متعهدا بالعمل مع كل الكتل السياسية بعيدا عن أي إقصاء أو محاصصة، قبل أن يستثني حزبي قلب تونس، والدستوري الحر، مؤكدا على أن الائتلاف يقتصر على الأطراف الداعمة للرئيس قيس سعيد في الدور

1 تقدير موقف، **ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب؟** وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر، ص1.

2 المرجع نفسه، ص 3.

3 المرجع نفسه والصفحة.

الثاني.[1] ومثل قرار الفخاخ استثناء حزب قلب تونس من المشاورات أول محطات الخلاف بينه وبين حركة النهضة، المتحصلة على الأغلبية البرلمانية، والتي طالبته بتوسيع المشاورات في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن لضمان تمرير القوانين الأساسية وتشكيل الهيئات السيادية، خاصة المحكمة الدستورية التي تتطلب موافقة ثلثي النواب[2]. وتمكن الفخاخ من نيل ثقة النواب في تشكيل حكومته رغم المشاورات العسيرة، حيث كان واضحا منذ البداية أن الائتلاف المكون للحكومة يفتقد الانسجام، وبالتوازي مع مسار التشكيل الحكومي تبلورت تفاهمات برلمانية مختلفة كليا عن المشهد الحكومي، حيث صوت كل من حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة اللذين استبعدا من الائتلاف الحكومي، لصالح مرشح حركة النهضة، راشد الغنوشي، لرئاسة مجلس الشعب، في حين صوتت ضده الكتلة المؤتلفة مع حركته في الحكومة.[3]

ومع ذلك حافظت الحكومة على مكوناتها رغم حدتها إلى حين تسرب تفاصيل ما بات يعرف بقضية "تضارب المصالح" التي كشف عنها رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي شبهة تضارب مصالح لرئيس الحكومة إلياس الفخاخ لامتلاكه أسهم في شركات تتعامل مع الدولة وهو ما يحظره القانون. وهو ما اعتبرته حركة النهضة، وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة ورقة ضغط من أجل تشكيل مشهد حكومي جديد، حيث كلف مجلس شورى حركة النهضة رئيسها بـ اجراء مشاورات مع رئيس الجمهورية والأحزاب والمنظمات للاتفاق على مشهد حكومي جديد[4]. الأمر الذي اعتبره رئيس الجمهورية قيس سعيد بأنه لن يقبل بأي مشاورات تهم تشكيل حكومة جديدة ما دامت الحكومة الحالية قائمة. وبالتزامن مع الخلاف السياسي حول مصير حكومة الفخاخ بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب، وقع 73 نائبا

1 وحدة الدراسات السياسية، **حكومة الفخاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر، ص 1.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 وحدة الدراسات السياسية، **استقالة الفخاخ: أسبابها وتداعيتها على المشهد السياسي في تونس**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر، ص2.

4 المرجع نفسه والصفحة.

محسوبين على التيار الداعم للفخاخ عريضة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، بينما قدم 105 نواب معظمهم من حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة لائحة لسحب الثقة من حكومة الفخاخ. وبالتزامن مع ذلك دعا قيس سعيد في 16 يوليو 2020 رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس الاتحاد التونسي للشغل إلى رئاسة الجمهورية، وأعلن تلقيه استقالة الفخاخ من رئاسة الحكومة، والشروع في مشاورات جديدة من أجل تكليف رئيس حكومة جديد.[1]

لم ينتهي الأمر عند استقالة الفخاخ، من تجاذبات وردود أفعال بين مختلف الفواعل السياسية، بل أدى الأمر إلى جدل دستوري حول التعامل مع المشهد الجديد بخصوص أسبقية سحب الثقة من إلياس الفخاخ عن إعلان الاستقالة، وهل الأولى تلغي الثانية، ومن له حق تسمية رئيس الحكومة الجديد هل حزب الأغلبية (حركة النهضة) في حال اعتماد سحب الثقة، أم رئيس الجمهورية في حال الاستقالة. وفي سياق ارتدادات الاستقالة، عمد إلياس الفخاخ إلى إعفاء وزراء حركة النهضة، ما فتح جدل جديد حول مدى دستورية إقالة وزراء هم أعضاء في حكومة تصريف الأعمال.[2] وهو ما أدخل تونس في وضع سياسي جديد، انعكس على حالة الاستقرار السياسي، خاصة مع عدم قدرة الفاعلين السياسيين على تشكيل المحكمة الدستورية، وعدم قدرتهم على الالتزام بترسيخ الانتقال الديمقراطي، في مقابل تصدر الشعبوية المشهد السياسي.

الفرع الخامس: حكومة هشام المشيشي منذ استقالة رئيس الحكومة السابق إلياس الفخاخ، طالب الرئيس قيس سعيد من الكتل البرلمانية تقديم اقتراحات مكتوبة بشأن رئاسة الحكومة الجديدة، متجاوزا التقاليد التي جرت عليها العادة، والمتمثلة في إجراء مشاورات ولقاءات مباشرة بين الرئيس والكتل النيابية،[3] وبعدها كلف الرئيس قيس سعيد هشام المشيشي بتشكيل الحكومة، ومنذ تكليفه أعلن رئيس الحكومة الجديد هشام المشيشي أن حكومته ستكون

1 المرجع نفسه، ص 3.

2 المرجع نفسه والصفحة.

3 وحدة الدراسات السياسية، **حكومة المشيشي: سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها**، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر، ص1.

خالية من أي ممثلين عن الأحزاب، وأنها حكومة كفاءات وهو ما جعله في مواجهة ومعارضة مع جل الأحزاب الفاعلة في مجلس الشعب، والتي ظلت مواقفهم المعلنة من حكومة المشيشي قائمة إلى حين دعا الرئيس قيس سعيد ممثلي أحزاب: النهضة، والتيار الديمقراطي والشعب وتحيا تونس للتشاور بشأن الحكومة، وطالبهم بعدم منح الثقة لحكومة المشيشي، الذي اختاره بنفسه، إلا أن تخلي الرئيس المفاجئ عن رئيس الحكومة أثار ردود أفعال متباينة، ففي حين تبنى التيار الديمقراطي وحركة الشعب خيار عدم منح الثقة، تبنت حركة النهضة وحزب قلب تونس خيار منح الثقة، وتم التصويت على منح الثقة لحكومة المشيشي يوم 1 سبتمبر 2020 بـ 134 صوتا واعتراض 67 نائبا.[1] وهو ما عمق الأزمة بين رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس الجمهورية قيس سعيد، ودخل المشهد السياسي في تونس طورا جديدا، وتعمقت فيه الأزمة بين رئيس الجمهورية من جهة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان من جهة ثانية، حين رفض رئيس الجمهورية دعوة الوزراء الجدد من أداء اليمين أما رئيس الجمهورية، رغم منح الثقة من مجلس الشعب لتعديل الوزاري في حكومة المشيشي والذي أعفي بمقتضاه الوزراء المحسوبين عن الرئيس قيس سعيد. وتعمقت الأزمة أكثر حين رفض قيس سعيد مرة أخرى التصديق على التعديل الخاص بقانون انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي صدّق عليه البرلمان ليصبح بأغلبية 5/3 بدل 4/3.[2] وما زاد في تعميق الأزمة ووصولها إلى نقطة اللاعودة هو اعلان قيس سعيد نفسه قائدا لقوات الأمن الداخلي وهو ما قوبل بالرفض والرد المباشر للأول مرة من طرف رئيس البرلمان ورئيس الحكومة، ويتهمانه بخرق الدستور والسعي إلى الانفراد بالسلطة ويحملانه مسؤولية حالة الشلل في مؤسسات الدولة في تونس[3].

إلا أن هذا الخلاف بين مؤسسات الحكم ليس الأول، إذ سبق أن شهدت العلاقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة توترا في عهد الرئيس القائد السبسي أثناء تولي يوسف الشاهد رئاسة الحكومة، إلا أن الأمر لم يبلغ مرحلة القطيعة وتعطيل مؤسسات الدولة والتزم الطرفان

1 المرجع نفسه، ص2.

2 وحدة الدراسات السياسية، **الأزمة السياسية/ الدستورية في تونس: حيثياتها وآفاقها**، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر، ص 1-2.

3 المرجع نفسه، ص2.

في النهاية بالدستور، على عكس مرحلة قيس سعيد حين وصل المشهد السياسي فيها مرحلة من الانسداد غير المسبوق وتزايدت فيها الخلافات بين مؤسسات الدولة وبروز مشكلة التأويلات الدستورية، وهو ما أدخل تونس في أزمة سياسية سنتحدث عنها في العنصر الثالث من هذا المبحث.

وتأسيا لما سبق فإن عدم الاستقرار الحكومي في تونس كان رهين الحسابات السياسية والحزبية الضيقة للنخبة الحاكمة، والتنازع في الصلاحيات الدستورية بين رأسي السلطة التنفيذية ورئيس البرلمان، وأن التحويرات الوزارية كانت بسبب الاستقطاب والصراع بين النخبة الحاكمة أكثر منه فشل في تحقيق البرامج الحكومية حيث الملاحظ أن البرامج الحكومية لم تختلف من حكومة إلى أخرى، وأن بعض الحكومات لم تمنح الثقة رغم نجاعة أداءها الحكومي.

المطلب الثاني: الاستقرار المؤسساتي للسلطة التشريعية باعتبار أن نظام الحكم في تونس غير واضح إلا أنه كان يميل للنمط البرلماني، حيث يمنح فيه الدستور مجلس الشعب، الدور الاساسي من خلال الوظائف المنوطة به وعليه سيتم دراسة العهدتين البرلمانيتين 2019/2014 و 2019/ 2024 من حيث الأداء الوظيفي للمؤسسة التشريعية ومن حيث الوجود الهيكلي لها وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار السياسي، والدفع بالعملية الديمقراطية في تونس.

الفرع الأول: العهدة النيابية الأولى 2019/2014 تعد أول عهدة برلمانية بعد إقرار الدستور سنة 2014 وتميزت هذه العهدة البرلمانية بما يلي:

- **التجوال السياسي**: حيث أن87 نائبا غيروا كتلهم الانتخابية، منهم 53 نائب من كتلة نداء تونس أي الحزب الحاكم، فكتلة النداء تحصلت على 86 نائب في بداية العهدة مما مكنها من تشكيل الحكومة على اعتبار أنها الحزب الفائز، إلا أنها أصبحت تمثل 37 نائبا في نهاية العهدة،[1]وهو ما يطرح التساؤل حول طبيعة تشكيل الحكومة في حد ذاتها على اعتبار أن الدستور نص في الفصل[2](89)على كيفية تشكيل الحكومة.
- **الدور التشريعي لمجلس النواب:** نص الفصل 62 من الدستور التونسي على: « أن المبادرة التشريعية تمارس بمقترحات قوانين من عشرة نواب على الأقل » كما ينص الفصل 63 على أن مقترحات القوانين ومقترحات التعديل المقدمة من قبل النواب لا تكون مقبولة إذا كان اقرارها يخل بالتوازنات المالية للدولة التي تم ضبطها في قوانين المالية، وقد صادق مجلس الشعب على 9 مقترحات قوانين من عند النواب من مجموع 340 مشروع قانون صادق عليها خلال العهدة النيابية، أي ما نسبته 2.64 %. وهذا من أصل 72 مقترح قانون قدم من طرف النواب.[3]

1 مجلس نواب الشعب التأسيس والبناء والإثراء، وثيقة خاصة بالمدة النيابية الأولى، مجلس نواب الشعب ،2019، ص 10.

2 الفصل 89 من الدستور التونسي الذي ينص على "..... في أجل أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر يجدد مرة واحدة....."

3 العهدة البرلمانية الأولى في أرقام نوفمبر 2014–أوت 2019، تقرير، مؤسسة بوصلة، مرصد المجلس ،ص 13.

ما يلاحظ ضعف مبادرات اقتراح القوانين من طرف السلطة التشريعية.

- **الرقابة على العمل الحكومي:** ينص الفصل 147[1] من النظام الداخلي للمجلس على تخصيص جلسة للحوار مع الحكومة مرة كل شهر، وكل ما دعت الحاجة إلى ذلك، إلا أنه من خلال الملاحظة والرصد تبين أن المجلس نظم 15 جلسة حوار مع الحكومة من أصل 47 جلسة خلال العهد النيابية التي يفترض أن تنعقد والجدول التالي يوضح ذلك.

عدد جلسات الحوار مع الحكومة	جلسات عقدت	جلسات لم تعقد
47	15	32

جدول رقم: 13 عدد جلسات الحوار مع الحكومة في العهدة النيابية الأولى[2]

يمكن ملاحظ الآتي: أن المجلس لم يكمل جلسات الحوار مع الحكومة بناء على النظام الداخلي له، ما يعني أن الرقابة على العمل الحكومي متعثرة، وأن الدور الرقابي للمجلس على الحكومة بحاجة إلى عمل كثير.

- **الاسئلة الكتابية والشفاهية:** تم توجيه 909 سؤال شفاهي للحكومة في إطار الوظيفة الرقابية لنواب المجلس، وشملت الأسئلة الشفاهية في مجملها جل القطاعات المتعلقة بالاقتصاد والتنمية والقضايا الاجتماعية، إلى جانب مكافحة الفساد والامن الوطني وبعض الأحداث والمستجدات الوطنية،[3] إلا أن الاسئلة المنجزة منها بلغ عددها 583 فقط، أما بخصوص الاسئلة الكتابية فقد تم توجيه 2023 سؤالا كتابيا خلال العهدة النيابية، إلا أنه تم

1 الفصل 147من النظام الداخلي، يخصص المجلس جلسة للحوار من أعضاء الحكومة حول التوجيهات العامة والسياسات القطاعية مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة بطلب من المكتب أو أغلبية أعضاء المجلس. تفتح جلسات الحوار بعرض يقدمه عضو الحكومة، ثم يتولى الإجابة عن أسئلة الأعضاء تباعا وله حق إمهاله لإعداد الردود. مجلس نواب الشعب، النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ،2015.

2 العهدة البرلمانية الأولى في أرقام نوفمبر 2014–أوت 2019، مرجع سابق، ص19.

3 تقرير مجلس نواب الشعب ص55.

الرد على[1] 1352 سؤالا فقط، أي ما نسبته 66.83% وهذا يعتبر غير كاف في العمل الرقابي وفي استجابة الحكومة لأسئلة النواب.

- **تشكيل لجان تحقيق:** نص الفصل 63 من النظام الداخلي للمجلس على أحقية المجلس في تشكيل لجان قارة ولجانا خاصة، كما يمكنه تشكيل لجان تحقيق ايضا.[2] والجدول التالي يوضح اللجان التي شكلها المجلس:

اللجنة	تاريخ إقرارها	تشكيل مكتبها	رفع تقاريرها
لجنة التحقيق في أوراق بنما	2016	نعم	لا
لجنة التحقيق حول شبكات تسفير الشباب إلى مناطق القتال	2017	نعم	لا
لجنة التحقيق بخصوص تصنيف تونس ملاذ ضريبيا	2018	نعم	لا
لجنة التحقيق حول الوضع في ولاية نابل اثر الفيضانات التي اجتاحتها	2018	لا	لا
لجنة تحقيق حول التصرف في النفايات الخطرة	2016	لا	لا
لجنة التحقيق حول تفاقم العجز التجاري	2019	لا	لا

جدول رقم: 14 لجان التحقيق المشكلة من مجلس النواب التونسي [3]

من خلال ما سبق تلاحظ الدراسة أن الدور الرقابي للمجلس على عمل الحكومة من خلال تشكيل لجان التحقيق لم يحظ بالاهتمام الكبير من طرف مجلس نواب الشعب، لأن كل اللجان التي تم تشكيلها لم ترفع تقاريرها للمجلس بل أن نصفها لم يتم تشكيلها، وهذا يجعل من الوظيفة الرقابية للمجلس محل استفهام؟

- **الدور الانتخابي:** نص الباب السادس من الدستور التونسي على تشكيل مجموعة من الهيئات الدستورية المستقلة، وخص مجلس نواب الشعب بانتخابها، على أن ترفع إليه تقاريرها

1 المرجع نفسه، ص 56.

2 الفصل 63 من النظام الداخلي " يحدث مجلس نواب الشعب لجانا قارة ولجانا خاصة. ويمكنه تكوين لجان تحقيق...."

3 تقرير منظمة بوصلة، مرجع سابق، ص20.

كل سنة من أجل مناقشتها. وهو ما نص عليه الفصل 125 من الدستور التونسي[1] وذلك من أجل تدعيم المسار الديمقراطي.

إلا أن مجلس نواب الشعب لم يتمكن من تحقيق مهامه الخاصة بتشكيل هذه الهيئات الدستورية، مما شكل تهديدا للمسار الديمقراطي، والاستقرار السياسي فيما بعد، وخاصة مع الأزمات الدستورية التي حدثت، والجدول التالي يوضح تشكيل الهيئات الدستورية ووضعها القانوني:

الهيئات الدستورية	الوضعية القانونية وسنة المصادقة على القانون	انتخاب الاعضاء
هيئة الانتخابات	2012	تم
هيئة الاتصال السمعي البصري	لم يتم لحد الان	لا
هيئة حقوق الإنسان	2018	لا
هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة	2019	لا
هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	2017	لا

جدول رقم:15 تشكيل الهيئات الدستورية ووضعيتها القانونية حسب معطيات تقرير مجلس نواب الشعب[2]

ويعد أكبر فشل لمجلس النواب هو عدم قدرته على تشكيل أهم هيئة دستورية والتي تنظر في مدى دستورية القوانين من عدمها، وهي المحكمة الدستورية والتي تم انتخاب عضو واحد فيها فقط من أصل أربعة أعضاء كما نص عليه الفصل 118 من الدستور، وهو ما كان له الأثر السلبي على المسار الديمقراطي في تونس، من خلال تباين الآراء في مسألة تأويل القوانين فيما بعد.

1 الفصل 125 "تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية. وعلى كافة مؤسسات الدولة تيسير عملها. تتمتع هذه الهيئات بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية المالية، وتنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع إليه تقريرا سنويا يناقش بالنسبة إلى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للغرض. يضبط القانون تركيبة هذه الهيئات والتمثيل فيها وطرق انتخابها وتنظيمها وسبل مساءلتها.

2 تقرير مجلس نواب الشعب، ص 38-53.

لم يتم حل المجلس خلال العهدة البرلمانية الكاملة 2019/2014 ما يعني أنه من الناحية البنيوية حافظ المجلس على الاستقرار الهيكلي له طيلة العهدة النيابية، ويعد ذلك استقرارا مؤسساتيا يحسب لهذه العهدة، وهو ما ساهم في عملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق حالة من الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: العهدة البرلمانية الثانية 2024/2019 واتسمت هذه العهدة بما يلي:

- **المشهد النيابي وعدم تحقيق الأغلبية:** حيث أسفرت نتائج الانتخابات على مشهد فسيفسائي مشتت فقد تحصل الحزب الأول وهو حركة النهضة على 54 مقعدا، في حين تحصلت الكتلة البرلمانية الثانية والمشكلة من حزب التيار الديمقراطي على 22 نائبا، و حركة الشعب على15 نائبا، إضافة إلى بعض النواب المستقلين، ما جعل الكتلة الديمقراطية مكونة من 41 نائبا، إضافة إلى القوة الثالثة وهي قلب تونس بـ 38 مقعدا، والجدول التالي يوضح التركيبة الحزبية للمجلس.

الكتلة السياسية	عدد النواب	الكتلة السياسية	عدد النواب
كتلة حركة النهضة	54	كتلة الحزب الدستوري الحر	17
الكتلة الديمقراطية	14	كتلة الإصلاح	15
كتلة حزب قلب تونس	38	كتلة تحيا تونس	14
كتلة ائتلاف الكرامة	21	كتلة المستقبل	9
غير المنتمين	8	/	/

جدول رقم:16 توزيع مقاعد الكتل البرلمانية لانتخابات التشريعية 2019[1]

هذه التركيبة التي لم يتحصل فيها أي حزب على الأغلبية، سيكون لها التأثير على العمل التشريعي والرقابي للمجلس، إضافة إلى الدور المنوط به وهو تشكيل الحكومة واستكمال تشكيل باقي الهيئات الدستورية وخاصة المحكمة الدستورية التي يتطلب انتخاب اعضائها 3/2 أي 145 صوتا.[2]

1 مرصد المجلس، **تقييم منظمة بوصلة لإشغال مجلس نواب الشعب(2019-2024)**، 2020، ص11.

2 مرصد المجلس، مرجع سابق، ص 12.

إضافة إلى تجوال نواب المجلس من كتلهم إلى كتل أخرى، ما جعل الكتل لا تستقر في عدد نوابها، حيث خسرت كتلة قلب تونس 30 بالمئة من نوابها أي استقال منها 11 نائبا وشكلوا كتلة جديدة، إضافة إلى انضمام عدد من النواب إلى الكتلة المستقلة ليرتفع تمثيلها بـ 17 نائبا بدل 8 نواب.[1]

- **الوظيفة الرقابية:** بلغ عدد الجلسات العامة المخصصة للرقابة على العمل الحكومي 10 جلسات، فيما تم تشكيل لجنتين للتحقيق خلال المدة النيابية، أما الاسئلة الكتابية والشفاهية الموجهة لأعضاء الحكومة فقد بلغ عددها 1206 سؤالا، تم الإجابة على 524 سؤالا فقط، من بينها 77 سؤالا. ورغم أن الأسئلة شملت جميع الوزراء والقطاعات دون استثناء، إلا أن وزير الصحة كان له النصيب الأكبر من الاسئلة تماشيا مع أزمة كورونا العالمية.[2]
- **الوظيفة الانتخابية:** شرع مجلس نواب الشعب في تجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كما أصدر قرارا منح أجلا إضافيا لقبول الترشحات في هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، كما تم إحالة القائمة النهائية لهيئة حقوق الإنسان إلى جلسة عامة انتخابية من أجل المصادقة عليها، أما بخصوص المحكمة الدستورية فتم إحالة أعمال اللجنة على الجلسة العامة،[3] حيث صادقت لجنة التشريع في جلستها يوم 28 جويلية 2020 على تقريرها المتعلق بتنقيح القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية وأهم تعديلاته المحافظة على الانتخابات بأغلبية 3/2 خلال الدورات الثلاث الأولى. وفي حال عدم إحراز العدد الكافي يمكن المرور للانتخابات بأغلبية 5/3 في ثلاثة دورات أخرى، وفي حالة عدم الحصول على العدد الكافي يتم إعادة فتح باب الترشح من جديد إلى حين استكمال انتخاب كافة الاعضاء بأغلبية 5/3، إضافة إلى حذف شرط التتابع في انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.[4] وهو التعديل الذي رفضه رئيس الجمهورية قيس سعيد، رغم إجازته بأغلبية مريحة

---

1 مرصد المجلس، مرجع سابق، ص12.

2مجلس نواب الشعب، **حصيلة النشاط النيابي الدورة العادية الأولى من المدة النيابية الثانية**، 2020، ص 23.

3 المرجع نفسه، ص27.

4 مرصد المجلس، **تقييم منظمة بوصلة لإشغال مجلس نواب الشعب(2019-2024)**، مرجع سابق، ص147.

من مجلس النواب، مما ساهم في تعميق الأزمة السياسية في البلاد[1]. والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الانتقال الديمقراطي وحالة الاستقرار السياسي في تونس.

المطلب الثالث: الأزمة السياسية في تونس وانعكاساتها على الانتقال والاستقرار السياسي على وقع الأزمة السياسية الدستورية التي تعيشها تونس بين رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة ومجلس نواب الشعب، أعلن الرئيس قيس سعيد في يوم 25 يوليو 2021 مجموعة من القرارات وهي:[2]

- عزل رئيس الحكومة هشام المشيشي.
- توليه السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة يعينه رئيس الجمهورية بنفسه.
- رئاسة النيابة العامة.
- تجميد عمل مجلس النواب لثلاثين يوما.
- رفع الحصانة عن نواب مجلس الشعب.

برر الرئيس قيس سعيد قراراته أنها تستند إلى الفصل 80 من الدستور والذي ينص على أن" لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب..."[3] كما ينص الفصل 80 في الفقرة الثانية. .. "يعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يحوز له تقديم لائحة لوم ضد الحكومة..."، إلا أن الكثير اعتبر ما قام به الرئيس قيس سعيد مخالف للدستور، وأن الاجراءات التي قام بها تعد انقلابا على الدستور. حيث رأى أستاذ القانون الدستوري عياض بن عاشور أن اللجوء إلى الفصل 80 من الدستور في الوضع الحالي يعتبر مخالف تماما وبشكل صريح لمقتضيات

---

1 وحدة الدراسات السياسية، **الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، 2021**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1.

2 المرجع نفسه، ص 2.

3 للاطلاع على الفصل 80 من الدستور التونسي، أنظر دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص 23.

الدستور التونسي من الناحية الشكلية والجوهرية حيث لا يوجد خطر داهم لكيان الوطن وأمن البلاد واستقرارها، هذا من الناحية الجوهرية أما من الناحية الشكلية فرأى أنه من الضروري التثبت من قيام رئيس الجمهورية باستشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، إضافة إلى عدم وجود رئيس المحكمة الدستورية.[1]

كما اعتبرت الجمعية التونسية للقانون الدستوري أن قرار الرئيس تجميد جميع اختصاصات مجلس النواب لا يدخل ضمن التدابير الاستثنائية، وأكدت على أن الفصل 80 ينص على حالة انعقاد دائم للمجلس طيلة هذه الفترة،[2] وهو ما لم يكن، حيث تم تجميد مجلس نواب الشعب كما أشرنا إلى ذلك. ومن ذلك الوقت دخلت تونس في أزمة سياسية أثرت على حالة الاستقرار السياسي في البلاد، إضافة إلى تعثر مسيرة الانتقال الديمقراطي.

ويعتبر تجميد ثم حل مجلس نواب الشعب شكل حالة من اللاستقرار السياسي في البلاد على اعتبار أن مجلس النواب يشكل السلطة التشريعية في نظام سياسي يميل إلى البرلماني.

1وحدة الدراسات السياسية، **الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته**، مرجع سابق، ص3.

2 المرجع نفسه والصفحة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تسجل الدراسة ما يلي:

ساهم الحوار الوطني على الانتقال من مؤسسات مؤقتة تدير السلطة– المجلس الوطني التأسيسي والتنظيم المؤقت للسلط العمومية – إلى مؤسسات دائمة –مجلس النواب والدستور– وهو ما يعزز من حالة الاستقرار السياسي والدفع نحو محاولة ترسيخ الانتقال الديمقراطي.

إن الانقسام الأيديولوجي بين الأطراف السياسية، جعل كل طرف يري الحل حسب رؤيته بناء على توجهاته، إلا أن الملاحظ أن هذا الانقسام لم يكن عموديا، وهو ما عزز ترسيخ مؤشرات الوحدة الوطنية، والتي تعد من مؤشرات تحقيق الاستقرار السياسي.

إن اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014 يعبر عن حالة استكمال بناء مؤسسات المسار الديمقراطي، والانتقال بتونس من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدستورية.

الانشقاقات الحزبية التي لازمت حركة نداء تونس، أثرت على المشهد السياسي، والاستقرار الحكومي فيما بعد، خاصة بعد تخلي القايد السبسي عن رئاسة الحزب، وتفرغه لرئاسة الجمهورية.

إن عدم الاستقرار الحكومي في تونس كان نتيجة التنازع في الصلاحيات الدستورية بين رأسي السلطة التنفيذية ورئيس البرلمان، وأن التحويرات الوزارية كانت بسبب الاستقطاب والصراع بين النخبة الحاكمة أكثر منه فشل في تحقيق البرامج الحكومية، حيث الملاحظ أن البرامج الحكومية لم تختلف من حكومة إلى أخرى، وأن بعض الحكومات لم تمنح الثقة رغم نجاعة أداءها الحكومي.

ساهمت الأزمة السياسية الدستورية التي تعيشها تونس بين رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة ومجلس نواب الشعب، في دخول تونس في حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتعثر في مسار عملية الانتقال الديمقراطي.

الخاتمـــــــة

سعت الأطروحة إلى معالجة العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي من خلال التجربة التونسية بعد 2010 . وعبر فصولها الثلاثة حاولت الدراسة تحليل هذه العلاقة الجدلية عبر التحقق من مجموعة من الفرضيات كمسعى لتحديد المتغيرات التفسيرية التي تكشف عن العلاقات الارتباطية المفسرة لحالة الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في مرحلة التحولات السياسية التي عرفتها تونس.

فقد شهد مسار الانتقال الديمقراطي في تونس تطورات مهمة بدأت بصياغة الدستور وتحديد طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين المؤسسات الدستورية، عبر سلسلة من الانتخابات الديمقراطية التي اعتبرت تحولا نوعيا في المنطقة العربية، غير أن العديد من الانتكاسات لم تكن بعيدة عن هذا المسار في مراحل مختلفة من عهد التحولات السياسية في تونس. وقد كان لهذه الصعوبات والانسدادات تأثيرات كبيرة على الوضع السياسي التونسي بشكل عام وعلى حالة الاستقرار السياسي بشكل خاص، اعتبرها البعض انتكاسة سياسية وتراجعا على المكتسبات التي حققتها الديمقراطية الوليدة، ساهم في هذا الوضع السياسي مجموعة من المتغيرات كانت هي محور البحث في هذه الدراسة ويمكن تلخيصها في النتائج التالية:

- بينت التجربة التونسية أن عملية الانتقال الديمقراطي عملية طويلة وصعبة، تتداخل فيها مجموعة من المتغيرات والفواعل الداخلية والخارجية والتي تؤثر في شكل وطبيعة ومسار الانتقال الديمقراطي الذي يعتبر مرحلة هشة يمكن أن يشهد تطورا تقدميا أو يمكن أن ينتكس مما ينعكس بشكل مباشر على حالة الاستقرار السياسي.
- إن طبيعة الدستور في تونس غير واضحة وذات صلاحيات متداخلة، حيث أن طبيعة النظام الشبه البرلماني تؤكد على أن الرئيس ينتخب من الشعب مباشرة والحكومة مسؤولة أمام البرلمان، إلا أنها تؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس، وهذا ما جعل الرئيس قيس سعيد يعترض على تشكيل الحكومة رغم شرعيتها البرلمانية، ما يعني أن الدستور غير واضح النظام السياسي وهو ما يعرقل التقدم في المراحل الانتقالية، لأنها تسبب أزمات سياسية في ظل مرحلة انتقالية ووضع سياسي هش، ومؤسسات دستورية غير مكتملة.
- إن ضمان الاستقرار السياسي واستمرار البناء الديمقراطي، يتوقف على استكمال بناء المؤسسات السياسية والدستورية الخاصة بالمرحلة الانتقالية قبل الشروع في أي خطوة أخرى.

- عدم القدرة على تشكيل المحكمة الدستورية في تونس أثر سلبا على المشهد السياسي، حيث لم تتم تسوية الاشكاليات الدستورية التي تعرضت لها التجربة التونسية في مسارها.
- تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية في نفس الوقت من شأنه أن يكون عامل استقرار في منظومة الحكم.
- حياد المؤسسة العسكرية يعزز من توطيد حالة الاستقرار السياسي.
- لعب المجتمع المدني دورا محوريا في عملية الانتقال الديمقراطي، في تونس وذلك من خلال الضغط على النخبة السياسية لاستكمال المرحلة الانتقالية، إضافة إلى توسطه في مبادرات الحوار الوطني، والتي ساهمت في تحقيق حالة الاستقرار السياسي في تلك المرحلة.
- إن الانتقال المفاجئ لنظام الحكم في تونس من نظام رئاسي إلى نظام مختلط شبه برلماني أفرز حكومات هشة وغير قادرة على تحقيق الإصلاح السياسي، مما أثر على الاستقرار الحكومي وحالة الاستقرار السياسي .
- حالة الانشطار والتشرذم الحزبي، وعدم قدرة أي تيار أو حزب سياسي على تحقيق الاغلبية الانتخابية، انعكس سلبا في إدارة السلطة وخاصة مع طبيعة النظام السياسي الشبه البرلماني مما إثر على حالة استقراره.
- طبيعة النظام الانتخابي التونسي الذي يعتمد على نظام القائمة النسبية، مع اعتماد أكبر البواقي لا تتوافق مع طبيعة النظام السياسي وهو شبه البرلماني، الأمر الذي أفرز كتل سياسية غير قادرة على تحقيق الأغلبية، ما انعكس على الاستقرار الحكومي وحتى الاستقرار داخل المؤسسة التشريعية.
- غلبة التوجه الايديولوجي للأحزاب السياسية على فكرة المواطنة أدى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي حيث تم تغليب التوجهات الايديولوجية على المصالح الوطنية.
- تلعب المؤسسات الحزبية دورا في التأثير على النخب في سياق بناء التوافقات الضرورية في عملية التحول الديمقراطي، مما يعزز حالة الاستقرار السياسي وفيما يبدو أن الدخول في توافقات كان أكثر صعوبة مع رئيس ذو خلفية شعبوية، وهذا ما لوحظ مع قيس سعيد في عدم قدرته على بناء توافقات مع النخب والأحزاب والنقابات العمالية، ما أدخل البلاد في حالة من اللاستقرار السياسي.

- الخلفية الحزبية والنضالية للنخب السياسية تساهم في دفع العملية الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار السياسي وهذا ما كان في مرحلة الرئيس منصف المرزوقي والرئيس الباجي قايد السبسي على عكس الخلفية الشعبوية للرئيس الحالي قيس سعيد، والتي نسفت العملية الديمقراطية، وأدخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي.
- ضرورة توحيد الجبهات بمختلف الأيديولوجيات الفكرية والسياسية على توصيف المرحلة الحالية للرئيس قيس سعيد بأنها انقلاب على السلطة من أجل إعادة تونس لمسارها الديمقراطي، وتحقيق حالة من الاستقرار السياسي.

وفي الاخير يمكن القول بأن التوافق على طبيعة النظام الديمقراطي مرادف للاستقرار السياسي. ولهذا فإن ترسيخ الديمقراطية يعني توطيد الاستقرار السياسي، والعكس صحيح، وعليه يمكن طرح الاسئلة التالية:

- هل يمكن القول أن التوافقات السياسية تعني الاستقرار السياسي ؟ أم هي حالة عابرة ربما تلطف مؤقتا حالة عدم الاستقرار السياسي؟
- هل التوافقية السياسية التي تحققت في تونس في المرحلة الانتقالية في تجربة الترويكا وفى مرحلة رئاسة القايد السبسي تبعتها إصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية؟ أم هي حالة أملتها الظروف الداخلية والعوامل الخارجية؟

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

باللّغة العربية

الوثائق الرسمية:

1) دستور الجمهورية التونسية.

2) تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 متحصل عليه من: https://bit.ly/3SgM3xl .

3) الجمهورية التونسية، الرائد التونسي، السنة 157، عدد99، ديسمبر 2014.

4) الجمهورية التونسية، المرسوم 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق بإحداث الهيئة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، السنة 154، عدد 13 الصادر في 1 مارس 2011.

5) الرائد التونسي، المرسوم عدد 27 لسنة 2011، المؤرخ في 18 أفريل 2011.

6) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 37 أمر رقم 582 لسنة 2011.

7) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قانون اساسي ، عدد 16، 2014.

8) مجلس نواب الشعب 2014-2019 التأسيس والبناء والإثراء، وثيقة خاصة بالمدة النيابية الأولى، مجلس نواب الشعب ، 2019.

9) النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

10) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 97، المؤرخ في 20و23 ديسمبر 2011.

11) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 97، 20-23 ديسمبر 2011، قانون تأسيسي عدد 6.

12) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 30 ديسمبر 2014، عدد 105، قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، عدد، 36 لسنة 2014.

13) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 14، 21 فيفري 2012، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

14) الرائد التونسي، قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011، المؤرخ في ديسمبر 2011.

الكتب:

1) الأمم المتحدة، **كتيب الإحصاءات العالمية**، طبعة عام 2017، نيويورك، 2017.

2) المديني(توفيق)، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

3) حكيم حمودة، "**تونس الاقتصاد السياسي للثورة**"، ترجمة عبد العزيز الجربي، ط1، تونس، 2016.

4) الحنيفي الفريضي،" **قوى الثورة التونسية المحاماة نموذجا**"، مجمع الاطرش، تونس، ط1، 2019 .

5) رضا الزواري، "**الثورة التونسية ثورة الهامش على المركز**"، 2012، ط1، صفاقس تونس.

6) ريكي هوستروب هوجيل واخرون، **الحوار الوطني في تونس عام 2013 إدارة الازمة**، برلين براغ فوندشين، 2017.

7) صرصار محمد شفيق،" **النظام الدستوري في تونس بعد 27 جانفي 2014 ومعضلات تطبيق أحكام الدستور في 10 سنوات من الانتقال الديمقراطي مجموعة دراسات**"، 2021، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

8) عبد اللطيف الحناشي، "**الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

9) عبد الواحد المكني،" **المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس**"، ط1، 2012، تونس.

10) عزمي بشارة، "**الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، قطر، 2012.

11) عصام فاهم العامري،" **المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.

12) عميرة علية الصغير، "**الثورة التونسية في عامها الثالث**"، في مجموعة مؤلفين: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014.

13) عميرة علية الصغير،" **الثورة التونسية في عامها الثالث**"، في الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1، بيروت، 2014.

14) محمد الهادي الأخروي، **الحوار الوطني 25جانفي 2011/ 20 نوفمبر 2014 مسار مفتوح** ، ط 1، 2016.

15) محمد مالكي واخرون،" **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ط1.

16) مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، غازي الغرايري، "**مؤسسات الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 3 سنوات**"، تونس، 2014.

17) منعم برهوم،" **المؤسسات السياسية في المرحلة الإنتقالية التونسية**"، مجمع الاطرش للكتاب المختص، ط1، تونس، 2014.

18) مهدي مبروك، "**ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية**،" في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت.

19) المولدي الأحمر، "**العمق المدني والشعبي للثورة التونسية، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس : الاسباب والسياقات والتحديات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت.

20) نور الدين جبنون، "**دور الجيش في الثورة التونسية**"، في مجموعة مؤلفين: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، بيروت.

21) هالة اليوسفي، "**الاتحاد العام التونسي للشغل قصة شغف تونسية–نقابيون في الثورة**"، دار محمد علي للنشر، ط1، 2016.

المقالات والدوريات

1) إبراهيم اسعيدي،" **دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

2) أحمد، إيمان. "**قراءات نظرية: الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي-الجزء الرابع-**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: دراسات سياسية، 20 مارس، 2016.

3) أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق**، سياسات عربية ، العدد 6، 2013.

4) (ـــــ،ـــــ)،"**الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في الملامح والتداعيات والتحديات**"، سياسات عربية، العدد13.

5) بعوني، حميدة. "**ضرورة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي**"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.

6) بوزريدة، ضاوية، بوريش، رياض. "**تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جويلية 2020.

7) تقدير موقف: "**الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014، الدوحة.

8) حمادي الرديس ، **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات**، مبادرة الاصلاح العربي،2018، تم التصفح يوم 2021/08/20 : https://bit.ly/3AzUgWa

9) حملة، صبرينة، "**الإشكالية المنهجية في دراسة ظاهرة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدّد المداخل النظرية والتحليلية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،ع.7، سبتمبر، 2015.

10) دينا حلمي، **رئاسيات تونس: النتائج ومستقبل العملية الديمقراطية**، مجلة الديمقراطية، المجلد 19، العدد 76، مؤسسة الاهرام، 2019.

11) رياض بشير، "**الانتخابات التونسية 2014 مراحلها ونتائجها**"، سياسات عربية ، العدد12، 2015.

12) سارة يركيس ومروان المعشر،" **عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر**"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017.

13) شاران غريوال، "**ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**"، ورقة مقدمة في إطار مشروع إعادة النظر في العلاقات المدنية–العسكرية 2014–2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2016، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت.

14) طيفور، بلخضر، وضاحي ميلود، "**منظور عقلاني لجوهر التغيير السياسي في العالم العربي: رؤية تفككية لترشيد آليات ومآلات التحول الديمقراطي**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 5 (1)، 31 ديسمبر، 2019.

15) عائشة التايب، "**الترويكا الحاكمة في تونس : حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات**" سياسات عربية ، العدد 1، مارس2013.

16) عبد الحفيظ، علاء. "**قراءة نظرية: الديمقراطية المفهوم والأبعاد**". المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية، 20 مارس 2020.

17) عبد الرزاق المختار،" **في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا**". مجلة سياسات عربية. العدد 30، يناير2018.

18) عبد الكريم، هشام. "**العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي**"، مجلة اتجاهات سياسية، ع.2، جانفي، 2018.

19) عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، سلسلة تحليل سياسات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

20) (ـــــ،ـــــ)، "**الانتخابات التشريعية التونسية : الخصائص والنتائج والدلالات**"، سياسات عربية ، العدد 11، 2013.

21) (ـــــ،ـــــ)، "**الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ط1.

22) (ـــــ،ـــــ)،**الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

23) عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.

24) عفيفة المناعي، "**الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**"، ورقة بحثية مقدمة في إطار برنامج دعم البحث العربي، جانفي 2016، مبادرة الاصلاح العربي.

25) علي الشابي، "**تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017**"، مركز الجزير للدراسات، قطر.

26) القاضي، أبوزيد عادل. "**التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي**"، المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية، 14 أوت، 2018.

27) ماهر عبد مولاه، "**استقلال القضاء التونسي بعد الثورة** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 470، افريل 2018.

28) مركز الجزيرة للدراسات، "تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية"، 2013،تم التصفح يوم 2021/08/22: https://bit.ly/3wDvJgJ

29) المنصف وناس، **معوقات الانتقال السياسي في تونس ، محاولة في سيسيولوجيا الاحتجاج**، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 144، 2018.

30) مولدي الاحمر، "**النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي": مثال الاتحاد العام التونسي للشغل**"، سياسات عربية، العدد 30، 2018.

31) نموشي، نسرين، "**التحول الديمقراطي: مقاربة مفهومية ونظرية**"، **دراسات قانونية وسياسية**،1جوان، 2018.

32) وحدة الدراسات السياسية، **استقالة الفخاخ: أسبابها وتداعيتها على المشهد السياسي في تونس**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر.

33) وحدة الدراسات السياسية، **حكومة الفخاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر.

34) (ـــــ،ـــــ): "**الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**"، مجلة سياسات عربية، العدد 11، نوفمبر 2014.

الرسائل الجامعية

1) جليلة العبداوي "**الانتقال الديمقراطي في ظل النظام السياسي التونسي بعد الثورة" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**" : تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021/2020.

التقارير والاوراق البحثية

1) "**التقرير النهائي حول انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية في تونس**" ، المعهد الديمقراطي الوطني ، واشنطن.

2) "**تقرير الانتخابات، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس** "، التقرير النهائي، 2014.

3) الترويكا التونسية: "**استعادة المبادرة بمواعيد جديدة**"، مركز الجزيرة ،2012 متحصل عليه : https://bit.ly/3QOkF7z .

4) تقدير موقف، "**الازمة السياسية في تونس**"، 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

5) تقدير موقف، "**تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

6) تقدير موقف، **تداعيات إقالة حكومة الصيد وفرص نجاح خليفتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

7) عبد اللطيف الحناشي،" **المشهد السياسي التونسي على وقع الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، الدوحة.

8) عبد اللطيف الحاشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014

9) **العهدة البرلمانية الأولى في أرقام نوفمبر 2014–أوت** 2019، تقرير، مؤسسة بوصلة ، مرصد المجلس.

10) مركز كارتر، "**الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة "2019**، تونس، التقرير النهائي للبعثة الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس.

11) المعهد الوطني للإحصاء، **النشرية الاحصائية السنوية لتونس 2010–2014**، تونس

12) منظمة أنا يقظ ، "**540 يوم مرت منذ تولي الحبيب الصيد مهامه**"، تونس، 2015.

13) وحدة تحليل السياسات، "**تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

14) وحدة تحليل السياسات، **الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، الدوحة.

15) (ـــــ،ـــــ)، **ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

16) (ـــــ،ـــــ) **حكومة المشيشي: سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها**، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

17) (ـــــ،ـــــ)، **الأزمة السياسية/ الدستورية في تونس: حيثياتها وآفاقها**، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

المقالات الالكترونية

1) "**البيان التأسيسي لمجلس حماية الثورة**"، متحصل عليه: https://ar-ar.facebook.com/cnpr.tn .

2) "**الحكومة التونسية تصنف أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3eZhUTA .

3) "**المجلس الوطني يعبر على تمسك حزب التكتل بإنجاح الحوار الوطني**" ، ديسمبر 2013،متحصل عليه: https://bit.ly/3pxRqLa .

4) "**برلمان تونس ينتخب راشد الغنوشي رئيسا له**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3BxDXtE .

5) "**طعن في شرعية رئيس تونس المؤقت**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3DNpICm

6) "**قائمة في رؤساء حكومات تونس منذ الاستقلال**" ، متحصل عليه https://bit.ly/3BxYzBQ.

7) "**قيس سعيد يعلن فوزه والقروي يقر بالهزيمة**"، متحصل عليه من https://bit.ly/3RU1SZt.

8) "**من " الغنوشي" إلى "بودن".. 13 حكومة في تونس منذ "2011** ، متحصل عليه: https://bit.ly/3qvDDFh .

9) ادم يوسف، **تشريعيات تونس: خارطة سياسية جديدة وخزان انتخابي متحرك**، متحصل عليه: https://bit.ly/3U0zZAQ .

10) ادم يوسف،" **سعيد والقروي يتواجهان في اخر مناظرة قبل الانتخابات التونسية**"، متحصل عليه https://bit.ly/3Bz4A1o.

11) أمينة الزياني، "**حكومة الحبيب الصيد أمام البرلمان: ثقة ضعيفة أساسها النهضة**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3xvbCl6 .

12) (ـــــ،ـــــ) "**قيس سعيد رجل الظل نحو أضواء الرئاسة**"، تونس، متحصل عليه https://bit.ly/3QuiiXq.

13) **بيان حركة النهضة التونسية 6 اكتوبر 2013**، تم التصفح يوم 2021/08/17 : https://bit.ly/3PEihzF

14) الجزيرة نت "**وثيقة قرطاج.. اتفاق سياسي حدد أولويات الحكومة التونسية**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3XKVFl8.

15) (ـــــ،ـــــ)"**الشاهد.. خليفة " الصيد" على رأس الحكومة التونسية**"، متحصل عليه:https://bit.ly/3XOGEQf .

16) (ـــــ،ـــــ)، "وسط جدل وانقسام .. برلمان تونس يصادق على تعديل القانون الانتخابي"، متحصل عليه: https://bit.ly/3QFQFuM .

17) **حركة النهضة التونسية**، متحصل عليه: https://bit.ly/3K5QWFs .

18) السياسي، "**في وثيقة تقيمية فتحت النار على حكومة الوحدة الوطنية: طلاق وشيك بين النداء والشاهد؟**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3KAP0Hx.

19) صلاح الدين الجورشي،" **حكومة الصيد وضرورات التغيير: خلافات حكومية وضغوط للمعارضة**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3BN6mfj .

20) فتحي الجراي،" **واقع المشهد السياسي التونسي وتحولاته المنظورة**"، متحصل عليه : https://bit.ly/3lE3rzS .

21) كارم يحيى،" **تونس وأسئلة حكومة الشاهد**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3YKNmae

22) كريم المرزوقي، **نتائج الدور الأول للرئاسية والتشريعية.. قراءة تحليلية للمشهد الانتخابي التونسي، 2019** متحصل عليه: https://bit.ly/3RY5qds .

23) كمال القصير، "**المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية**"، 2014، متحصل عليه : https://bit.ly/3wE2GcW

24) كوثر زنطوط، "**وثيقة خاصة قدمها الحبيب الصيد إلى رؤساء الاحزاب السياسية: المغرب تنشر مشروع برنامج عمل الحكومة**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3disjto .

25) محمد سميح الباجي عكاز، "**حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: الحزب الذي دفع غاليا ثمن تمسكه بالرئاسة**" ، متحصل عليه: https://bit.ly/3PCyOnC

26) موزاييك اف ام،" **بعد سنة: حكومة الشاهد تقيم عملها بالأرقام**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3XG1qjV .

27) يوليوس ديستلهوف وكاترين سولد،" **اتفاق قرطاج تحت المجهر**"، متحصل عليه: https://bit.ly/3XDPO16.

المراجع باللغة الاجنبية

Books:

1) Blockmans, Steven and Russack, Sophia. Representative Democracy in The EU : Recovering Legitimacy. London : Rowman and Littlefield International, 2019.

2) Cunningham, Frank. Theories of Democracy : A Critical Introduction. New York : Routledge, 2002.

3) Griggssby, Ellen. Analyzing Politics : An Introduction to Political Science. New Mexico : WADSWORTH Cengage Learning, 4th ed, 2009.

4) Hadenius, Axel. « Transitions To Democracy » In : Development and Democracy : What Have We Learned and How ?. Ole Elgstrom and Goran Hyden. New York : Routledge, 2002.

5) Haynes, Jeffrey. Routledge Handbook of Democratization. New York : Routledge, 2012.

6) Inglehart, Ronald and Welzel, Christian. Modarnization, Cultural Change and Democracy. New York : Cambridge University Press, 2005.

7) J . ELI MARGOLIS Understanding Political Stability and Instability, Civil Wars, Vol.12, No.3 (September 2010)

8) Linz, Juan J. and Stepan, Alfred. Problems of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. London : The Johns Hophins University Press, 1996.

9) Moller, Jorgen and Skaaning, Svend-Erik. Democracy and Democratization in Comparative Perspevtive. New York : Routledge, 2013.

10) Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism and Democracy. USA : Taylor and Francis e-Library, 2003 .

Perioicals:

1) Boix, Carles and Stokes, Susan C. « Endogenous Democratization », World Politics, 55, July, 2003, pp. 517- 549.
2) Collier, David and Levitsky, Steven .« Democracy With Adjectives : Coonceptual Innovation in Comparative Research », World Politics, 49(3), 3 Apr. 1997, pp. 430- 451.
3) Mcfaul, Michall. « The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship : Noncooperative Transitions in The Postcommunist World », World Politics, 54, Januery, 2002, pp.212- 244.
4) Ruechemyer, Dietrich and Huber Stephens, Evelyne and Others, « Capitalist Development and Democracy », Contemporary Sociology, Junuary, 1992,pp. 243- 248.
5) Rustow, Dankwart A. « Transitions To Democracy : Toward A Dynamic Model », Comparative Politics, 2(3), April, 1970, pp. 337- 363.
6) Shin, Doh Chull. « On The Third Wave of Democratization : A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Resaerch », World Politics, 47(1), October 1994, pp. 135- 170.

Lectures:

1) Guillermo O'Donnell, « On The State, Democratization and Some Conceptual Problems », Kellogg Institute, April, 1993, p.4.

فهرس

الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
01	سلّم التعميم: زيادة التمايز مقابل تجنّب التمدّد المفاهيمي	18
02	إدراج الحالات واستبعادها: سلّم التعميم مقابل انخفاض الأنواع الفرعية	20
03	الأنظمة الديمقراطية الفرعية: أمثلة لأنواع فرعية متضائلة	21
04	لعبة اختيار النظام (الديمقراطية القائمة على الوضع الراهن)	39
05	نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي	80
06	قائمة الاحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني	106

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
01	"هنتجتون" وموجات الديمقراطية	32
02	عدد التحوّلات الديمقراطية والانهيار في فترات محدّدة	35
03	يمثل عملية التنمية البشرية	37
04	مقاربات حول استقرار الدولة	47
05	تقييم مفاهيم استقرار الدولة	54
06	تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني لتأسيسي.	79
07	نسب البطالة في تونس سنة 2012	94
08	القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 2014	116
09	نتائج الانتخابات التشريعية 2014	117
10	نتائج المترشحين الخمسة الاوائل في الانتخابات الرئاسية 2014	122

11	القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 2019	135
12	الحكومات التونسية من 2014 إلى 2021	142
13	عدد جلسات الحوار مع الحكومة في العهدة النيابية الأولى	161
14	لجان التحقيق المشكلة من مجلس النواب التونسي	162
15	تشكيل الهيئات الدستورية ووضعيتها القانونية	163
16	توزيع مقاعد الكتل البرلمانية لانتخابات التشريعية 2019	164

الفهـــــرس

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ- ي
الفصل الأول: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي: تأصيل مفاهيمي ونظري	12- 56
المبحث الأول: الديمقراطية مقاربة مفاهيمية	13
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية	13
المطلب الثاني: ضبط التعريف الإجرائي لمفهوم "الديمقراطية": من حيث هي مقاسة	16
المبحث الثّاني: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة	23
المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي	23
المطلب الثاني: المفاهيم القريبة لمفهوم الانتقال الديمقراطي	26
المطلب الثالث: أنماط الانتقال الديمقراطي	28
المطلب الرابع: موجات الانتقال الديمقراطي	30
المطلب الخامس: المداخل النظرية لدراسة الانتقال الديمقراطي	37
المبحث الثالث: الاستقرار السياسي مقاربة مفاهيمية	44
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي	44
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في تعريف الاستقرار السياسي	44
المطلب الثالث: الاتجاهات المتضاربة حول مفهوم الاستقرار السياسي	46
المطلب الرابع: الإشكاليات المنهجية في مقاربة الاستقرار السياسي	47
الفصل الثاني: المرحلة الانتقالية والمسار التأسيسي في تونس ما بعد 2010	57-100
المبحث الاول: مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس	58
المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي ونمط تحول السلطة في تونس	58
المطلب الثاني: مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس	62
المطلب الثالث: خصائص الانتقال الديمقراطي التونسي	64
المطلب الرابع: الدوائر الحاضنة لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس	65
المطلب الخامس: الفواعل الرئيسية وحدود دورها في الانتقال الديمقراطي	66
المبحث الثاني: مشروعية السلطة: بناء المؤسسات ومسار الانتخابات التأسيسية	74
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية	74

المطلب الثاني: مؤسسات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس	75
المطلب الثالث: الانتخابات التأسيسية والمشهد الحزبي	77
المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات التأسيسية (الدستور، والحكومات الشرعية)	84
المطلب الأول: شرعية حكومات الترويكا والأزمة السياسية	84
المطلب الثاني: الأزمة السياسية في المرحلة التأسيسي: الأسباب والنتائج	87
المطلب الثالث: وثيقة الدستور والتوافقات المجتمعية	96
المطلب الرابع: الآليات الدستورية لتحقيق الانتقال وتعزيز الاستقرار السياسي	98
الفصل الثالث: آليات توطيد الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي	168-102
المبحث الاول: الحوار الوطني كآلية لتوطيد الاستقرار السياسي	103
المطلب الأول: مسار الحوار الوطني	103
المطلب الثاني: مكونات الحوار الوطني	104
المطلب الثالث: مضامين الحوار الوطني	109
المطلب الرابع: مخرجات الحوار الوطني	111
المطلب الخامس: الحوار الوطني مصدر للاستقرار السياسي	112
المبحث الثاني: المسار الانتخابي في تونس 2019/2014 وتعزيز الاستقرار السياسي	115
المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014	115
الانتخابات التشريعية 2014	115
الانتخابات الرئاسية 2014	121
المطلب الثاني: المشهد الحزبي بعد انتخابات 2014	126
المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019	128
الانتخابات الرئاسية 2019	128
الانتخابات التشريعية 2019	134
المطلب الرابع: النظام الانتخابي وانعكاساته على المشهد السياسي	138
المبحث الثالث: التحويرات الحكومية والاستقرار المؤسساتي (فعالية الحكومة والسلطة التشريعية)	141
المطلب الأول: التحويرات الحكومية والاستقرار الحكومي	141
المطلب الثاني: الاستقرار المؤسساتي لسلطة التشريعية	160
العهدة النيابية 2019/2014	160

العهدة النيابية 2023/2019	164
المطلب الثالث: الأزمة السياسية في تونس وانعكاساتها على الانتقال والاستقرار السياسي	166
الخاتمة	170
قائمة المراجع والمصادر	174
فهرس الأشكال والجداول	187
فهرس الموضوعات	189
الملخص	193

تسعى هذه الدراسة إلى تناول العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي في تونس ما بعد 2010، وذلك بالتركيز على طبيعة الانتقال الديمقراطي الذي اتصف بسلميته نتيجة لوجود بعض أنماط البنى الاجتماعية الحديثة، ما انعكس على حالة الاستقرار السياسي، وهذا على عكس باقي الدول العربية.

فالدراسة تحاول معالجة الاستقرار السياسي كمفهوم تحليلي من مدخل الانتقال الديمقراطي وذلك من خلال الوقوف على طبيعة التحولات السياسية في المسار الانتقالي، من خلال الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني والنخبة السياسة، وحدود دورها في عملية الانتقال الديمقراطي، فالتجربة الانتقالية التونسية مهمة في السياق العربي لما اتسمت به من سلمية التغيير في بدايتها، وحياد المؤسسة العسكرية التي اتخذت موقفا إلى جانب قوى التغيير ورفضها إطلاق النار على المتظاهرين في بداية عملية الانتقال الديمقراطي، ما انعكس ايجابا على حالة الاستقرار السياسي، رغم عدم قدرة النخب الجديدة على ملء حالة الفراغ الذي نشأ عقب استقالة الرئيس بن علي وتولي رئاسة الدولة من طرف رئيس البرلمان فؤاد لمبزع، ثم جرى توافق بين نخب النظام القديم المتبقية والمعارضة على عقد انتخابات، والبدء في عملية الانتقال الديمقراطي، بداية بانتخاب مجلس تأسيسي، وتشكيل مؤسسات لإدارة المرحلة الانتقالية، لتنتهي بالمصادقة على دستور جديد للبلاد شاركت فيه كل النخب السياسية، والذي عزز من قيم الديمقراطية، وقدم العديد من الضمانات الداعمة للحقوق والحريات، لتنتقل تونس من المرحلة التأسيسية إلى المرحلة الدستورية بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، حيث افرزت مشهدا سياسيا غير مستقر، ما دفع بمنظمات المجتمع المدني بالتوسط في حلحلة الإشكاليات من خلال مبادرة الحوار الوطني، والتي عززت من حالة الاستقرار السياسي في تلك المرحلة.

إلا أن التحديات مازالت تواجه عملية الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي في تونس، وخاصة الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها، وصعوبة بناء توافقات بين النخبة السياسية خاصة في مرحلة الرئيس قيس سعيد، الأمر الذي أدى بتونس لحالة من عدم الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: تونس، الانتقال الديمقراطي، الاستقرار السياسي، النخب السياسية، الحوار الوطني.

Abstract

This study seeks to address the relationship between democratic transition and political stability in Tunisia beyond 2010, by focusing on the nature of peaceful democratic transition, as a result of some patterns of modern social structures, which reflected in political stability, unlike other Arab countries.

The study attempts to address political stability as an analytical concept from the democratic transition approaches by identifying the nature of political transformation in the transition path. Through the functional roles of civil society and the political elite and the limits of its role in the democratic transition process, Tunisia's transitional experience is important in the Arab context because of the peaceful nature of change at the outset. The neutrality of the military, which took a stand alongside the Forces for Change (FCC) and its refusal to shoot demonstrators at the beginning of the democratic transition, was a positive reflection of political stability. Despite the inability of the new elites to fill the vacuum created following the resignation of President Ben Ali and the assumption of the presidency of Parliament Speaker Fouad Mubadaa, The old regime's remaining elites then agreed with the opposition to hold elections and begin the process of democratic transition. Beginning with the election of a Constituent Assembly, and the formation of institutions to manage the transition, to end with the ratification of a new Constitution of the country in which all political elites participated, Which strengthened the values of democracy and provided many guarantees in support of rights and freedoms, From the founding stage to the constitutional stage, Tunisia has held presidential and legislative elections, where it has produced an unstable political landscape. This prompted civil society organizations to broker problem solving through the National Dialogue Initiative, which strengthened political stability at that stage.

However, challenges remain in the process of democratic transition and political stability in Tunisia, especially with the security, economic, political and social challenges and the difficulty of building consensus among the political elite, particularly in mandate of president Kais Saied, which has led Tunisia to a situation of political instability.